

# الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفير الوجود ومعهد الآثار

- الدولة الريعانية تعود على أكتاف أسعار النفط
- تقرير هيو مان رايتس عن العمال الأجانب
- المبادرة السعودية لإرسال قوات إسلامية للعراق
- أضواء على تاريخ مفاتيح الكعبة المشرفة
- السعودية وخيار الضرورة

بنو الزهراني



والله أكبر والحمد لله رب العالمين  
قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له



نكبة الإصلاح السياسي في ظل المحاكمات

دعاة الإصلاح يدشنون أول

محاكمة علنية في تاريخ المملكة  
الأول.

وقد تبين من خلال أوراق القضية أن الأول سبق سجنه ثلاث مرات



المقاطعة والمشاركة؛

رأيان في الانتخابات البلدية



قراءة في فكر وآراء ومشايخ فارس الزهراني

الزهراني لم يخرج عن العقيدة السلفية في رؤاه السياسية

## في هذا العدد

- ١ دولة الشأن الخاص
- ٢ محاكمة الإصلاحيين: نكبة الإصلاح السياسي
- ٤ دعاة الإصلاح يدشنون أول محاكمة علنية في تاريخ المملكة
- ٧ ثلاثي الرياض
- ٨ ضوء على التمويل الأميركي لدعم الديمقراطية
- ٩ المقاطعة والمشاركة: رأيان في الانتخابات البلدية
- ١٠ كبري يؤسس لعلاقة متوترة مع السعودية محورها النفط
- ١٢ تأجيل الإصلاحات: الحياة تدب مجدداً في الدولة الريعية
- ١٤ شعر: كلمات للقيّد، وأغنية للحرية
- ١٦ مهلة الشهر انتهت: مستقبل العنف في المملكة
- ١٨ الإنتصارات الأمنية المؤقتة قد تجعلها دولة أكثر بوليسية
- ٢٠ المبادرة السعودية حول القوات الإسلامية في العراق
- ٢٣ الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: شاهد زور في المحاكمة
- ٢٤ السعودية وخيار الضرورة
- ٢٦ لائحة اتهامات الإدعاء للإصلاحيين
- ٢٨ الزهراني لم يخرج عن العقيدة السلفية
- ٣٢ تقرير هيومان رايتس ووتش حول العمال الأجانب في السعودية
- ٣٦ أضواء على تاريخ مفاتيح الكعبة المشرفة
- ٣٨ كي لا يعود ابن لادن مرة أخرى!
- ٣٩ وجه: عبد الرحمن يحيي بن علي المعلمي
- ٤٠ المعتقلون الإصلاحيون لا يحتاجون إلى عفو بل إلى العدالة



## دولة الشأن الخاص

الشارد وطمع الوارد.

في غضون ذلك، كان هناك رجل من أهل الثقافة والفكر ينتمي إلى عائلة نجيدي معروفة ومتداخلة مع العائلة المالكة وتمثل في الوقت نفسه حليفاً استراتيجياً داخلياً، وكان هذا المثقف قد دأب في فترة التسعينيات على انتقاد العائلة المالكة في المجالس العامة، وقد بلغت انتقاداته أسماع الملك فهد الذي كان يحكم القبضة على كافة الأجهزة، بما في ذلك الأجهزة الأمنية لسبيين: أولاً لأنه كان في الأصل وزير داخلية سابق ويدرك خطورة هذه الأجهزة ودورها في تمكين الملك من الدولة وخصوصاً في فترة عصبية كذلك التي تشهدها البلاد بعد الثاني من أغسطس ١٩٩٠، وثانياً لأن الأمير نايف كان منغمساً في تلبية أوامر وطلبات زوجته الأمر الذي أخذ بدوره الموكل إليه. على أية حال، إشتات الملك حنفاً من انتقادات المثقف النجدي، ولكن لم يكن من الحكمة أن يقدم الملك على اعتقاله دولياً سبب وجيه وواضح، فقرر أن يتخذ أسلوباً أكثر حشافة وليناً، ولكنه ينطوي في الوقت ذاته على تحقيق المكنة السياسية والسيادة العليا للدولة. ولضيق صدر الملك فهد من النقد، شأنه شأن الملوك والرؤساء العرب قاطبة، اتصل الملك بهذا المثقف، وحين رفع الأخير سماعة التلفون سأل: من معي؟ قال: معاك الملك فهد يا كذا وكذا (من ألوان السباب والشتم غير المباح ذكره في المجالس العامة)، انت الذي تنتقدنا ونحن كذا وكذا فيك، ثم أغلق السماعة بعد إتمام البيان الملكي غير الرسمي، وبالمناسبة فإن قائمة الشتم الواردة في البيان تتعلق أيضاً بالفحولة. يذكر أيضاً بأن القمم الخليجية وربما العربية تزخر بهذا النوع من القضايا ذات الاهتمام المشترك، حيث تدور أغلب المناقشات الجانبية وخارج صالة المؤتمرات وربما في داخلها ولكن بعيداً عن كاميرات التلفزيون حول الانتصارات الجنسية التي يحققها القادة ووزراء الخارجية العرب في حروب غير معلنة ولكنها شديدة الضراوة، أو الهزائم على الصعيد نفسه، وخيارات الصلح البديلة، حيث يستعرض بعض المسؤولين جداً آخر منتجات معالجة الأزمة المستفحلة في فحولة القادة العرب. يذكر جون فيلبي وقد كان شاهداً لفترة طويلة على عسرابين سعود يقول بأن أهم موضوعين يحظيان بالاهتمام الأكبر في مجلس ابن سعود هما: الأول، الجنس والمقويات الجنسية، والأسرة الهاشمية باعتبارها الغريم السياسي للعائلة المالكة. لعل أهم فكرة يمكن استخلاصها من كل ما ذكره هي أن ما يقال في العلن من الملوك والقادة لا يعكس بالضرورة شخصياتهم الحقيقية، لأن الكاشف الحقيقي لسيرة وشخصية الإنسان، والدال على اهتمامه هو ما يدور خلف الكواليس وفي المجالس الخاصة أو يقال في المناسبات غير الرسمية حيث تخلي المرء بنفسه أو بمن يحب البوح إليهم، وقد تكون القصص سالفة الذكر معالماً على طريق فهم شخصية ولادة أمرنا أعلى الله مقامهم!!

دعي الملك فهد على مأدبة غداء في جدة حضرها جمع غفير من الشخصيات السياسية والوطنية والاجتماعية الحجازية، بحسب العادة المتبعة في دعوة الملك والأمراء الكبار في العائلة المالكة، حيث يتنادى كبار الشخصيات لتلبية مقتضيات الحفاوة والتكريم. اللافت في هذه المأدبة أن الملك فهد حين هم بمغادرة المجلس قام الحاضرون تكريماً له وتوديعاً فمر عليهم وهو يوزع ابتساماته على من يعرفه ومن لا يعرفه، ولكنه فجأة توقف عند أحدهم سائلاً: كيف حالك يا حاج محمد؟ فأجابته قائلاً: الحمد لله بخير.

والحاج محمد هذا هو من لدات الملك فهد، فأراد أن يختبر مؤهلاته الذاتية، فسأله باهتمام بالغ: كيف هي فحولتك يا حاج محمد؟ فدهش الأخير بهذا السؤال وأرعى عينيه حياة ولعله بلغت الملك إلى حراجة الموقف وإنابة له على الكف عن مثل هذه الأسئلة. ولكن كبر مقتاً عند الملك فهد أن يسأل ولا يجاب، فعاد بالسؤال تارة أخرى: سألتك يا حاج محمد عن فحولتك كيف هي؟ فتنبه الحاج محمد إلى أن الملك قد بلغ به العناد حده، والصلف مداه، والقسوة أشدها، وهنا بدأ العرق يتصبب منه لأنه لم يعد يملك الخيرة من أمره.. يقول أحدهم: إن هذه من الامثلة على جبروت الملك أن يرى الحاج محمد وقد سبح في غرق حياته ولم يرحم شبته، أو يقدر ذله ومسكنته في مجلس يغص بالحضور، ولا يحتمل هذا النوع من الأسئلة التي لا تصح إثارتها في أي مجلس فكيف بمجلس قد جمع عليه القوم في الحجاج.

كان أحد المراقبين في المجلس لهذا الحوار غير الراقى يتمت مستاءً من سلوك الملك قائلاً: دعك من هذا فقد أنهكتك وانتهكت حرمة المجلس، ألم يثر انتباهك غير هذا الموضوع؟ وآخر قال: لقد أراء. أي الملك. أن يجد سلوة في الحاج محمد بعد أن أصيب في فحولته، فأخذته الغيرة والحسد كيما يجد من يشاطره المصائب الجلل في بيئة يفخر فيها الرجل بفحولته أكثر مما يفخر بشيم الرجال وبمبالغ الكمال.

وكيما يريح المجلس من وقفة غير تاريخية، أخرج الحاج محمد ما تبقى مما يملك من شجاعة وجرة، وقد بلغ بالحضور الاجهاد من طول الوقوف في توديع الملك، فاضطر أن يعطيه جواباً مريحاً قائلاً: لم يتبق من الفحولة ما يستحق. وهنا تنفس الملك الصعداء، وبدت تباثير المسرة على وجهه بعد إن اكتشف بأنه ليس العضو الوحيد في نادي الخارجين عن الخدمة (بالطبع ليس مؤقتاً بل دائماً).

قصة أخرى يعود تاريخها إلى مطلع التسعينيات حيث كانت أجواء إحتلال الكويت والحرب على العراق قد أرخت ذيلها على المنطقة، كيف وقد غيّرت. تلك الاجواء - المزاج العام في البلاد، حتى تجرأ الناس على الفدح في أهل الحكم، والسخرية بهم، والهزء بسياساتهم وصارت مخالفة القوانين أصلاً. ونقد ولاية الأمر ركنًا، وترهّل نسيج الدولة، حتى غدى كأنه عرضة لمزقة

في ظلال محاكمة الاصلاحيين

## نكبة الاصلاح السياسي

عام ١٩٩٦، والانكسار من ذلك، أن هذا الشخص حاول أن يقنع أغلب معارضيه بأن يصطفوا خلفه وأن يدعموا نظراته حول الإصلاح السياسي، رغم ما يكسو هذه النظرات من غموض وتشويش، كونها في الغالب تأتي في سياق خطابي ودعائي أكثر من كونها منبثقة من أجندة اصلاحية واضحة المعالم.

لقد أغرق ولي العهد الرأي العام المحلي بمبادرات متسلسلة وصلت أصدائها إلى الخارج وأشادت بها وسائل الاعلام الاجنبية، بحيث لو أجري استفتاء شعبي حول قيادته للبلاد لحظي باجماع عارم وتأييد شامل، كإنعكاس حقيقي للتوقعات والأمال الشعبية بأن سيتحقق على يد ولي العهد الوعد المنتظر في الاصلاح وستشهد البلاد مرحلة انفراج حقيقي ويعد بناء الدولة على أسس المساواة والعدل والحرية، وستفتح السجون أبوابها لخروج المعتقلين السياسيين، وستتحطم القيود المفروضة على حرية التعبير والاجتماع، وستنزل قرارات منع السفر ضد أصحاب الرأي الآخر، ومنح المرأة حقوقها كاملة غير منقوصة، وتدشين قواعد النظام التعددي، وأشاعة قيم المشاركة الشعبية والتنظيم والعمل الاهلي.

لقد احتفظ ولي العهد بمكانة استثنائية وكاد يطير بتلك الخاصة الكاريزمية، فقد كانت الآمال معقود بناصية هذه الشخصية الفريدة الافتراضية، وبالفعل كانت الأمور تسير سيراً يبشر بالخير، وخصوصاً وأن بعض مظاهرات المأمول قد عكس نفسه على الصحافة في لغتها الناقدة والتقويمية للاوضاع الداخلية، وفي تأسيس بعض اللجان المتخصصة التي يراد منها المساهمة في المشروع الاصلاحى الشامل، وفي تأسيس مركز الحوار الوطني الذي بدأ عليه وخصوصاً في دورته الثانية وكأنه جزء من حركة اصلاحية وطنية كما عكسه البيان الختامي الذي تلاه رئيس مركز الحوار الوطني أمام ولي العهد وحمل مطالب متطابقة مع مطالب التيار الوطني العام. لا ريب أن تلك المفردات منفصلة ومجمعة تمثل منجزات استثنائية في بلد لم

الارتداد في الفتور وربما النفور من الاشكال الاصلاحية أعلنت عنها العائلة المالكة بما فيها اللجان، بل لحظنا أيضاً غيوماً داكنة خيمت على فعاليات الحوار الوطني في دورتها الاخيرة، هذا الحوار الذي كان ولي العهد قد راهن عليه كثيراً في صناعة الصورة الجديدة للمملكة السعودية. لاريب أن تلك الغيوم الداكنة قد تجمعت بفعل نكوص ولي العهد عن الوفاء بوعوده الاصلاحية، وتكتفت بفعل الانتقادات الواسعة التي كانت تنتشر في وسائل الاتصال الرسمية وغير الرسمية حول خضوع ولي العهد تحت تأثير ضغوط القوى التقليدية ومن داخل العائلة المالكة بما يسلب عنه صفة الحاكم القادر على امتلاك زمام المبادرة، ومن جهة ثانية، فإن بعض الانتقادات كانت تدور حول المدعى الاصلاحى لولي العهد نفسه الذي بدأ أمام الجميع وكأنه لم يكن بالامس رافعا لشعار

### التدبير الامني الغاشم ضد

### الرموز الاصلاحية انحيان تام

### من ولي العهد مع خيار التشدد

### وخضوع للجناح السديري

الاصلاح، أو متحسماً، كما كان في البداية، لمشروعة الاصلاحى الافتراضى، وهذه الانتقادات تساق في اطار الصراع الداخلي على السلطة، بمعنى أن ولي العهد ليس الفارس الوحيد في الميدان كما أنه ليس الحاكم الاعلى للبلاد، وإنما هو أحد الفرسان وأحد الحكام ولذلك فإن القول بأن مسار الأمور في هذه البلاد قد يتحول إلى أخيه الامير نايف وزير الداخلية له ما يبرره.

وعلى أية حال، فإن الاكتشاف المتأخر لدى الكثيرين بأن الارادة العليا للدولة منقسمة على نفسها بين عدة أمراء يعتبر اكتشافاً مثيراً للحنن والأسف، وخصوصاً بالنسبة لشخص كان الجميع ينظر اليه بأنه شديد الطموح وخصوصاً منذ اضطراره بالصلاحيات المخولة اليه كنائب للملك بعد

هل نجحت القوى النابذة للاصلاح السياسى سواء كانت تقليدية وتحديداً من التيار الدينى المحافظ أو من داخل السلطة في إستعادة قبضتها الحديدية على النظام، وبالتالي كسر ارادة قوى الاصلاح والتحديث التي نشطت بدرجة عالية منذ يناير العام الماضى؟ أم خرجت العائلة المالكة من معركة التجاذب بين التحديث والتقليد منهكة رغم ما يظهر أنها انتعشت من ربة إحدى القوتين، وبالتالي خرجت بأقل الخسائر من معركة تنظر اليها وكأنها مؤامرة لقمص سلطانها، فإذا ما يمت وجهها إلى غير الاتجاه الاصلاحى حسب ذلك نصراً مؤزراً. وفي السياق نفسه، هل احتفظ الحرس القديم بالمعكة من خلال التعاقد الجمعى على حماية العرش؟

لاشك أن العائلة المالكة كرمز للسلطة السياسية كانت مشغولة بالبحث عن مخرج نجاة بأقل الكلفة، فهي كجزء من نظام محافظ ديني وسياسي تجد نفسها عصية على القبول بمطالب التغيير خصوصاً حين تأتي استجابة لرغبة من تصفهم بالمعارضة، ولذلك نجد بأن ثمة خطأ ربيعاً بين الشعار الاصلاحى الذي يطلقه بعض رجال السلطة وبين النزوع التقليدي لديهم نحو الاحتفاظ بتمامية السلطة، بل هناك ما يبرر الريبة في هذا المشترك المعلن والمستور.

ولذلك ليس من غير المألوف ان يرتد الرجل الاصلاحى المأمول، أي الامير عبد الله، على منزعته الافتراضى العلني في الاصلاح، رغم أن قطاعاً واسعاً قد علق آمالاً كبيرة على عاتقه، ولا ريب أن شعاراته في الاصلاح السياسى قد ساهمت في صناعة مخيال شعبي نهى إهتمام الكثيرين، وأوحى اليهم وكأن هذا المخيال يخفي في داخله فارساً قادماً ويحمل في يده البشارة.

وللأسف الشديد، رأينا في نهاية المطاف أن ولي العهد لم يحقق طموحه في أن يصبح الفارس المأمول في ميدان الاصلاح السياسى كما كان يأمل الكثيرون، بل لم يبعث رسولاً من طريقه كيما يفسر هذا الارتداد المفاجئ والعاجل على شعارات الاصلاح. وقد لحظنا بعض إنعكاسات ذلك



يعتد سوى على واحدة صارمة وخائفة، مع الفات الانتباه الى أن هذه المنجزات تأتي من طريق شخص طالما نظر اليه كثيرون بأنه ضعيف الجانب غير قادر على مواجهة الكتلة السبيرية المحكمة والمحكمة.

لقد سعى الامير عبد الله أن يحقق المعجزة التاريخية في هذا البلد، أي ارضاء جميع الاذواق وتحقيق كافة الرغبات، وهو ما كان يبدية من حرص ظاهري، حتى يخيل للمراء وكأن ماركس وابن تيمية قد وجدا متكنا في مجلس ولي العهد. إن الافراط في استعمال الشعارات الاصلاحية والمصطلحات السياسية غير المعبودة في نظام شمولي لاشك أنه يبعث ارتباطا من نوع ما لدى أولئك الذين أصابتهم كروب الاستبداد، فقد باتت كلمة (الاصلاح) الأكثر رواجاً ونطقاً والأوسع انتشاراً طيلة أكثر من عام أي حتى الخامس عشر من يونيو الماضي، أي حتى عشية اعتقال جمع من الشخصيات الاصلاحية.

إن هذا التحول الظاهري الذي قاده ولي العهد قد حفز دول الجوار (التي كانت في يوم ما تتردد في السير نحو التغيير كي لا تغضب الشقيقة الكبرى)، على أن تواصل بثبات مسيرة الاصلاح كما في البحرين وقطر، بالرغم من أن تجارب الاصلاح السياسي في دول الجوار كانت قد كسرت التقليد الخليجي وعبرت الى الضفة الاخرى بعد أن خسرت الشقيقة الكبرى منذ بدايات التسعينيات القيمومة السياسية على شقيقاتها الاخريات، بل صارت الاخيرة مصادر الهام للقوى الاجتماعية والسياسية في السعودية. على أية حال، أشاعت تصريحات ولي العهد ومبادراتها المبتصرة جواً من التفاؤل في أوساط التيار الاصلاحى الوطني، ولكن الخامس عشر من يونيو كان نقطة تحول دراماتيكي، فقد تبددت روح التفاؤل وتلاشت النشوة العابرة لدى القوى الاصلاحية الطامحة، فأولئك الذين لقوا الحفاوة والترحيب من ولي العهد مؤكداً لهم تبنيه الشخصي لمطالبهم الاصلاحية، وجدوا أنفسهم خلف القضبان بتهمة اشاعة الفرقة والاضراب بالوحدة الوطنية، بله بات المطالب الاصلاحى ذات عشية صنواً حميماً للفرقة.

ببساطة، يمثل التدبير الامني الغاشم ضد الرموز الاصلاحية والذي تبناه ولي العهد سرا أو صمتاً هو انحياز تام مع خيار التشدد المناوئ للاصلاح والخضوع لارادة الجناح السديري الرافض من الناحية التكوينية للتغيير والمطالب الاصلاحية الواردة في عرائض التيار الوطني بأطرافه المتنوعة. وفي الوقت الذي كشفت فيه مثل

تلك الردة عن المسار الاصلاحى عن القوة الحقيقية لدى الامير عبد الله، فإنها كشفت ايضاً عن حقيقة أن الاصلاحات المقترحة أو النموذج الاصلاحى المراد تعميمه هو الذي لا يقضى في نهاية الأمر الى تكسير السلطة الى اجزاء أو تقديم تنازلات سياسية أو تخلي العائلة المالكة عن ما تراه حقوقاً تاريخية وعائلية متوارثة.

بإمكان المراء أن يتنبأ وربما يحدد على وجه الدقة الاسباب الدافعة لموقف ولي العهد فهو مهما يكن ينتمي الى العائلة المالكة، وهذا وحده كافٍ لتفسير خلفيات المواقف التي يتخذها أفرادها، فهؤلاء يريدون الاحتفاظ بالسلطة مهما كلف الأمر، وأن ما يضطرون لتقديمه هو القدر الادنى من السلطة. ولذلك لم يكن استثناء أن يتم تكريس الاهتمام بالطلاء الخارجى للدولة بحيث تبدو الاصلاحات السياسية كما لو أنها عرض تجاري، بالرغم من أن هذا الاجراء الشكلي التضييلى لم يعد صالحاً للاستعمال حتى في مقصده الدعائى، خصوصاً في ظل عالم شفاف، مع التذكير بأن وسائل الاتصال لم تعد محتكرة من قبل الحكومة، بحيث تكون قادرة على اختطاف الوعي والرأي العام الخارجى على طول الخط. ولذلك فإن الاشكال الاصلاحية التي ظهرت في السعودية خلال هذه السنة بقيت مسلوية الجاذبية، إذ لم تعد عملية إقناع الشعب سهلة خصوصاً في ظل ازمتات تزداد

## المحاكمة غاشمة وتعكس خلل النظام القضائي والنظام السياسي السعودي برمته

استفحلاً وتفاقماً، الأمر الذي يجعل حتى الشعارات الاصلاحية بعد الآن غير مقبولة مالم تتجسد في مشاريع حقيقية ومثمرة.

### المحاكمة الغاشمة

قضى الاصلاحيون الثلاثة: الدكتور عبد الله الحامد، الدكتور متروك الفالح، الأستاذ الشاعر علي الدميني شهرين في معتقل عيشه بالرياض، تخللتها مداولات عسيرة مع الأجهزة الامنية من أجل تسوية الاعتقال غير القانوني بصورة سلمية على أن يخرجوا من المعتقل دون توقيع تعهدات تقضي بحظر النشاط الاعلامي والسياسي العلني. ولكن ما إن تصل الامور الى نقطة الانفراج حتى تدخل في دوامة جديدة من الاجراءات البيروقراطية

والاحاديث المعقدة، حتى حسمت الأجهزة الامنية الأمر بإخضاع الاصلاحيين للمحاكمة في التاسع من أغسطس.

ولا بد أن الحديث عن المحاكمة يفتح بصورة تلقائية الباب على الاجراءات القانونية المتبعة في مثل هذه القضايا، وعلى الضمانات الكفيلة بتحقيق محاكمة عادلة وتوفير الشروط القانونية لانعقاد جلسات المحكمة بحضور محامين يتمتعون بكامل الصلاحيات ويحظون بالقدرة على التواصل مع المتهمين.

لقد حاول عدد من المنظمات الحقوقية في جنيف والندن الى جانب منظمات حقوقية عربية في القاهرة وبيروت وتونس التعرف على لائحة الاتهام الموجهة الى الاصلاحيين الثلاثة، ولكن دونما فائدة، فهذه اللائحة لا يمكن توفرها في بلد مازال النظام القضائي فيها مغلقاً وأن المحاكمات العلنية تبدو مستهجنة. وفي حقيقة الأمر أن مسودة التحقيق مع الاصلاحيين الثلاثة تلتفت لطبيعة الاتهامات التي يمكن أن يواجهونها، وقد أفصح عنها الامير سعود الفيصل أول مرة ثم ذكرها الامير نايف أمامهم وأخيراً صارت جزءاً من المسائلة غير القانونية داخل المعتقل.

وطالما أن الغموض والسرية ستحيط بسير المحاكمات فإن ما يتوقع صدوره من أحكام ضد الاصلاحيين غير مستغرب. إن التفسيرات المزدمة من قبل الامراء حول النشاط الاصلاحى ستلقي بظلالها الكثيفة على سير المحاكمة، بما يجعل قائمة الاتهامات تدور حول: الخضوع تحت تأثير جهات أجنبية وربما العمالة للأجانب، والعمل على إثارة اللبلة والفوضى وزعزعة الامن والاستقرار والوحدة والوطنية، واستعمال وسائل الاعلام من أجل الترويج لأفكار مخالفة للشريعة والقيم والتقاليد.

مهما كانت الاتهامات يبقى بأن هذه المحاكمة غاشمة ولا تقل من حيث عدم شرعيتها عن قرار الاعتقال نفسه، وأن ما بني على باطل فهو باطل بالضرورة. إن ثمة ايجابية في هذه المحاكمة كونها ستكشف مواطن خلل أخرى ليس في النظام القضائي فحسب بل في النظام السياسي السعودي برمته، وبالتالي ستفتح الباب على ما هو مغفول عنه.

إن ثمة مسؤولية دينية ووطنية وانسانية ملقاة على عاتق القوى الوطنية، الدينية والليبرالية، في أن تبذل للاضطلاع بدورها المنوش في هذه القضية التي لا يجب السكوت عنها لإرباطها الشديد بالقضية الوطنية عموماً، ولأن الاصلاحيين هم جزء من حركة وطنية طالما شارك الجميع فيها.

الحامد يعتبر الملك خصماً ويطالب بجلوس ممثلة (الإدعاء العام) في مستوى المتهمين!

## دعاة الإصلاح يدشنون أول محاكمة علنية في تاريخ المملكة

بحركته وتفاعله مع الحضور ونشاطه وكان يسأل كل شخص يقابله عن اسمه ويشد على يده، وقد تركته يتحدث مع مندوب وكالة الأنباء الفرنسية وذهبت الى الدكتور عبدالله الحامد، لم أشاهد بحياتي أكثر قوة وشدّة من هذا الرجل فقد كان مؤمناً بكل كلمة يقولها وكان طول اللقاء يردد الدستور الدستور هو أساس المجتمع المدني سألتني من أنت فقلت له أنا مندوب الأنترنت فقال بلغ سلامي للجميع وقل لهم بأن من يؤمن بمبادئه فلا بد من أن يضحى ونحن ضحيّنا ليس من أجل أنفسنا ولكن من أجل وطننا ونحن بدأنا المسيرة ولا بد من الشباب من إكمال المسيرة ولا نجاح بدون تضحيات من أجل المبادي. ورغم كبر سنه وتدهور صحته إلا أنني وجدته قمة في النشاط والحيوية حتى أنه صعد من الدور الخامس الى الدور الحادي عشر عن طريق السلم ورفض أن يستخدم المصعد... إلا أن أروع ما رأيت هو منظره وهو يحتضن أولاده وأحفاده ويقبلهم ويداعبهم بكل حب وعفوية.

أما الشاعر علي الدميني فقد كان في روح معنوية عالية جدا والإبتسامة لم تكن تفارق محياه وهو يسلم على زوجته وإبنته وعلى محبيه وقال لي بالحرف الواحد بلغ سلامي لجميع أعضاء دار الندوة.

صعد الجميع الى الدور الحادي عشر عن طريق السلم كما طلب الحامد منا وتوقع الجميع بعد ذلك بأن المحاكمة سوف تكون سرية ومقتصرة على المتهمين ومحاميهم وبدأ الجميع بالتحضير للمغادرة ولكن المفاجأة عندما أبلغنا رجال الأمن بأن القاضي قد سمح للجميع بحضور المحاكمة حسب ما تتسع له القاعة وأن المحاكمة سوف تكون علنية.

لقد إمتلأت القاعة بالجميع، جلس الإبطال الثلاثة بالصف الأول الى جانب محاميهم ثم صفوف الرجال أما النساء فقد ملأن الصفوف الخلفية، وهن بالمناسبة لسن فقط أقارب وزوجات المعتقلين بل إن هناك عدداً كبيراً منهم من المهتمات والمتابعات للقضية، أما أنا فقد جلست بالمقعد الخلفي

فور الانتهاء من انعقاد الجلسة العلنية لمحاكمة الاصلاحيين الثلاثة في التاسع من أغسطس الماضي بدأت تقارير وانطباعات وروايات الشهود تصدر تباعاً، من بينها مواقع الحوار الالكترونية مثل دار الندوة، وموقع شعاع، وغيرها إضافة الى وكالات الأنباء مثل فرانس برس وبي بي سي، وهكذا رسائل وصلتنا ممن حضروا المحاكمة ونقلوا الينا تفاصيل ما جرى داخل قاعة المحكمة. وقد لاحظنا ثمة تطابقاً شبه تام بين الشهادات المنقولة وقمنا بالدمج بينها اعتماداً على ما ورد في شهادة أحدهم في دار الندوة والتي طعمناها بجزئيات أخرى ربما سقطت سهواً وفيما يلي نص الشهادة:

ما إن إقتربت الساعة الثامنة من صباح يوم الإثنين حتى بدأ عدد كبير من الناس بالتوافد الى المحكمة الكبرى بالرياض لحضور محاكمة الاصلاحيين الثلاثة بعد مرور خمسة أشهر على إعتقالهم ودخولهم السجن.. بدأت مجموعات من الناس بالحضور مبكراً رغم أن موعد الجلسة المقرر كان في الساعة العاشرة صباحاً فقد تدفق هؤلاء الناس الى الدور الخامس في محكمة الرياض لعلهم يحضون بشرق اللقاء أو الحديث مع والسلام على المعتقلين وهذا كان أكبر طموحهم وأقصى توقعاتهم..

### المعتقلون ساءت صحتهم وتكسرت أسنانهم وكادوا يموتون بسبب غياب الرعاية الصحية

لقد تباينت أنواع الحاضرين وتعددت مشاربهم وعلاقتهم بالقضية ولكن الملفت للنظر هو العدد الكبير من أقارب وأصدقاء المعتقلين الذين حضروا من جميع أنحاء المملكة، كما حضرت زوجاتهم جميعاً وأطفالهم وإثناء الحديث مع بعض الحاضرين وجدت أن بعضهم قد تكبد عناء السفر ومنهم من قدم من منطقة الجوف ومن المنطقة الشرقية وبعض المناطق الأخرى، كما حضرها عدد من المهتمين والمحامين ومندوب لجنة حقوق الإنسان بالمملكة ولجنة حقوق الإنسان أولاً وبعض مراسلي الصحافة وسائل الإعلام، وكان ملفتاً أيضاً حضور عدد لا بأس به من الشباب المثقف والواعي والمتحمس لهذه القضية.

ومع اقتراب الساعة الى العاشرة صباحاً حتى إمتلأت الممرات بانتظار بداية

المحاكمة، ولكن فجأة تم الاعلان عن تأجيل الجلسة الى الساعة الحادية عشر واستبدال قاعة المحاكمة بأخرى في الدور الحادي عشر. وفور بدء انعقاد الجلسة طلّ علينا الإبطال الثلاثة بشموخهم وقوة عزيمتهم وما أن شاهدتهم الناس حتى أقبلوا يسلمون

عليهم ويحيونهم ويقبلون رؤوسهم، وتدافعت زوجاتهم وأولادهم وأقاربهم للسلام عليهم في منظر عاطفي رهيب إختلطت فيه دموع النساء مع دموع الرجال والأحباء ولم أتمالك نفسي وأنا أقبل رأس الدكتور عبدالله الحامد والدكتور متروك الفالح والأستاذ علي الدميني حتى تمالكني شعور كبير بالسعادة والفرحة حتى لم أستطع أن أمسك دموعي من الهول.

تحدثت مع الفالح طويلاً والحقيقة إنها المرة الأولى التي أقابله فيها منذ أكثر من عشرة سنوات ووجدته في قمة ثباته وطموحه وكبريائه. سألته بعد أن عرفت بنفسني له، هل أنت سعيد فقال: أنا في منتهى السعادة ولم أندم يوماً وحداً على ما فعلت ويكفيني حب الناس. لقد ملأ الفالح المكان





محاكمتهم العلنية ستكشف زيف القضاء والداخلية

المعتقلون هو نفس خط الاصلاح الذي تتبناه الحكومة وقال بأنهم لا يعملون ضد الحكومة ولا من خلفها ولا من الخارج. كما طالب المحامي بالافراج الفوري وغير المشروط عن جميع موكله بكفاله، وقال بأنه ليس هناك أي مبرر لإبقائهم مسجونين، وقال بأنه يمكن إستكمال القضية وهم خارج السجن مع أهاليهم. عندها قال الحامد: لن نهرب خارج البلاد لأننا لو أردنا الهرب لفعلنا ذلك منذ زمن طويل وليس الآن.

استمر الحامد بالحديث كثيراً واشتكى بإمتعاض من تدهور حالته الصحية وسوء الخدمات الصحية في السجن، وقال بأنه رجل كبير وأنه مصاب بمرض السكر، وأنه تعرض إلى نوبات إنخفاض السكر بالسجن كادت أن تقضي على حياته دون أن يجد أي أهتمام ورعاية من المسؤولين في السجن، ثم قام بإحضار كيس من حبات التمر يحملها في جيبه قال أنه يتناولها عندما يحس بنوبات إنخفاض السكر لديه، وشكى كثيراً من نقص الادوية وقال بأنه في عدة مرات كان بحاجة إلى النقل إلى المستشفى ولكن لا يتم نقله، وقال بأن أسنانه قد تكسرت بالطعام، وأنه أصبح لا يستطيع مضغ الطعام، وأنه بحاجة ملحة إلى طبيب أسنان ولكن لم يتم توفيره له، وقال بأن ذلك يخالف أبسط قواعد الانسانية، وأن ذلك يقبله منطق ولا عقل ولا دين. كما شكى الفاعل من تدهور صحته وقال بأنه في عدة مرات كان في حاجة إلى الدواء ولم يتم توفيره له.

وقد استغرب الحامد عدم معرفة القاضي بما يحدث داخل السجن، وقال أنه لم يشاهد قضايا يتفقد السجن من قبل، وقال بأن ذلك من واجبات القاضي، واستشهد بأدلة من التاريخ الاسلامي على ذلك، ولكن هذا الكلام يبدو بأنه لم يعجب القاضي الذي بدا الغضب عليه، ولكنه كان يتجنب النقاش العميق مع الحامد لأنه يعرف أنه لا يستطيع أن يجاريه في هذا المضمار.

تكلم مرة أخرى أحد المحامين وقال بأن

أسبوعين من تاريخه.

بعد ذلك طلب الدكتور الحامد الكلام فسمح له القاضي بذلك، فقال أولاً أحب أن أشكر القاضي للسماح بأن تكون هذه المحاكمة علنية في قضية سياسية، وهذا تطور إيجابي يحدث لأول مرة في المملكة. ولكنه إشتكى بأن خصمه الدولة ممثلة بالادعاء العام الذي يجلس في مكان مرتفع ويعيدوا عن المتهمين، ولذا فقد طالب بأن يجلس الخصم في ذات الصف الذي يجلس فيه المتهمون، وليس بجانب القضاة كما حدث في الجلسة، ووعده القاضي بتنفيذ طلبه في الجلسة القادمة.

إشتكى الحامد أيضاً وبقوة لعدم السماح له بمقابلة المحامين واللقاء معهم، وقال بأن رجال المباحث في عيشية يمنعون المحامين من الدخول والزيرة، وقال أنه في مرات عديدة لم يستطع أن يقابل أياً من محاميه

### المعتقلون لم يلتقوا بمحاميه

### ولم يعلموا عن الجلسة إلا قبل

### أقل من يوم واحد من بدئها

وأنه في المرات القليلة التي يسمح للمحامين بالدخول يكون ذلك بعد محاولات عديدة، وقال بأن ذلك يتنافى مع أبسط حقوق المسجون التي كفلها له القانون والنظام. كما قال الحامد بأنه لم يكن يعلم بموعده بمحاكمته، بل أن الأستاذ علي الدميني قال بأنه قد تم إبلاغه بذلك قبل ساعة واحدة فقط من موعد المحاكمة، واحتج الحامد بشدة على ذلك، وطلب أن لا يتكرر ذلك في المستقبل وذلك بعد نقاش وشد طويل مع القاضي الذي لم يستطع أن يجاريه بحجته ومنطقه.

بعد ذلك قام أحد المحامين وأخرج قصاصة وهي عبارة عن صورة من جريدة الرياض بعنوان مشروع الملك فهد للإصلاح، وقال بأن الإصلاح ليس تهمة تستحق المحاكمة، وأن الاصلاح الذي يتبناه

لمعد الفاعل مباشرة.

عند حلول الوقت المحدد لبدية الجلسة، إنتظر الجميع دخول القاضي، لقد دار في مخيلتي أثناء الانتظار أن أشاهد قاضياً بارعاً وكبيراً في السن وخبيراً يمثل هذه القضايا المعقدة ولكن بالهول المفاجأة عند دخول القاضي الخنين لم يكن بالنسبة لي يتجاوز الخامسة والثلاثين من العمر حتى تذكرت فوراً ذلك القاضي الشاب الذي شاهدناه في محاكمة صدام مع فارق التشبية، بعد أن تم التعريف بالمتهمين سأل القاضي الشاب هل لديكم محامين؟ فرد الحامد نعم لدينا تسعة من المحامين وقام بعد أسمانهم رغم أن بعضهم لم يكن متواجدا لعدم تبليغهم بموعدها المحاكمة.

ولكن هول المفاجأة عندما أعلن القاضي بأن لديه أوامر من وزير العدل بمنع ترفع المحامين الوهبي والرشودي والناصر عن المتهمين وطلب منهم العودة إلى الصوف الخلفية، لقد كانت مفاجأة كبرى للمحامين الذين لم يبلغوا يمثل هذا الأمر من قبل وعندما أعترضوا على ذلك قال لهم القاضي أذهبوا ألى وزير العدل فهذه أوامره رغم إمتعاض الحضور.

بدأت المحاكمة الصورية بقراءة بيان المدعي العام مندوب هيئة التحقيق والإدعاء العام والحقيقة فإن البيان طويل وممل واستغرقت قراءته حوالي الخمس عشرة دقيقة وكان علينا بالأخطاء الإملائية والنحوية ما جعل الحامد يحتج على تلك الأخطاء!!

إن مضمون هذه الاتهامات لا يختلف كثيراً عما تداوله سابقاً فقد تم تكرار نفس المصطلحات والكلمات ونفس الاتهامات السابقة من العمل على إثارة الفتنة والمشاكل، وعدم طاعة ولي الأمر، وخلق الاضطرابات، والدعوة إلى تجمعات غير مسموح بها، وكتابة البيانات التحريضية، والعمل على زعزعة أمن البلاد، والعمل على فصل السلطات الثلاث!!، والتقليل من سلطة الملك، ومخالفة الدستور، ومحاولة بث الفرقة والفتنة، والدعوة إلى تبني التعددية ومصطلح المجتمع المدني الغريب على بلادنا!!، والتشكيك بالقضاء والقضاة، والتصريح لوسائل الإعلام الخارجية، والكتابة بالانترنت!!، وغير ذلك من التهم الغضبية والملففة والمضحكة والتي لا يقبلها عقل ولا منطق.

وبعد الفراغ من تلاوة بيان المدعي العام تم توزيع نسخة منه على المتهمين والمحامين ثم طلب القاضي من المتهمين تحديد المدة الزمنية التي يحتاجونها للرد على هذه الاتهامات فاتفقوا على مدة

## مقتطفات

• تمت الجلسة بشكل علني ودامت قرابة ساعة واحدة من ١١ إلى ١٢. ظهر:

• بلغ عدد الحاضرين ما يقرب من مائة شخص، بينهم نحو خمس عشرة امرأة.

• أدار المحكمة ثلاثة قضاة تتراوح أعمار إثنين منهم ٤٥ سنة والثالث ٣٥ سنة.

• أدار الجلسة القاضي الخنين بلحيته الكثيفة، وبدأ الجلسة بتذكير الحضور بالتزام الهدوء وإغلاق الجوالات العادية والكاميرا وهدد بإخراج أي شخص لا يلتزم بذلك.

• في البداية طلب القاضي من المدعي العام أن يقرأ لائحة الاتهام وكانت طويلة جدا، تميل إلى الانشاء والاسترسال وكلها تدور حول: - كتابة العرائض والترويج لها، الاتصال بالقنوات الفضائية بهدف الاساءة للدولة على الساحة الدولية ومحاولة تأليب الرأي العام الداخلي والدولي: الدعوة الى الملكية الدستورية بهدف تحجيم دور ولاية الامر؛ تشكيل لجنة تنظيمية تضم مختلف الاطياف الاجتماعية بهدف الضغط على الدولة للقيام - كما يزعمون - بعملية الاصلاح.

• طلب المدعي العام إنزال أشد العقوبة بالإصلاحيين الثلاثة مع التعهد بعدم العودة.

• ذكر القاضي بأن لائحة الاتهام سوف تعطى لكل متهم كي يتسنى له الرد عليها في الجلسة القادمة بعد ١٥ يوما بطلب من المتهمين.

• قرأ القاضي قرار وزير العدل بعدم أهلية المحامين الثلاثة الذين عينتهم المتهمون، ولذلك خير القاضي المتهمين بين تأجيل الجلسة أو الترافع بالتهم، فطلبوا الترافع بأنفسهم.

• اتسمت مرافعات الاصلاحيين وخاصة عبد الله الحامد بالجرأة التي لا تخلو من الشدة.

• جهاز القضاء ناله النصب الأكبر من النقد كما تم الطلب من الخصم (الملك) أو من يمثله حتى ولو كان المدعي العام بالجوس بطريقة سوية في صف واحد مع المعتقلين.

• ذكر (المتهمون) بأن أمر اعتقالهم أو استمرار الاعتقال دون الباقي جاء بأمر من سلطان ونايف.

• شكى إثنان من المتهمين سوء الوضع الصحي وإهمال المسؤولين عن السجون.

• طالب الاصلاحيون بالإفراج الفوري عنهم بكفالة، فطلب القاضي منهم الكتابة له وسوف ينظر في كل ما يكتبونه ويطلبونه.

• كان من الواضح أن القاضي لا يملك صلاحية كاملة كما ظهر في عدم الاستجابة لأي طلب، وحينما طلب منه اعطاء الرأي أوضح بأنه لن ينظر إلى أي طلب شفوي.

• من طرائف ما جرى في المحاكمة والتي أضحت الحاضرين حين روى أحد المحامين بأنه زار السجن قبل أسبوعين ولم يتم إخطاره بإلغاء توكيله عن المتهمين، فأجاب القاضي بأني كنت في إجازة. فغضب عبد الله الحامد بما نصه: (إيه وش عليك مرتاح إجازات.. ومكيفات.. وحنا صيرين وياك معاملات!).

• كان ثمة إنطباع عام لدى الحاضرين بأن الدولة أرادت من هذه المحاكمة العلنية أن تبعث برسالة الى الخارج بالرغم من أن شروط المحاكمة العادلة شبه مفقودة.

• يعتقد بأن هناك طريقان للحكومة للخروج من أزمة المحاكمة العلنية الأول: أن تطلق سراح الاصلاحيين بكفالة، ثم تمرر الوقت أشهراً أو سنوات، حتى تنسى، أو ينسى الشارع تهمة الحكومة وقراراتها. والثاني، أن يصدر حكم على الاصلاحيين مساوٍ تقريباً للمدة التي قضاها الاصلاحيون في السجن منذ ١٦ مارس الماضي.

• هناك احتمال بأن يضيق على الحضور في الجلسة القادمة ويقل من علنيته، وذلك بجلب أشخاص أكثر من طرف الحكومة ومباحثها بحيث لا يجد الحضور من الخارج أو من أهالي المعتقلين مكاناً، والحجة تكون: القاعة ممتلئة!

القضية ما كان يجب أن تصل الى المحكمة وقال بأنه قد قابل الامير محمد بن نايف وتوصل معه الى صيغة إتفاق بين المعتقلين ووزارة الداخلية، يتم من خلاله التوقيع على تفاهم بينهما يرضي الطرفين، وأن الامير محمد بن نايف وافق على ذلك وهكذا موكلوه، ولكنه تفاجأ بأن هيئة الادعاء العام قامت بتحويل ملف القضية الى المحكمة بدون علم الامير محمد بن نايف، وأن هذه الهيئة ما كان يجب أن تقوم بذلك وأن مديرها المهوس قد تصرف من نفسه بدون علم وزارة الداخلية.

لقد التزم القاضي طوال الجلسة بموقف محايد ولم يتخذ موقفاً معيناً مما أثار إنطباعاً بأنه فاقد للصلاحيات المنوطة به كقاضي، فقد كان يكتفي بالقول: سوف تتم دراسة الموضوع، وأن التحقيق مازال مستمراً وأن ملف القضية لم ينته بعد.

لقد إنتابني إحساس بأن القضية أكبر بكثير من قدرة هذا القاضي، وأن الحكم النهائي قد تم طبخه على أعلى المستويات، وأن ما حدث في الجلسة الأولى لم يكن أكثر من جلسة صورية، وأن هناك الكثير من الامور التي تخفي علينا ومازالت خلف الابواب.

من جهة ثانية، نقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن متروك الفالح قوله إنه وزملاءه أعلموا بالمحاكمة قبل يوم من بدنها، مضيفاً إنهم لم يكونوا على علم بالتهمة الموجهة إليهم.

وفي مقابلة أجرتها بي بي سي العربية قبل يوم من المحاكمة مع فوزية العيوني زوجة الشاعر والروائي علي الدميني، قالت إن القضية تتابعها منظمات لحقوق الإنسان، وأعربت عن أملها بأن تكون المحاكمة علنية، ويواجه الثلاثة تهمة التحريض وتهديد الأمن.

هذا وكان وزير العدل قد قرر استبعاد خمسة من أعضاء هيئة الدفاع معللاً ذلك بأنهم من ضمن الموقعين على عريضة الإصلاح التي تضمنت أسماء ١٢ شخصاً، ومن بين المستبعدين المحامي عبد الله الناصري الذي كان من المقرر أن يتولى المرافعة نيابة عن زملائه. وشهدت قاعة المحاكمة مداخلة مفاجأة من الدكتور عبد الله الحامد الذي أشار إلى أن القاضي هو الخصم والحكم كون مرجعيته وزارة العدل التي تخضع لوزارة الداخلية. كما شهدت المحاكمة اقتياد عدد من رجال المباحث للصحافي علي خليل مندوب وكالة الأنباء الفرنسية بسبب تدوينه بعض الملاحظات والمعلومات أثناء انعقاد المحاكمة.



# ثلاثي الرياض

## جوزف سماحة

خبر سيئ من السعودية: المحاكمة.

خبر جيد: العلانية.

الخبر السيئ هو أن لائحة الاتهام الموجهة إلى ثلاثة مطالبين بالإصلاح الديمقراطي ليست مقنعة: الدعوة إلى ملكية دستورية، الإساءة إلى الدولة والتفكيك بنهجها، إصدار بيانات إلى الرأي العام المحلي والعالمي، جعل أنفسهم أوصياء على المواطنين، الدعوة إلى فصل السلطات، الإقدام على تصرفات تتضمن إثارة وفتنة، إلخ... وهي لا تستحق، أصلاً، محاكمتهم فكيف يطلب (تشديد العقوبة حيالهم).

إن متابعة نشاط هؤلاء الثلاثة، متروك الفالح، عبد الله الحامد، علي الدميني، وقراءة ما كتبوه تؤكد أنهم سعوا إلى الحوار، وعرضوا وجهة نظرهم على (ولاة الأمر)، واعترضوا على العنف والإرهاب، وامتنعوا عن المطالبة بتغيير النظام، واحتجوا على السياسة الأميركية في المنطقة، وطالبوا بلإلزامهم بدور أكثر فعالية وتطابقاً مع المزاج الشعبي، ورفضوا التفسيرات الغربية لنشوء حالة التطرف. أي أنهم نوع من المعارضة يفتقر أن يتمناه كل حاكم لنفسه. ليس في ما فعلوه أو قالوه ما يستحق المحاكمة. أقصى عقوبة حيالهم يمكنها أن تكون التجاهل.

هذا الخبر سيئ لأن تسعة من زملاء الثلاثة أحرار. ويعني ذلك أن الذنب الوحيد المقترف هو رفض التوبة ورفض التعهد بعدم مخاطبة المواطنين ثانية.

الجانب الجيد (؟) في الخبر هو أن المحاكمة علانية وتتم، كما يبدو، بشفاافية. المحامون حاضرون. لائحة الاتهام معلنه. ثمة فترة لدرس الملف وإعداد الدفاع عن النفس. ويحصل ذلك في سياق انفتاح بطيء قاد إلى تدشين حوارات وطنية، وإلى ضبط خطاب التطرف، وإلى الاستعداد لانتخابات بلدية (مهما قيل فيها)، وإلى تقبّل الرأي الآخر، وإلى الاعتراف بوجود نواقص، وإلى الاهتمام بزيادة مصبوبة في المشاركة الشعبية، إلخ. ليس بسيطاً ما يجري في المملكة، ولو أنه، بالنسبة إلى كثيرين، ليس كافياً. تراجع أي طعن بمبدأ الإصلاح. لكن النقاش مستمر حول المدى، وبزيادة والراحات، والقوى، والوجهة، إنه نقاش لا يحسمه حكم قضائي. يحسمه الرأي العام أو تصمم توازنات سياسية بين المجتمع والسلطة وبين تيارات المجتمع وتيارات السلطة.

لا أحزاب في السعودية. لكن هناك قوتي ضغط متعارضتين ومتوافقتين. ثمة قوة تكفيرية، ضيقة الأفق، تغذي الميول الإرهابية، تفتيتية، نابذة

حتى لمواطنين، ذكورية بشكل مرضي، تدعي أنها الأقرب إلى النسخة الأصلية للمخطاب الرسمي وتحارب باسمه. وثمة قوة ديموقراطية وليبرالية بالشروط الموضوعية للبلد، واعية لأوضاع وطنها وأمتها، وللحساسيات والتركيبات المعقدة. لا تعرض الوضع القائم لأي انقلاب. تريد التدرج في التغيير وتدعو إلى الحكمة في الاختيار الدقيق لكل خطوة إلى الأمام.

تلتقي القوتان، حسب العرائض المنشورة، عند لحظة إجماع وطني نادر ينتقد السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة. يستعيد نمط انتقادي الأطروحات البين لادنية المنغلقة، والمغامرة، والمعادية لكل آخر، في حين يندرج نمط انتقادي آخر في المزاج الكوني الذي هو، في الأعم الغالب، رافض لتوجهات الإدارة الأميركية الحالية.

ولأن هذه نقطة التقاء فإن المحاكمة تستدعي منا، في ما تستدعي، أن نراقب سلوك واشنطن بدقة. فمئذ أشهر والولايات المتحدة تزعم أنها تريد انتهاز سياسة جديدة في عالمنا العربي والإسلامي تقوم على الفرضيات التالية: ١ الاعتراف بأن (خطأ) حصل على امتداد خمسين عاماً تمثل بدعم أنظمة لمجرد أنها خليعة

## لائحة اتهام الإصلاحيين عامة

## وغير مقنعة ولا يستحق أن يُبنى

## عليها أساس الدعوى الحكومية

ومتجاوبة مع التعريف الأميركي للمصالح الوطنية.

٢ الاعتراف بأن هذه السياسة أدت إلى احتقانات في المجتمعات العربية التي قادتها أنظمتها هذه إلى التفتت.

٣ (ملاحظة) أن الأنظمة دفعت التذمر الشعبي، وهو منها، لتجعل منه احتجاجاً عنيفاً على الخارج، واستخدمت لذلك حججاً وإهية ذات صلة بسياسات هذا الخارج حيال قضية فلسطين وسواها.

٤ الدعوة إلى تغيير التوجه ورفع شعار (الشرق الأوسط الكبير) لإظهار أن الرهان بات على الديمقراطية، وعلى التقاء القيم الأميركية بالمصالح الأميركية، وأن (الحريات للعرب والمسلمين مصلحة وطنية وأمنية أميركية) إن يكمن فيها، لا في حل المشاكل الوطنية، العلاج

البعيد المدى للإرهاب.

٥ التعهد بعدم جواز السماح للعلاقة مع أي نظام بأن تمنع دعم قوى التخوير والإصلاح والديموقراطية. إن الالتزام بهذا التعهد هو السبيل الوحيد لردم هوة الثقة بين واشنطن وشعوب المنطقة.

قيل في مواجهة هذه الفرضيات إنها مجرد ادعاءات. فالولايات المتحدة لا تعارض الديمقراطية في المبدأ، ولقد كانت (حقوق الإنسان)، على الدوام، أداة من الأدوات الناجحة في بعض سياستها الخارجية، ولكن الأمر لا ينطبق على علاقتها بالعرب. فهي، في هذه العلاقة، ترتضي القدر اللازم من (الديموقراطية) الذي لا يهدد علاقة التبعية والالتحاق التي نجحت في فرضها على النظام العربي الرسمي. إن أولويتها، بهذا المعنى، تأمين مصالحها بالطريقة التي شهدناها في العقود الماضية. وإذا كان من تغيير فهو باتجاه تأييد (الديموقراطيين) والليبراليين) العرب الذين يوافقونها النظرة إلى هامة قضية فلسطين، ووصم كل مقاومة بالإرهاب، وإلى إنجازات الاحتلال في العراق، وإلى حيوية مشاريع الخصخصة وفتح الأسواق وتحرير التجارة، إلى ما هناك من أولويات لاستكمال إخضاع المنطقة بواسطة القضاء على التطب الوطني والقومي وتغليب الليبرالية الاقتصادية على حساب (قرينتها) المفترضة الديمقراطية الشعبية.

قد تبدي واشنطن استعداداً للتضامن مع ديموقراطيين يختلفون مع سياستها حيال قضاياهم لكنه، إذا حصل، سيكون تضامناً من طرف اللسان والمجرد التموية. لن يكون، إطلاقاً، عنواناً لسياسة، ولا مقياساً لعلاقة مع نظام، فكيف إذا كان هذا النظام متجاوباً مع سياساتها في مكافحة الإرهاب، وتأمين التدفق النفطي، ومتأقلاً قدر المستطاع مع توجهاتها الإقليمية والدولية.

لن يجد (ثلاثي الرياض)، والحالة هذه، من يدافع عنه جدياً إلا الحريصون على السعودية، ودورها، ومكانتها، وقوتها، وتقدمها، ونجاحها في إصلاح أوضاعها.

قد نقرأ (صرح ناطق باسم الخارجية الأميركية)... لكنه تصريح آخرس. إن الولايات المتحدة ستسقط في الاختيار لسبب بسيط: التناقض كامل وجذري بين الديمقراطية للعرب وبين هذا الشكل من تأمين المصالح الأميركية لديهم!

السيفي، ٢٠٠٤/٨/١١

## ضوء كاشف على

## التمويل الأميركي لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط

نشرت بوسطن جلوب في الشهر الماضي مقالاً نقدياً حول مسار التمويل الأميركي لمشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط، وقد تضمنت المقالة معلومات على درجة كبيرة من الأهمية وفيما ترجمة لنص المقالة:

لقد خصّصت إدارة الرئيس بوش، التي تلحّ على أن الديمقراطية هي حجر الزاوية في سياستها الشرق أوسطية، أكثر من نصف المساعدات المالية في مبادرة تطوير الديمقراطية لمساعدة الأنظمة الأوتوقراطية من أجل تطوير التجارة الحرة والتعليم، فيما ذهبت نحو ٣ ملايين دولاراً من قرابة ٩٥ مليون دولاراً للتمويل المباشر للجماعات المحلية لجهة تطوير الديمقراطية أو المجتمع المدني حسب معلومات مستمدة من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية لدى وزارة الخارجية والتي تصف نفسها باعتبارها الإدارة الرئيسية لاستراتيجية الرئيس جورج بوش للحرية في الشرق الأوسط.

وتتضمن النفقات الأخرى ستة ملايين دولاراً لمساعدة المغرب من أجل فتح أسواقها أمام المنافسة الأميركية و٨٠ ألف دولاراً من أجل المساعدة على تطوير بيئة تجارية أفضل. وقد تم تخصيص مليون دولار لمساعدة السعودية واليمن والجزائر كيما تصبح جزءاً من منظمة التجارة العالمية، فيما خصص مبلغ وقدره ٢٥٠ ألف دولاراً من أجل تنشئة علاقة مشتركة بين الشركات في الولايات المتحدة وشركات في البحرين وتونس.

وقد ذكر مسؤولون في وزارة الخارجية الأميركية بأن المال المنفق على الأنظمة القائمة يهدف إلى خلق الشروط الضرورية من أجل الديمقراطية في بلدان الشرق الأوسط، تأسيساً على النظرية القائلة بأن التنمية الاقتصادية والتعليم ستؤهل جميعاً وبصورة تدريجية إلى الضغط من أجل الديمقراطية.

يقول ديفيد مولينكس، نائب الرئيس التنفيذي لمبادرة الشراكة (بعد هذا سؤالاً فلسفياً حول ما إذا كان بإمكان شخص ما أن يتحرك بثبات على طريق التحسينات المتزايدة أو أن يبقى شخص ما يبحث عن شيء خارق). لقد وضع الرئيس بوش رؤية حول التغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط في الخريف الماضي، وتقضي هذه الرؤية بأن الإصلاح الديمقراطي وحده الذي يمكن أن يجعل أميركا آمنة. يقول مسؤولو الإدارة بأن التزام بوش بشرق أوسط ديمقراطي يقع على سنان المراهنة

على بناء حكومة جديدة في العراق، وهي رؤية جارفة وكاسحة تكاد تشابه تعهد رونالد ريغان بأن يرى نهاية الشيوعية. في حديث مليء بذكرات الحرب الباردة، حذر الرئيس بوش بأن الولايات المتحدة لن تضحي منذ الآن بالحرية لدعم أنظمة مستقرة ولكن تسلطية.

إن رؤية بوش ظهرت للور في ربيع ٢٠٠٢ حين أعلن وزير الخارجية الأميركي كولن باول عن مبادرة الشراكة. وبرئاسة إبنه ديك تشيني لين، فإن البرنامج شهد نمواً في ميزانيته إلى مائة مليون دولار عام ٢٠٠٣ بعد أن كان ٢٩ مليون دولاراً في سنة ٢٠٠٢. مقدماً لحكومات الشرق الأوسط قائمة من البرامج المتعلقة بالأمية، والتمويل، وتعليم المرأة. لقد توفّرت معلومات تفصيلية في مقابل تخصيص ٩٥ مليون دولاراً، والتي أنفقتها البرنامج في الخمس عشرة شهراً الأولي.

في الفترة القليلة الماضية، قام الرئيس بوش بتقديم المبادرات الديمقراطية في ثلاث قمم عالمية، بما يشمل توسعة الشراكة القائمة من خلال برامج تنسيقية مع مجموعة الدول الصناعية الثماني. كما ضاعفت الإدارة من ميزانية الوقف القومي من أجل الديمقراطية (Democracy for The National Endowment for)، وهي منظمة غير ربحية يمولها الكونغرس من أجل دعم تطوير الديمقراطية في أرجاء العالم.

يبقى أن تطوير الديمقراطية كان عملية توازن صعبة بين المصالح الأميركية المتضاربة، وهو ما يقرّه المسؤولون في الإدارة الأميركية. يقول مسؤولون في وزارة الخارجية بأنهم يمولون قلة من الاصلاحيين بصورة مباشرة، جزئياً لأن هذه القلة قابلة لأن تحقق المرجو منها، بسبب انعدام التعليم حول البرنامج والمشاريع القوية المناوئة للولايات المتحدة في المنطقة.

يعترف المسؤولون في وزارة الخارجية الأميركية أيضاً بأن تمويل الاصلاحيين بدون موافقة الحكومة قد يسبب مشاكل دبلوماسية في المنطقة حيث يمكن أن يرسم الناشطون في المعتقل من أجل تعميم عريضة كما حدث في

السعودية، وحيث أن المؤسسات المدنية المستقلة محظورة. ولكن يقول النقاد بأن سياسات الإدارة الأميركية هي تحديث الأنظمة المالية والقضائية في دول تسلطية تربية دون حاجة لجعلها أكثر ديمقراطية. وعوضاً عن انفاق الاموال على الحكومات، فإن على الولايات المتحدة تقوية المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تطوير الحرية السياسية، حسب النقاد. يقول نير بومس، العضو الرئيسي في مجلس الديمقراطية والتسامح بأن ليس هناك غالباً ما يذهب إلى المنظمات غير الحكومية والذي يمكن أن يؤدي حقيقة إلى تحدي الحكومة، ويضيف بومس بأن الاتحاد الأوروبي قد خصص تمويلًا أكبر لجماعات المعارضة.

ويحصى تامارا ويتس، وهو زميل في مؤسسة بروكس، وهي مؤسسة تفكر ذات ميل ليبرالية في واشنطن، بأن أكثر من سبعين بالمئة من تمويلات الشراكة قد خصصت لبرامج تنفيذ بصورة مباشرة لحكومات الشرق الأوسط.

أما أمي هاوثورن، وهي مشاركة في وقف كارنيجي للسلام الدولي فتقول بأن التمويلات ليست في حقيقة الأمر مصممة للضغط من أجل الاصلاح، وتعلق على ذلك بالقول بأن (اغرض المعلن هو تطوير الاصلاح في البلدان العربية، ولكننا -أي التمويلات- مصممة أيضاً لدعم الحكومات الطليقة للولايات المتحدة والسياسات المؤيدة لها). يقول فريد الغادري، رئيس حزب الاصلاح في سوريا، والذي يدير محطة راديو سوريا الحرة، وهي محطة معارضة على الموجة القصيرة، يقول بأنه لم يطلب مطلقاً دعماً مالياً من الولايات المتحدة، لأنه أبلغ بأن قليلاً من المال فحسب متوفر من أجل برامج كالتعليم.

من المثير حقاً من كل ما سبق ان كلاماً طويلاً حول تمويلات حصلت عليها المنظمات غير الحكومية ضمن مشروع الاصلاحات الديمقراطية الذي تبنته الولايات المتحدة ولكن تبين بأن أغلب التمويلات ذهبت لصالح الحكومات والمنظمات المنبثقة منها أو القريبة من توجهاتها..

كان نصيب المنظمات غير الحكومية الاتهامات بالتواطؤ مع الولايات المتحدة ومخططاتها في الشرق الأوسط على حساب القيم والمبادئ، فيما كان نصيب الحكومات التسلطية جني المخصصات المالية في مشروع الديمقراطية، فهل بقي رداء من حياء يغطي سوء المتسلطين كما يكفوا عن استعمال تهمة التواطؤ مع من سبقوا اليه رداء من الزمن والوقاحة.



## رأيان في الانتخابات البلدية

السابقة للانتخابات، كعملية الترشح، التي تفرز بدون شك أنوية تجمعات وتكتلات سياسية أو اجتماعية، فهذا من لوازم الانتخابات، كما يرى المشاركون بأن الدعاية الانتخابية ستكون مصدر تثقيف وتنوير للمجتمع بحقوقه، وتعلمه أوليات الممارسة الانتخابية رغم هزالتها. الإجراءات - كما يقول هؤلاء - هي المهمة، أما النتائج المنحصرة في العملية الانتخابية وتأثيرها على صناعة القرار وتحسين الوضع البلدي في كل محافظة أو منطقة، فمسألة أخرى. فقد لا يتغير أي شيء على هذا الصعيد. مجرد ديكور.

هذان الرأيان لهما اليوم أتباعهما في الشارع، وإن كانت الأثرية النخبوية الإصلاحية لا تميل إلى المشاركة في الانتخابات القادمة. ولذا لن تقدم الحكومة دفع مرشحيها إلى الواجهة، وهذا إن تم فإنه لن يفيد الحكومة والعائلة المالكة على المدى الاستراتيجي، فأي تغيير هزيل يعطي دفقا هائلا من مشاعر الإحباط واليأس، ويؤجج النقمة على العائلة المالكة، ويزيد من عزلة الأمرء من الجمهور، ويفتح آفاقا واسعة نحو العنف.

ويخشى المتربصون من المشاركة في الانتخابات البلدية، بأن الإجراءات ما قبل الانتخابية ستكون محسوبة أيضا في الأجندة الملكية. قد تقدم العائلة المالكة على اختصار مدة الترشح والدعاية إلى أسبوع أو أسبوعين، الأمر الذي يجعل من فائدة الانتخابات حتى في هذه الحدود شبه معدومة.

مهما تكن المواقف (الملحقة) بالانتخابات البلدية المزمعة بين نوفمبر القادم ومطلع السنة القادمة، فإنه مما لا شك فيه أنها تمثل نسخة منذ الإعلان عنها قبل بضعة أشهر، وقد كان الإعلان الحكومي يومئذ إشارة واضحة بأن العائلة المالكة ليست بصدد إصلاحات حقيقية وهيكلية كما كانت تشدد عرائض الإصلاح.

لن تكون هناك إصلاحات هيكلية ولا متدرجة. والتدرج المزعوم غير معلوم أو محدد، لا من جهة بنود الإصلاح، ولا وقته، ولا حتى وسائله.

من الترشح، وسيكون لها مرشحوها الخاصون بها الذين قد تفرضهم على الجمهور بصورة ملتوية. هذا فضلا عن أن الحكومة ومنذ البداية بدأت بالتلاعب بالدوائر الانتخابية من جهة تحديد المحافظات وعدد الأعضاء، وفي غياب إحصاء سكاني فإن الوضع الحالي يتيح لها التلاعب بكل مفردات اللعبة الانتخابية. وباختصار، العملية الانتخابية البلدية، هي تافهة بكل ما تعنيه الكلمة. سواء في محتواها أو نتائجها.

لا يوجد أحد يؤمل من الانتخابات البلدية في حد ذاتها خيرا. ولهذا فإنها لا تحظى باهتمام يذكر في الساحة الشعبية التي هي ناضجة منذ زمن طويل لما هو أبعد منها بكثير.

على هذا الأساس، ورغم الاتفاق على ما ذكر أعلاه، أو معظمه، فإن هناك رأيان شعبيان إزاء المشاركة في الانتخابات البلدية

### الانتخابات البلدية التصفية

#### القادمة ستكون هزيلة

#### بكل المقاييس

القادمة، فبعضهم يقول بالمشاركة، وبعضهم يرفضها بشدة.

الرافضون يستندون إلى التحليل السابق لرفض الانتخابات لأنها أولا عديمة الجدوى، وثانيا لأنها تمنح السلطة قوة وفائدة على صعيد تلميع صورتها (في الخارج) لتضلل بذلك الجمهور العربي والدولي، ولذا يرى الرافضون في عدم المشاركة إفساحا لمخطط الحكومة السوري في مسألة المشاركة السياسية، وسحب ورقة التضليل التي تلعب بها على المستوى الخارجي.

القائلون بالانتخابات وضرورة المشاركة، يتفقون مع معارضتهم في التحليل العام، ولكنهم يرون بأن الأهمية لا تنبع من نتائج الانتخابات، فالنتائج محددة سلفا ولا قيمة كبيرة لها. ولكنهم يصرون على أن الأهمية تتمحور في العملية الانتخابية (أي في الأجواء

هناك اتفاق بأن الانتخابات البلدية لا تمثل بداية صحيحة للإصلاح السياسي، أو زيادة المشاركة الشعبية في الحكم.

المشاركة السياسية، ميدانها الأساس سياسي، وهو ما يتعلق بانتخاب ممثلي مجلس الشورى، لكي يقوم المنتخبون بأداء مهام سياسية في الدرجة الأولى، تقوم على التشريع والإشراف والمحاسبة للسلطة التنفيذية.

والبداية الصحيحة كان يمكن أن تكون من خلال وضع دستور للبلاد أولا، يصوت عليه الشعب، ويجري التحاكم إليه، والفائدة من ذلك، أن تتوضح خريطة الإصلاحات السياسية، والقاعدة القانونية التي تحكم إليها. هذا ما يحدث في كل بلاد الدنيا، حيث تبدأ بانتخاب لجنة تضع الدستور ومن ثم يوضع للإقرار العام.

وإذا ما قيل بأن الانتخابات البلدية هي البداية للممارسة السياسية ومن ثم يتم تطور الأمر إلى انتخابات مجلس الشورى، فإن ما يرد على ذلك، هو أن الحكومة السعودية لم تقبل حتى الآن، ولم تصرح أو تعلن بأنها بصدد انتخابات لمجلس الشورى. فقد تكون الانتخابات البلدية مجرد عملية واحدة لا سلسلة متواصلة من النشاطات السياسية لإقرار مبدأ المشاركة الشعبية. أي أن الحكومة قد تمضي في الانتخابات البلدية - التصفية دون أن تقوم بالخطوات التالية، وهي لم تلزم نفسها حتى الآن بتلك الخطوات لا من ناحية المبدأ ولا من ناحية الزمن والتوقيت.

المسألة الأخرى، هي أن لا ننسى أن هذه الانتخابات جزئية: أي أنها نصف انتخابات على المستوى البلدي، أي في موضوع لا علاقة له بالسياسة، وستجد الحكومة ألف طريقة لتفريغ عملية الانتخابات من محتواها. أولا لأنها ستعين نصف الأعضاء، وهؤلاء ستكون لهم أجندتهم الخاصة الكابحة، وستكون لهم على الأرجح الكلمة الأولى في القرارات البلدية. وثانيا، إن القرارات البلدية نفسها ستكون مجهضة نظرا لعدم وجود صلاحيات للمجالس البلدية ذات قيمة في الأساس. وثالثا، فإن الحكومة نفسها ستتدخل بشأن العناصر التي ترشح نفسها للانتخابات حيث ستمنع البعض

## كيري يؤسس لعلاقة متوترة مع السعودية

### النفط في الانتخابات الرئاسية الأميركية



كيري: هل تصريحاته ضد السعودية انتحائية؟

ومناوئة الولايات المتحدة.

#### كيري وسلّاح الطاقة

كشف كيري عن خطة لاستقلال الطاقة الأميركية حين قبل من الناحية الرسمية الترشّح الرئاسي الديمقراطي. وقد دعت الهيئة الرئاسية في الحزب الولايات المتحدة من أجل تطوير امدادات الخام من الدول غير التابعة لمنظمة أوبك مثل روسيا وكندا ودول أخرى في أفريقيا.

وفي السياق نفسه، فقد

تعهد كيري في الثالث من أغسطس أن يضع حداً لاعتماد الولايات المتحدة على النفط السعودي اعتقاداً منه بأن واشنطن لن تبقى رهينة لهذه المملكة. كما دعى أيضاً إلى أن تعتمد أميركا

منذ بدأت الاستعدادات لخوض المنافسة الانتخابية على رئاسة البيت الأبيض في الدورة القادمة، والعائلة المالكة تترقب ما يفصح عنه المتنافسون حول السياسة الخارجية تحديداً، وبخاصة حول العلاقة المستقبلية بين واشنطن والرياض. فقد عوّلت العائلة المالكة على رحيل الرئيس الحالي جورج دبليو بوش من البيت الأبيض من أجل فتح صفحة جديدة في العلاقة مع واشنطن وطى صفحة الحادي عشر من سبتمبر بكافة تداعياتها على صورة السعودية وسمعتها وموقعها أيضاً في خارطة العلاقات الدولية. فقد حمل الرئيس بوش من النذر أكثر مما حمل من البشارات لهذه العائلة منذ وصوله إلى البيت الأبيض بالرغم من العلاقة التقليدية والاستراتيجية التي تربط بين عائلتي آل بوش وآل سعود، وشكراً للنفط الذي دشّن هذه العلاقة وأمدّها بمبررات الاستمرار. بيد أن السياسة الحكومة لعناصر غير ثابتة تجعل من العلاقات خاضعة للتبدل الدائم إذ لا تثبت إذا ما اضطرب ميزان المصالح، وهذا ما حصل لعلاقة آل سعود وآل بوش، حيث جاءت ظروف ما بعد الحادي عشر من سبتمبر مغايرة لرغبة أحد الطرفين، تماماً كما هي الظروف تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة وخسارة السعودية لدورها المحوري في تلك الحرب. على أية حال، فإن الرئيس الحالي بوش كان في جعبته أجنحة سياسية مختلفة بعد الحادي عشر من سبتمبر لأنه بحاجة لاقتناع شعبه بأنه قادر على توفير الحماية له، وأن من شروط الحماية أن يغير نمط التحالف ومحتوياته، وهو تغيير لم يرق للعائلة المالكة في السعودية خصوصاً وأن هذا التغيير يتطلب أحداث تغيير في بنية الحكم وأحداث تحديات جغرافية في ميزان القوى الداخلية.

وفيما كانت أسال الأمراء السعوديين معقودة على جون كيري المرشح الديمقراطي المنافس والأوفر حظاً حسب بعض المراقبين للفرز بالرئاسة الأميركية القادمة، ظهر بأن كيري ليس بالرئيس اللبّ أو المتصالح مع العائلة المالكة في السعودية، فقد أدلى بتصريحات تنم عن عزم ثابت على عدم العودة للوراء في العلاقة مع السعودية، فهو يصرّ على تحجيم دور المؤسسة الدينية في السياسة، ومنع رجال الدين من التحريض على الكراهية

#### هناك انفصال مؤجل بين

#### واشنطن والرياض يحكمه نظام

#### مصالح مختلف عن الماضي

(على مهارتها وإبداعها الذاتي وليس على العائلة المالكة) حسب قوله، وهي لهجة قد تحمل جزئياً على الدعاية الانتخابية لكسب أصوات الناخبين، بالرغم من أن خبراء الصناعة النفطية يلحّون في التأكيد على أن النفط السعودي سيبقى عنصراً حيوياً وجوهرياً بالنسبة لأي إدارة أميركية.

يقول كيري بأن (خطة الطاقة لدينا من أجل أميركا قوية ستستثمر في التكنولوجيات الجديدة والطاقة البديلة وسيارات المستقبل، حيث لن يكون هناك شاب أميركي يمكن أن يقبض عليه كرهينة بسبب اعتماده على النفط من الشرق الأوسط). وقد علّق بعض المراقبين على هذا التصريح بأنه أشبه ما يكون بتفكير المتمني والمؤمل كونه لا يستند على معطيات واقعية وحقيقية.

وعلى حد قول أحد المحللين بأن (أي مرشح ديمقراطي، أو جمهوري، أو مستقل يعتقد بأنه

قادر على أن يجعل صناعة الطاقة الأميركية مستقلة سيمنى بالفشل). إن بإمكان المرشح الرئاسي أن يدلي بأنواع مختلفة من التصريحات، ولكن ما إن يمسك بالسلطة فإن عليه أن يتحرى الدقة فيما يجب عليه فعله وتصحيحه والالتزام به.

مسؤولون سعوديون انتقدوا كيري من أجل تقرير المملكة وقالوا بأنها كانت مزبواً للنفط جديراً بالثقة للسوق الأميركية وأنها ستستمر على ذلك سواء فاز كيري في الانتخابات الرئاسية القادمة أم فشل. ويعتقد كثيرون بأن الشرق الأوسط يمثل خياراً حيوياً بالنسبة لمصادر الطاقة البديلة. وحيث يبلغ الطلب على النفط وسعره المدى الأقصى منذ عقود فإن أسعار النفط الأميركية قد بلغت المعدل يتجاوزها ٤٤ دولاراً للبرميل الواحد. ويقول محللون بأن المستهلكين لا يدون أي مؤشرات على أنهم سيتخلون بالكامل عن النفط لصالح مصادر أخرى من الوقود. ويقول هؤلاء بأن النفط كان مسعراً بصورة تنافسية أكثر من غيره من مصادر الوقود الأخرى، وأنه أكثر صداقة مع البيئة وعنصراً حيوياً في الهيدروكيميائيات والزيوت.

وحتى مصادر الطاقة البديلة المتطورة مثل الغاز الطبيعي يأتي من منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك السعودية. وحسب مصدر عربي فإن هذه المنطقة التي تقودها دول الخليج العربي هي تمثل الجبهة الامامية لدعم مصادر الطاقة البديلة، مضيفاً بأن الدول العربية المنتجة للنفط ليس لديها خوف من أن تدفع مصادر





هوي آل سعود مع آل بوش

للعائلة المالكة في السعودية، يعكس اتجاه العداء المتصاعد لنظام الحكم حيث يشعر الساسة الاميركيون بأنهم أبقوا عليه في أوقات كان عرضة للزوال، وأنه ساهموا في إطالة عمره فيما كان الأجدى بهم أن يدفعوا به للهاوية أو للجراحة المعقدة كما يتناسب وموقعه كحليف غير متناقض مع قيم أو مصالح الولايات المتحدة، بحسب عدد من المنظرين الاميركيين. هناك من يعتقد جازماً بأن الادارة الاميركية تملك حيال السعودية أجندتين ليستا بالضرورة متعارضتين ولكنهما بالتأكيد غير متسجمتين الاولى: الاجندة البراغمية، القائمة على أساس المعطيات الواقعية والحقائق المعمول بها والمتوفرة على الأرض والتي تملئ نمطاً عملياً ومصلحياً في العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية، والثانية: الاجندة المأمولة التي تمكسها تصريحات كيري، والتي تندرج في سياق طموح سابق لدى الادارة الاميركية والصعبر عنه بفكرة (الطاقة البديلة). ومهما يكن، فإن ثمة انفسالاً موجلاً تنهيا له واشنطن وتحتد منه الرياض ولربما يجب أن تستعد له من الآن، لأن استمرار الوضع بالطريقة الحالية بكل ما يشي بهمبول كامنسة لدى القادة الاميركيين بالتخلص من مبدأ الاعتماد على النفط السعودي يلفت إلى أن محرضات القطيعة متوفرة وبقوى المبررات الدافعة على تنفيذها.

لا يبدو أن العائلة المالكة بعد تصريحات كيري حول السعودية تراهن كثيراً على تغييرات جوهرية في السياسة الخارجية الاميركية، وإن كان المؤمل من وصول كيري هو زيادة الاهتمام بالداخل الاميركي على حساب الخارج سيماً جزءاً من التوتر في العلاقة بين البلدين، وسيشغل الادارة الاميركية القادمة بأحوال شعبها عن التفكير في خوض معارك خارجية وخصوصاً مع السعودية التي لا بد من الاحتفاظ بها كمزود نفطي رئيسي يعين على تسوية المشكلات الاقتصادية داخل الولايات المتحدة.

عسكرية دامت لمدة ١٤ شهراً شهدت المدن السعودية، وقام خلالها بتنظيم القاعدة فرع الجزيرة العربية بسلسلة هجمات مسلحة وانتحارية، ولعل العملية الأكثر دموية وإثارة للمشاعر المعادية للسعودية هي قطع رأس المواطن الاميركي في المملكة بساول جونسون. ولاشك أن العلاقة الجدلية بين النفط والدم حين تشهد فترات قلق تضيق فيها المجهودات المبذولة خارج الوقت الرسمي وخلف الستار، فالعائلة المالكة في السعودية لاشك أنها بذلت فوق ما في وسعها

من أجل الحصول على رضى واشنطن في الحرب على الارهاب، إلا أن دوي التفجيرات وقطع الرؤوس سواه في السعودية أو العراق وخصوصاً بالنسبة للشعب الاميركي الذي ينظر الى هذه المنطقة بمنطق يغيب فيه عنصر الجيوبوليتيك حيث تصبغ السعودية والعراق وكافة دول المنطقة بقعة موحدة فكيف اذا ما اجتمعت فيها عناصر تنتمي الى شبكة تنظيمية وايدولوجيا دينية واحدة. ولاشك أن العائلة المالكة بذلت أيضاً فوق ما يجب منها فعلة من أجل توفير التسهيلات العسكرية والسياسية وبغرض إنجاح

## العلاقة الجدلية بين النفط

### والدم حين تشهد فترات قلق

## تضيق فيها المجهودات المبذولة

### خارج الوقت الرسمي

مهمة واشنطن في العراق، ولكن ليس الى حد التفريط في ملكها. صحيح أن هذه العائلة المالكة تلعب كياتي السياسة في العالم بأوراق متضاربة، فهي تمنح تسهيلات وقواعد عسكرية للطائرات الاميركية لتهديم أركان النظام العراقي البائد، وفي الوقت نفسه تستحث جماعات العنف في الداخل على أن تغتصق فروعاً لها في المدن العراقية وأن تغلق مكاتبها في موطن النشأة، ولكن لا يعني ذلك أنها ليست مخلصه في حرب واشنطن على الارهاب داخل الحدود، فقد أغلقت مؤسسة الحرمين، وفرضت رقابة أشد صرامة من الرقابة المعمول بها في الولايات المتحدة على حركة الأموال وتحويلها وتبديل العملة ونقلها، وفصلت عدداً كبيراً من الخطباء المعروفين بعدائهم ضد الولايات المتحدة.

في نظر العديد من المراقبين أن استعمال كيري لعامل الطاقة في توجيه تقريره عن

الوقود البديلة بها خارج سوق الطاقة السعودية التي تملك رابع أكبر احتياطي في العالم من الغاز اي بما يعادل ٢٣٥ تريليون قدم مكعب، قد وقّعت عقوداً اكتشاف الغاز هذه السنة مع عمالة شركات النفط في العالم، اما الجارة قطر فإنها تملك أكبر مخزون من الغاز في العالم وتطمح لأن تصبح أكبر منتج للغاز الطبيعي السائل ووقود الغاز المسيل بنهاية هذا العقد. وبصرف النظر عما اذا كانت واشنطن تستورد نفطها الخام من المملكة فإنها تعتبر الحليف الاقليمي للولايات المتحدة والمصدر الأكبر للنفط في العالم يغذي السوق العالمية ويؤثر في أسعار النفط ولأنه سوق عالمي موحد ولأن أسعار النفط تستحق الاهتمام فإن السعودية تمثل حجر الزاوية في هذا السوق وليس هناك شيء يمكن وصفه بالاستقلال عن النفط السعودي. فالسعودية صاحبة الوزن الثقيل تمتلك ربع الاحتياطي العالمي الثابت من النفط الخام وهي المزود النفطي الأكبر للولايات المتحدة حيث تملكها بنسبة ١٧ بالمئة من وارداتها من النفط.

هذه الحقيقة التي تصدم الساسة الاميركيين وتفشل طموحاتهم في التخلص من الاعتماد كلياً أو جزئياً على النفط السعودي لاريب أنها تعكس نسبياً على الأقل درجة التوتر التي تسود العلاقة بين واشنطن والرياض. فالروابط بين البلدين قد اهتزت بعنف بفعل هجمات الحادي عشر من سبتمبر على المدن الاميركية، والتي قامت بها شبكة القاعدة التي يقودها المواطن السعودي الشيخ اسامة بن لادن وحيث كان ١٥ من أصل ١٩ انتحارياً من السعوديين.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر شهدت الروابط السعودية الاميركية قفراً ما لبث أن أثار قلقاً بأن الرياض قد تتخلى عن التصرف كضامن لتوفير نفط رخيص كما فعل في التسعينيات. ولعل من نافلة القول الإشارة الى أن الرياض بقيت تزود الولايات المتحدة بنفط رخيص الثمن طيلة السنوات الماضية كجزء من التعويض المفروض عليها من قبل واشنطن للمشاركة في الحرب على العراق، وهنا مربط الفرس، فالولايات المتحدة لا تخشى من انقطاع النفط السعودي عن اسواقها، لعلها بأنها قادرة على الحصول عليه في كل الأحوال، ولأن السعودية لا تملك حق الرفض فيما يرتبط بتصدير النفط الى الاسواق النفطية، بل هي على استعداد أيضاً للاضطلاع بأدوار باهضة التكلفة سياسياً واقتصادياً من أجل طمأننة الادارة الاميركية وتوفير الاستقرار داخل الولايات المتحدة وفي سوق النفطية العالمية، ولم يكن جديداً الدور الاستثنائي الذي تلعبه بين فترة وأخرى من أجل رفع الانتاج والمحافظة على الأسعار.

إن المشاعر المعادية للسعودية في الولايات المتحدة تعمقت بعد إعلان محاربي القاعدة حملة

## الإصلاحات ستشهد مزيداً من التأجيل

## الحياة تدب مجدداً في الدولة الريعية السعودية

كبيراً في تأجيل الإصلاحات السياسية، وصارت الإصلاحات بالنسبة للبعض مجرد ترف زائد عن الحاجة، وأعمت عيون المواطنين والمسؤولين على السواء عن مواطن التقصير والقصور المميتة في استراتيجياتها. ولهذا، تفاجأ المواطن بأنه لا يمتلك داراً ولا لأطفاله مستشفى، ولا مقعداً للدراسة، ولا عملاً أو وظيفة لا في القطاع العام ولا الخاص. تفاجأ الجميع بعد زوال فقاعات الطفرة النفطية في السبعينيات، أن مخلفات الدولة الريعية كان مجرد أجهزة عاجزة مثقولة وفسادة حتى النخاع، وأن إصلاحها يحتاج إلى عمليات قيصرية كي يخرج المواطن والدولة معاً من محتهم.

انطلقت الألسن تنتقد، بعد طول تكميم، وطالت الانتقادات رموز الحكم الذين كانوا بمنأى عن النقد يوم كان الحال غير الحال.. وصارت تهمة الفساد واللصوصية ملاصقة لكل أمير وأميرة. لم تكن العصا كافية لإغلاق الأفواه، ولم تعد الأجيال الجديدة التي ولدت أو ترعرعت في عصر ما بعد الطفرة تخشى العقوبات السياسية، إن لم يعد لديها مستقبل ولا حاضر تخسره.

لم تسأت محاولات الإصلاح الاقتصادي إلا متأخرة، ولكنها كلها عادت بالفشل المريع. إن تبين أن مداخل النفط حتى مع ازديادها، بالكاد تكفي مصاريف الدولة وموظفيها، دون مشاريع جديدة، أو مؤسسات قادرة على انتشار الوضع من الحطام. وتبين أيضاً أن جهاز الدولة الذي يراد منه النهوض، غارق حتى أذنيه في أوحال الفساد والبيروقراطية وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في النهوض، بل هو غير قادر أن ينهض من تلقاء نفسه بدون

أنها تصل إلى ٨٪ سنوياً، وهي الأعلى في العالم كله) فاقم الأزمة حتى مع عودة أسعار النفط إلى الانتعاش من جديد.

الفلسفة الحكومية قائمة على أساس لا يخلو من وجهة وصحة. ومفادها أن الدولة السعودية بمجملها ستكون في مأمن إذا ما توفرت المداخل النفطية المناسبة، وعادت الدولة إلى وضعها القديم، كدولة ريعية، تنفق وتسترضي الجمهور بالخدمات والأموال. فالدولة الريعية السعودية، شأنها شأن كل الدول الريعية في التاريخ، توفرت لها مداخل ضخمة لم تتأتى من الضرائب، ولكنها - خلافاً نظيراتها - لم تحسن استخدامها

## الدولة الريعية انتهت، والمداخل

## الجديدة تمنح الحكومة فرصة

## تأجيل الإصلاحات السياسية

إلا بشكل محدود، فكان أن تفجرت الأزمات، وتعوّقت خطط الدولة، وصارت أجهزتها غير قادرة على توفير مقعد الدراسة المناسب حتى لطلاب الابتدائية، فضلاً عن الجامعة، ووصلت نسبة البطالة إلى ٣٠٪، فيما لم تعترف الحكومة إلا بنسبة ٩٪ وهي على كل حال نسبة مرتفعة في بلد يضم سبعة ملايين عامل أجنبي ويستقدم سنوياً نحو نصف مليون عامل جديد!

الموارد التي أتاحت للدولة السعودية كانت في فترة السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات، عنصر الأمان من التحولات السياسية، ومن الإصلاحات السياسية، وقد لعبت الدولة الريعية دوراً

بارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، قاربت الـ ٤٥ دولاراً في الأسواق الأميركية، تحصلت الحكومة السعودية على مزيد من الموارد التي منحتها فرصة حلحلة القضايا الاقتصادية المتأزمة كالبطالة والفقر وسوء الخدمات الصحية والإجتماعية الأخرى.. والتي جاء منها أو بسببها جزء كبير من السخط الشعبي العام، وتحول المواطنين إلى غرماء سياسيين للعائلة المالكة.

تدهور الأحوال الاقتصادية قاد البلاد إلى المزيد من الأزمات السياسية، وفتح الباب أمام إمكانية الإصلاح السياسي كطريق أساس لحل المعضل الاقتصادي الذي بات يشكل قلقاً بالغاً لدى أكثرية المواطنين. وقد وجدت الحكومة السعودية نفسها أمام ضغوط شعبية كبيرة لتصلح أداؤها وتحسن من الأحوال المعيشية للأكثرية الضائعة في زحمة الإخفاقات الحكومية متعددة المسارات.

الطاقم الحاكم من الأمراء لم يكن مهيناً - ولا زال - لتقديم تنازلات سياسية تزيد من حجم المشاركة السياسية الشعبية. وإن فوجئ الطاقم الحاكم بحجم السخط الشعبي إزاء الأحوال الاقتصادية المتردية، وبانعكاساتها السلبية على شكل تصاعد الجريمة وتفجر العنف وتفشي التطرف الديني الوهابي، فإن الأمراء قد اكتشفوا بأن التنازل الذي يستطيعونه لا يعدو الجوانب الاقتصادية، كما كانوا يفعلون من ذي قبل.

بيد أن تراجع أسعار النفط في الثمانينات الميلادية من القرن الماضي، وتساعد عدد السكان بنسب مخيفة (قليل





ارتفاع أسعار النفط، هل يحل الأزمة الاقتصادية؟

بحجة المواجهة مع الإرهاب تنتفي. والآن فإن وفرة المداخل النفطية تفرض على الحكومة تحديات صعبة، فهي تعطي مبررات للجمهور بأن الدولة فاشلة وقياداتها فاسدة في حال لم تحقق هذه المداخل تغييرات على الأرض، تحسن أوضاع الملايين من المواطنين السعوديين، العاطلين عن العمل والفقراء والمرضى.

ومع افتراض النجاح الباهر لأداء الدولة الإقتصادي، فإن ميثاقنا الدولة الريعية، يفرض على الدولة أن تدفع بالتغيير السياسي، نظراً لنشوء طبقات متعلمة، ومطامح جديدة للطبقة الوسطى التي تتوسع وتنمو معها تطوراتها السياسية. ولقد مضى على الدولة الريعية نحو ثلاثة عقود، انتهت حقبتها. بالنسبة لبعض المحللين. بمعنى أنه لا وجود لدولة ريعية، أو أن عصرها في السعودية قد شارف على النهاية، وأن الحقن الجديدة من المداخل النفطية هي ظاهرة مؤقتة لا تلغي حقيقة انتهائها، أو الإقتراب الأخير من نهايتها.

وزيادة المداخل النفطية، وفرا فرصاً سياسية واقتصادية للخروج من الأزمات بدون تقديم تنازلات سياسية، أي بدون اللجوء إلى الإصلاحات السياسية وتوسيع المشاركة الشعبية في

### الوفرة المالية الحالية تزيد

### من الضغط على الحكومة

### وتحملها مسؤوليات إصلاح

### الوضع الإقتصادي

السلطة. وفي كلتا الحالتين، فإن الحكومة قد تسببت في التصرف، بل من المرجح أنها ستسبب في التصرف، وتعتبر ما تحقق انتصاراً استراتيجياً، ولكنه في الحقيقة تكتيكي ومرهون بظروف متقلبة اقتصادية وسياسية. تستطيع العائلة المالكة أن تؤجل الإصلاحات ولكنها لن تستطيع أن تلغيها إلى الأبد، فهذا مخالف للفطرة البشرية، ومخالف لسنن الكون.

وفي كل حالة هناك نقيض لها. فانتهاه العنف غير المرجح بالحل الأمني وحده، وإذا ما افترض حدوث ذلك، فإن مبررات تأجيل الإصلاحات

محفزات خارجية وضغوط شعبية، وهذه لا تأتي إلا من خلال هاشم الحريات والمشاركة الشعبية في صنع القرارات وقيام نظام للمحاسبة يكاد يكون غائباً عن أجهزة الدولة جميعها.

بارتفاع أسعار النفط من جديد إلى مستويات غير مسبوقة، تدب الحياة في أوصال الدولة الريعية، ولكنها تصف استيقاظاً، فالأموال قد تذهب كما ذهب غيرها، إن لم يجر التحكم بها ومنع نهيبها، وإن لم توضع الخطط بعيدة المدى لتلبية حاجات المواطنين في العقود القادمة، قبل أن تأتي شرارة أخرى تعيد أسعار النفط إلى وضعه المتدني. في الوقت الحالي، تنفتح شهية الكثير من الأمراء والسماسة لنهب مداخل النفط، فالرجال هم الرجال، والعقول لم تتغير، والضوابط تكاد تكون معدومة، والمحاسبة غائبة، والبلاد وخيراتها مجرد مزرعة للأمراء وحاشياتهم. وهذا ما يجعل الأمال بإصلاح الوضع الإقتصادي مشكوكاً فيها.

حين أسس ولي العهد المجلس الإقتصادي الأعلى، ضاع في زحمة ومتاهات البيروقراطية وتعديات الأمراء. وانتهت مشاريع مكافحة الفقر. وفي كل الأحوال لم تكن أزمة السعودية أزمة وفرة مالية بقدر ما هي أزمة ضوابط وأخلاق. فالمال في كل السنين الماضية كان كافياً لو تم ترشيد الإنفاق ومنع السرقات الكبيرة التي تأتي من الأمراء الكبار قبل الصغار.

من المرجح أن تكون هناك فقاعات انتعاش اقتصادي بسبب ضخ الحكومة المال في السوق، ولكنها فقاعات ستتلاشى دون أن تحل جذور المشكلات. والي أن يتبين ذلك فمن المرجح أن فقاعات الانتعاش التي يسببها ارتفاع أسعار النفط ستضل الكثيرين، وستقع مجاميع من الجمهور عن المطالبة بالتغيير السياسي، هذا في حال نجحت الحكومة - ولو مؤقتاً - في إحداث تلك الفقاعات التي نتحدث عنها، مثل استحداث بعض الوظائف، وتحسين وضع الخدمات العامة. العنف الذي تصاعد في المملكة،



قصيدة مهزبة من سجن عليشة

## كلمات للقيء .. وأغنية للحرية

الإصلاحي والشاعر المعتقل : علي الدميني

"خلقت ألوفاً لو رجعت" لبيتنا

لألقيت قلبي في (عليشة) باكياً\*

فقد علمتني أن للعدل موعداً

وللشعب "إن ضاقت" بروجاً عواليا

وأني خطبتُ الحق في كل "مطلب"

وما كنت فيما قد كتبت مغالياً

فو الله لا جاهاً أردت ولا غنى

وحسبي من "الإصلاح" كوني منادياً

أفي دعوة الإصلاح يا قوم "فتنة"

إذا كان مهرُ الصمت موتاً مواتياً؟\*\*

\* \* \*

أمولاي، لا مولى سوى الله، إنني

أحبُّ بلادِي، والقيادة داعياً

لإصلاح هذا البيت من داخل الحمى

فقد أبصرت عيناى أسداً عوادياً

تحوم على الأبواب من دون دعوة

تلوح تارات، وحيناً تهادياً

وشق على قلبي دم من أحبتي

يسيل على الطرقات أحمر قانيا

وأشقى ضميري أن أنادي "قيادتي"

فلا ألتقي من ذاي لي التناديا

فأشعلت في حرفي نداء ميراً

من الحقد والأضغان، سرّاً وبادياً

\* \* \*

عليشة يا سجن أليفاً سكنته

ويا وجعاً قد كنت من قبل خاشياً

لقد كان لي من قبل لقياك موعداً

شربت به في السجن مرّاً وحالياً

وعشت به عاماً ضريباً وبأساً

وكم صارت الأيام عندي ليالياً

وفارقت من بعد اعتقالي وظيقتي

وأصبحت مفصولاً وقد كنت والياً

منعت من الأسفار عشرّاً وفوقها

ثلاثاً، وللأسفار كنت الموالياً

ولكنني والله، ما كنت فأنطاً

ولا مبطناً سوءاً، ولا "الحكم" قالياً

وما كان قلبي عن بلادِي مغيباً

وهل كان مجنونُ العناوين لاهياً؟!

ولكنني قد كنت أحلم بالمتى

تجيء على الأفراس غراً توالياً

فلما اذلهمت كره بعد كره

دياجي بلادِي، قلت يا نفس مالياً؟

ألسْتُ الذي قد قاسم "الأرض" عمراً

وأفنى عشيّات انتظار خوالياً؟

\* \* \*



"عليشة" ما فرطت يوماً بأمتي

ولا وطني، مذ كنت للخير ساعياً

تحدثت عما يُنقلُ الشعبَ حملةً

وما كنت إلا الصوت، للشعب، عالياً

أفي بلد "البترو" جوعٌ وعسرةٌ

و"دين" تغشانا، جبلاً رواسياً؟

أفي بلد "البترو" عجزٌ، ولم نجد

لطلالنا في الجامعات كراسياً؟

أفي بلد "البترو" مليون عاطلٍ

ومليون مسكينٍ، يوازي الغواشياً؟

إذا كان هذا ما صنعناه حاضراً

فما ذنبُ أجيالٍ يجيئون تالياً؟

لعبنا طويلاً بالبلايين إننا

عصاةٌ، وصرنا نستدين المعاصيا

\*\*\*

"خلقت ألوفا" يا "عليشة" إنني

سأروي على سمعك ما كان خافياً

دعوت "وأصحابي" القيادةَ جهرةً

وما كنت نحو "العنف" يا قوم سارياً

جراح بلادي يا "عليش" خطيرةٌ

وفي "مدخل الإصلاح" تلقى التداوياً

لنبي به أركان حكم "مؤسسي"

يعزز ما "شدنا" ويُنهى التداعيا

يقوم على الإسلام شرعاً وغاية

ويتتهج "الدستور" بالعدل ماضياً

يصون "حقوق الشعب" قولاً وسيرةً

ويحمي حمى الإنسان، إن جاء شاكبياً

ويفتح أبواب البلاد لنهضةٍ

و"تجتمع مدني"، للرأي نادياً

وأن يُنصف "الأثني" بتشريع عادلٍ

رجالاً.. نساءً.. في الحقوق سواسياً

ويقصلُ سلطات ثلاثاً، تشابكت

علينا، فلا تلقى إلى "العدل" حادياً

ويضمن أن يغدو "القضاء" منزهاً

رهيفاً كسيفٍ لا يهاب الضواري

يصد باستقلال "كل قضاتنا"

وأحكامهم، من جاء بالظلم عادياً

ويجعلُ تشريع القوانين "دولةً"

لنواب كل الشعب، دان وقاصياً

وإشراك "كل الشعب" في الحكم، إنه

لقانون هذا العصر، في الأرض جارياً

\*\*\*

"عليشة"، قد رَوِيتُ في السجن وحشتي

ومن عَثمَة الجدران صغتُ القوافيا

وصيرت ليلَ السجن عندي حديقةً

تصبُّ رضابَ الحلم في الكأس صافياً

وما اغرورقت عيناى إلا صبايةً

ولا التمتعت عيناى إلا أمانياً

إذا لم نذُ "بالقول" عن بيضة الحمى

ونرخص للأوطان "يسراً" وغالياً

فإننا سنغدو "للمضلين" مقتلاً

يصيبُ الذي في الحكم أو كان نائياً

\*عليشة: حي في الرياض، يضم سجن المباحث العامة، حيث  
يعتقل الشاعر. أما مطلع البيت، فكما هو معلوم، للمتنبى.

\*\* تتضمن إحدى التهم الموجهة للشاعر، اشتراكه في إثارة  
الفتنة، والتحريض ضد القيادة عبر مشاركته في البيانات  
والخطابات المطالبة.

بعد انتهاء مهلة الشهر

## مستقبل العنف في المملكة



العنف قد يهدأ ولكن لا ينتهي

المسؤولة عن حفظ الأمن في هذا البلد الحيوي بالنسبة لاقتصاديات العالم. وفيما كانت الآمال معقودة على أن يشهر المطلوبون في قائمة الست والعشرين الراية البيضاء الواحد تلو الآخر مستفيدين مما يعتقد بانها الفرصة الذهبية الأخيرة من أجل إنقاذ رقابهم من السيف، فإن الآمال بدأت تتبدد كلما تضرمت أسياس المهلبة وخصوصاً في ثلثها الأخير حيث إن المفاوضات السرية

التي كان الشيخ سفر الحوالي يجريها مع المطلوبين لم تسفر عن نتيجة مرجوة. وقد ظهرت المحصلة النهائية بعد نهاية الشهر. المهلة أن واحداً فقط من قائمة الست

### بعد تراجع دور القاعدة هناك

### احتمالات عودة (كتائب

### الحرمين) لمسرح العمليات ضد

### الدولة وبنشاطية غير مسبوقة

والعشرين قد سلم نفسه، وأن ٦ من المطلوبين من خارج القائمة سلموا أنفسهم، وهم ثلاثة من الخارج وثلاثة من الداخل، وهؤلاء اما تركوا العمل الجهادي او يعانون من إصابات جسدية سابقة في سوح الجهاد. وفي كل الأحوال فقد رفض المناء من المطلوبين سواء من قائمة الست والعشرين او من غيرها تسليم أنفسهم للأجهزة الأمنية، وأن المهلة التي راهن عليها ولي العهد بعد مقتل القائد السابق لتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية عبد العزيز المقرن حملت مع انتهازها جواباً مختلفاً، وقد فتحت النهاية السلبية الباب أمام الأمير نايف كيما يجرّب الحل العسكري الذي توقف عنه لفترة نحو شهر رغم الاختراقات المتفرقة التي قامت بها الأجهزة الامن.

في النظرة الاولى والمباشرة فإن الموقف الرافض للمهلة من قبل المطلوبين ينم عن إحدى

من الضروري في البداية وضع المبادرة - المهلة في سياقها الموضوعي، فقد جاءت في الثالث والعشرين من يونيو أي بعد اسبوع من مقتل قائد تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية عبد العزيز المقرن، حيث أريد من هذا التوقيت تعميم انطباع من نوع ما، أي الإيهام بأن المبادرة جاءت وكأنها من موقع قوة وبعد أن حققت الأجهزة الأمنية انتصاراً نفسياً وعسكرياً بعد سلسلة طويلة من الانكسارات. والحال أن المبادرة جاءت في حقيقة الأمر عقب انهك شديد للمجهود الأمني والنفسي على مستوى المجتمع والدولة معاً، فقد جاءت المبادرة بعد أن بدأ عدد كبير من الموظفين الأجانب في الشركات النفطية حزم حقائبهم لمغادرة المملكة، وعقب مطالبة مدراء هذه الشركات من الأمراء بزيادة الإجراءات الأمنية حول المواقع السكنية للعمال الأجانب إلى حد تصريح الأمير نايف بالسماح للأجانب بحمل السلاح دفاعاً عن أنفسهم، إلى جانب اختلال الصورة خارج السعودية والتي أدت إلى ضياع فرص استثمارية ذهبية كانت الحكومة تحفر الصخر بحثاً عنها، فيما بدأت كثير من الشركات الأجنبية تعيد النظر في مشاريع الاستثمار داخل السعودية بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، فضلاً عن الاضطراب الحاد الذي شهدته الأسواق النفطية بعد حادثي ينبع والخبر الذي كان انتصاراً بهلوانياً للقاعدة وفضلاً انهزامياً ساخراً لأجهزة الأمن السعودية.

في هذا السياق العام بكل الخصائص العنيفة والذئب المخيفة جاءت المبادرة - المهلة كيما تخرج الدولة من ورطة لم يقلق السلاح في حلها. وقد جاءت المبادرة كما لو أنها ورقة الرهان الأخيرة في اللعبة الدموية بين القاعدة والعائلة المالكة، وقد كُرسَت الأخيرة جهوداً حثيثة كيما تسجن مبادرتها، مستحثة باعتادات بعض مشايخ الصحوة مثل سفر الحوالي ومحسن العواجي اللذين وعدا بتقديم المستحيل كيما تخفّي كل آثار العنف وتستعيد البلاد الاستقرار الذي فقدته على مدار أربعة عشر شهراً. إلا أن المبادرة انتهت بخيبة أمل.

وفي الثلث الأخير من الشهر - المهلة التي أعلن عنها ولي العهد في الثالث والعشرين من شهر يونيو الماضي كانت الجهود تتكثف من قبل الأجهزة الأمنية والمشايخ الصحويين من أجل إنهاء أزمة العنف بعتف شديد الاستقرار الداخلي وكشفت الطبيعة الهزيلة للبنية الأمنية وللأجهزة

إحتمالات: الأول أنعدم الثقة في الحكومة ومبادراتها، الثاني: أن المهلة جاءت ناقصة كونها تعاملت مع جماعة من منظور جنائي، ولذا اكتفت المبادرة بالعفو عن أفراد الجماعة الجهادية من زاوية الحق العام، وفي ذلك إتهام مبطن لها وتقليل من شأنها كيف وهي تنظر إلى نفسها باعتبارها حركة اصلاح اجتماعي وديني وحضاري وتحمل رسالة في التغيير، وتتبنى استراتيجية تحرير العالم الاسلامي من الاستعمار، والثالث: هو تصميم اعضاء التنظيم الجهادي - القاعدة على مواصلة الطريق نحو تحقيق الأغراض الكبرى التي حملوها وأقصوا عنها، أي تخلص الجزيرة العربية من المشركين وإقامة الدولة الاسلامية المضطلة بتطبيق الشريعة.

أما من منظور استراتيجي فإن المبادرة - المهلة أخفقت في حد كبير في إنصاف مهمتها وتحقيق أهدافها لأن المحرك عليها والدافع إليها كان خاطئاً، لأن المنطق كان هو الرغبة في إزالة الآثار الخارجية وتطهيرات العنف من أغفال متعدد لمصادر العنف وجذوره، إن مصادر العنف كما يحددها بعض المراقبين والمتابعين للوضع الداخلي هي الأوضاع الاقتصادية المتردية وانبثاق ثقافة الانقضاء والاستئصال المؤسسة على معتقد ديني أحادي التوجيه، ووجود نظام سياسي استبدادي مازال يلج بعتاد شديد على رفض فتح النظام السياسي لمشاركة أوسع في صناعة القرار، وإرساء أساسات التعددية في أشكالها المختلفة السياسية والاجتماعية والفكرية والمشاركة الشعبية والعمل الأهلي الحر. وما لم يتم التعامل بصدق وجد مع هذه المصادر



فإن مآل أي مبادرة الفشل، فحل مشكلة العنف ليس بالقضاء على الأشخاص بل بالتوصل إلى تشخيص موضوعي وديق لحال الأمة والسعي الجاد للتفكير في إنتاج حلول حاسمة.

قد تحقق الدولة انتصاراً عسكرياً ولكن انتصارها الحقيقي هو في إزالة جذور التوتر الأمني... إن مولدات عديدة للعنف يجب أن تتوقف ولا يمكن أن تتوقف ما لم يبدأ المجتمع حواراً وطنياً واسعاً يلامس جذور الأزمة الشاملة، أي حوار يؤسس لعلاقة جديدة بين المجتمع والدولة، يزيل كافة الانسدادات الحاصلة في شبكة العلاقات الداخلية، ويشيد دولة القانون، ويبني المؤسسات الدستورية، والجسميات الأهلية، ويضع تصورات حل للمشكلات الكبرى الاقتصادية والاجتماعية غيرها... فالقضية ليست محصورة في تنظيم جهادي مؤلف من عشرات أو مئات الأشخاص بل هي قضية وطن بأكمله، لا تتوقف مشكلته على انفجار العنف في بعض أجزائه بل هي حاجات ومطالب وتطلعات شعب بأكمله يريد رؤية دولة يتقاسم فيها الغنى والغرم.

وعلى أية حال، فإن انقضاء الشهر - المهلة يكشف عن أن خيارات الحكومة باتت محصورة في المواجهة إذ أن الخيار التفاوضي سقط عتبة الثاني والعشرين من يوليو، وبات الخيار العسكري الأمني هو المرشح للعودة إلى المسرح مجدداً، وهو ما أعدت الأجهزة الأمنية نفسها له، كجزء من التجاذب الذي يحكم المراهقات بين شخصيتين قويتين ومفترتي للجلد وهما ولي العهد ووزير الداخلية، الذين باتا حاضرين في الموضوعين المحوريين: الإصلاح السياسي والعنف، وأن مواقفهما المتضاربة حيال الموضوعين تعكس حالة الاستقطاب المتنامية بين هاتين الشخصيتين. في المحصلة النهائية فإن انتهاء المبادرة يعني تلقائياً وميدانياً رجحان كفة وزير الداخلية وتعباً له الخيار الأمني، وفي نهاية المطاف عودة الأمير نايف إلى الواجهة كرجل المرحلة القادمة، وربما هذا ما أراد الأخير تثقيته على الأرض حتى قبل نهاية المهلة.

فقبل ثلاثة أيام من انتهاء المهلة التي حددها ولي العهد للمطوبين من أجل تسليم أنفسهم كيما يشملهم التنازل عن الحق العام قامت قوات الأمن بخسارة على مسكن القائد الجديد لتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية صالح محمد العوفي. وقد جاءت الغارة في العشرين من يوليو بعد أن ظهرت بوادر فشل المهلة وهي ما شكته عنه المحاولات اليائسة التي تصاعدت في الثالث الأخير من الشهر - المهلة طمعاً في إقناع المطوبين من قائمة الست والعشرين بالاستسلام.

هل تعود (كتائب الحرمين) لمواجهة؟

لقد أدت الغارة على مسكن العوفي إلى مقتل اثنين من أعضاء التنظيم وجرح ثلاثة منهم وكان يعتقد بأن العوفي من بينهم. ولكن من اللافت في هذه الحادثة أن المبادرة باتت في يد الأجهزة الأمنية بعد أن كانت في يد جماعات العنف طيلة

أربعة عشر شهراً، ولذلك فإن من غير المحتمل أن تشن القاعدة هجمات انتقامية ضد الأجهزة الأمنية، ولكن قد يدفع هذا الحادث كتائب الحرمين (وهي مجموعة تركزت هجماتها ضد البنية التحتية للنظام السعودي) لبدة الهجوم. فمن المعروف بأن المعركة بين تنظيم القاعدة والحكومة بقيت ضمن حدود وتراوحت بين الهجوم والدفاع. وبناء على الديناميكية بين النظام والقاعدة فإن ثمة معلومات تفيد بأن من غير المحتمل أن يقدم الفرع السعودي للشبكة الجهادية على شن هجمات انتقامية ضد الحكومة أو الأهداف الغربية.

ومن المعروف فإن موت القائد السابق لتنظيم القاعدة عبد العزيز المقرن قد وضع حداً لاستهداف الغربيين في المملكة. ولكن وبالرغم من أن القاعدة قد لا تشن هجومات جديدة، إلا أن المجموعة الإسلامية المسلحة التي تطلق على نفسها (كتائب الحرمين) والتي تركز هجماتها ومخططاتها العسكرية لملأقة النظام السعودي الذي يعارض شن هجمات ضد الأهداف الغربية قد تضطلع بدور بديل لتنظيم القاعدة في شن الهجوم على الحكومة هذه المرة.

ومن المعروف فإن (كتائب الحرمين) قامت بعملية تخجير انتحارية في الحادي والعشرين من أبريل الماضي على مبنى يستعمل من قبل القوات السعودية الخاصة وأجهزة مكافحة الإرهاب التابعة لوزارة الداخلية. وقد أعلنت هذه المجموعة مسؤوليتها في الحادي والثلاثين من ديسمبر ٢٠٠٣ لتفجيرها سيارة مسؤول أمني خارج مسكنه من أجل تحذير قوات الأمن السعودية

## المعادلة الصعبة تقوم على

## انقلاب الرأي العام ضد

## الحكومة حال تزايد العمل

## العدواني ضد (المجاهدين)!

ملاحقة أو مراقبة المجاهدين. كما تبنت هذه المجموعة مسؤولية قتل عقيد من قوات الأمن السعودية في الخامس من ديسمبر من العام الماضي. وقد أصدرت كتائب الحرمين في السادس من ديسمبر ٢٠٠٣ بياناً يقول: فيما تحارب القاعدة القوات الغربية، فإنها ستكثف إهمتها على النظام السعودي، والذي تنهته بقتل المجاهدين والتعاون مع الغرب ضد الإسلام والمسلمين.

وسواء كانت هذه التهديدات جدية أم لا فإن الحكومة السعودية تخضع تحت تأثير الضغط الأميركي من أجل الانخراط في الهجمات الاستتصالية ضد القاعدة كمرحلة على أقدام صوت البنادق الجهادية لأطول فترة ممكنة. كما تحتاج الرياض إلى إقناع المجتمع الغربي الوافد بأنها قادرة على السيطرة على الوضع الداخلي وتوفير الأمن من أجل منع الهجرة الجماعية

الواسعة للعمال الأجانب.

إن الهجمات ضد تنظيم القاعدة هي بلا شك خطوة يائسة من قبل النظام السعودي من أجل تأمين استمرار تدفق النفط والذي يتطلب بقاء العمال الأجانب، وهي من جهة أخرى تعتبر خطوة عالية الخطورة لأنها قد تؤدي إلى توتيرة المسلحين، فكلما أصبح النظام أكثر عدوانية ضد المسلحين، كلما انقلب الرأي العام ضد النظام لأن هذه العدوانية سينظر إليها على أنها تلبية لرغبة واشنطن ومطلبها. ومن المتوقع فإن اندفاع قوات هجمات ضد تنظيم القاعدة قد يدفع الأخيرة إلى الانزواء والتركيز على حفظ التماسك الداخلي لبنية التنظيم حتى نهاية الخريف، حيث من المحتمل أن تعاد نشاطها المعتاد بعد ذلك.

ومن الضروري الفات الانتباه إلى أنه لا يجب التعامل مع حوادث العنف وكأنها فقايعات يمكن أن تتلاشى وتتبدد بوضوح الأبر، إذ نحن أمام ظاهرة ممتدة ولها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية. ومن يقول بأن هذه الظاهرة نبذة غريبة يحاول اختزال التواريخ وتشويهه، فهذه الظاهرة حميمية وصميمية في بنية الخطاب السياسي والديني الرسمي هو الخطاب الذي حرض الإخوان الأوائل عام ١٩٢٦ وما بعدها، وحرض جماعة جهيمان عام ١٩٧٩ وهو يحرض الآن الجماعات الجهادية في الجزيرة العربية، وأضاف إليها تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية علاوة إلى عوامل أخرى ثقافية وكنصالية واجتماعية أبعاد جديدة وفي الوقت نفسه تحريضية.

إن الحكومة تقترب خطأ كبيراً من خلال التعامل مع ظاهرة العنف باعتبارها ظاهرة جنائية، ولذا فإن المبادرة تأتي في لفة عفو ومكرمة ملكية وشفاعات سرية كالتى تجري الآن من أجل تسليم قائد تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية صالح العوفي عن طريق الضغط عليه من خلال احتجاز عائلته، تماماً كما حصل بالنسبة لسلفه علي الغامدي الذي سلم نفسه بعد اعتقال زوجته المغربية.. وفيما يوضع العوفي بين حدين: قضيته وعائلته تحتمل النقاشات السرية حول التكتيكات المحتملة التي قد تقدم عليها الحكومة والتنظيم مع مراعاة الخسائر والأرباح التي قد تجني من وراء اعتقال أو قتل العوفي.

وفي الأخير يمكن القول بأن الكثيرين كانوا بانتظار مبادرة أخرى تاريخية، أعني مبادرة الإصلاح الشامل التي من شأنها احتواء الأزمات المتفرجة في هذا البلد، إصلاح النظام السياسي بوضع نظام دستوري وأرساء أساس دولة القانون، وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان وإطلاق الحريات العامة وبالتحديد حرية التعبير والصحافة، وتشجيع المؤسسات الأهلية. هذه المبادىء كفيلة بأن تمتص موجات التوتر الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي، إلا أننا نشهد الآن قراراً غامضاً بتقديم الإصلاحيين الثلاثة الدكتور متروك الفالح والدكتور عبد الله الحامد والشاعر الأستاذ علي الدميني للمحاكمة في التاسع من أغسطس الحالي!

## الانتصارات الأمنية المؤقتة قد تجعلها دولة أكثر بوليسية

### السعودية والعنف المتصاعد القادم من الداخلية

العنف والإصلاح.. مفردتان تدور حولهما النقاشات والتحليلات.

العنف قد يكون نقيضاً وموجلاً للإصلاح.

والعنف قد يكون محفزاً له.

في الأولى، يمكن للدولة أن تزيد من مساحة المواجهة، وأن تزود أجهزة الدولة الأمنية بمبررات إضافية لتنشيط وتوسعة دور الجهاز الأمني وتسلمه بحجة مواجهة العنف. ويمكن الاستفادة من العنف والعنف المضاد لتبرير التباطؤ باتجاه الإصلاحات، فالأولوية للأمن، أمن المواطن، وأمن المجتمع. هذا شعار المضلل، هو الذي يكرس دولة القمع، ويطلق سراح قوى الأمن من عقابها في الإعتقال والصدام ويخلق الأصوات الحرة، بحجة مكافحة العنف والإرهاب، فيتنخفض الأصوات المطالبة بالتغيير، وتعلو أصوات المنافقين الداعية إلى الحرب والجهاد على الإرهاب، ويتم تناسي الإصلاحات كطريق أساسية لتطويق العنف والإنسداد السياسي.

وفي الثانية، قد يكون العنف كاسراً لهيئة الدولة، مضعفاً لرموز الحكم، مباعداً بين السلطة والمجتمع، الأمر الذي قد يدفع بها إلى الشروع في الإصلاح السياسي وتوسيع هامش المشاركة الشعبية، بغية إصلاح ما يمكن إصلاحه، وترميم العلاقة بين النخبة الحاكمة والجمهور، ومنعاً لتطور الأمور نحو الأسوأ، أي فوران الشارع في ثورات وانتفاضات لا تنتهي تقود البلاد إلى تغييرات عاصفة إذا ما تأخرت الإصلاحات. وهنا قد يشعر الطاقم الحاكم بأن الإصلاحات هي أهون الشؤر.

في المثال الثاني، هناك الأردن، والبحرين وغيرهما.

وفي المثال الأول، هناك السعودية، والعراق وسوريا، وغيرهما.

في المملكة السعودية، هناك من تنبأ بأن العنف الذي واجهه العائلة المالكة ولأزلا، سيختطف الإصلاحات الموعودة،

فكان العنف هبة من السماء جاءت لإنقاذ العائلة المالكة، بمعنى أنه منحها مبررات التغول والتحول إلى دولة بوليسية بأكثر مما هي عليه، ومنحها مبررات لرفض الإصلاحات، والزج بالإصلاحيين في السجون، وتعطيل الحركة الإصلاحية الشعبية التي كانت هادرة حتى منتصف مارس ٢٠٠٤. وبالرغم من وقوف الجميع من اصلاحيين وغيرهم مع السلطة في مكافحة العنف، فإن النتيجة هي أنهم كانوا أول ضحايا العنف، وفي حين حصل العنفيون على عفو ملكي، لازال رواد الإصلاح في السجون يواجهون تهمة التحريض والعنف!

مما لا شك فيه أن السلطة السعودية كانت تواجه خطراً أمنياً أثر على السكان، وأضعف هيبة الدولة، وزعزع الجزيرة الآمنة. كما كانت تسمى، وأنه شجع المواطنين على التجرؤ على السلطة فيما هو دون استخدام السلاح، في حين تشجع بعضهم على حمل السلاح والإلتحاق بركب المطالبين بإسقاط النظام عبر المقاومة المسلحة. رغم أن العنف أضعف الدولة والعائلة المالكة، فإن الأخيرة كانت تنظر إلى العنف كخطر مؤقت، أما الخطر الأكبر فكان في الحركة السلمية المنادية بالإصلاحات، فهذه الحركة كانت بالنسبة للعائلة المالكة النقيض المنافس في المدى الاستراتيجي، وهي منبع الأفكار الوطنية المؤسسة لثقافة تناقض ثقافة الخضوع المؤصلة على أساس سلفي ملتحم مع الاستبداد السياسي.

لقد قدم العنف خدمة أخرى للعائلة المالكة على الصعيد الدولي، فبدل أن تتهم بأنها ضالعة في ترويع ثقافة العنف والإرهاب (الوهابية) تحولت بين يوم وليلة إلى ضحية للإرهاب، وهي بالطبع ليست كذلك. كون العنف المحلي أو الخارجي ذي امتدادات سعودية (فكرية وتمويلية). وبدل أن تواجه الحكومة السعودية ضغوط الخارج

على صعيد اختراقاتها الفاضحة لحقوق مواطنيها المدنية، تصبح مدعومة من تلك القوى الدولية للتخلص من آفة العنف، التي هي في قائمة أجدنات الغرب بمختلف توجهاته.

كل هذا يمكن اعتباره مكاسب مرحلية للحكومة السعودية.

فغمامة العنف لن تنزاح بصورة كلية عن المملكة بدون إصلاحات شاملة سياسية واقتصادية وفكرية. وإذا ما كان استمرار العنف يخدم الحكومة في تأجيل الإصلاحات، فإنه في الوقت نفسه يثبت بأن العنف لا يمكن مكافحته بالأدوات الأمنية وحدها، وإذا ما طال الزمان، وخدمت قناعات الحل الأمني لن يتبقى سوى المدخل السياسي له. الحكومة السعودية اليوم تريد -في الظاهر- الخلاص من العنف، ورغم قناعتنا بأنها لن تتخلص منه، وإن نجحت في صد موجة من موجاته، فإنها في حال فرغت منه بالأداة الأمنية وحدها، تنتظر استحقاقات سياسية طال تأجيلها.

ولكن التعقيد في السياسة المحلية، قد يوجه الأمور باتجاه المزيد من تأكيد نزعة الدولة السلطوية.

كيف؟

يكثّر الحديث هذه الأيام على أن الدولة نجحت خلال الشهرين الماضيين في إنهاء أهم الخلايا النشطة للعنف، ابتداءً من مقتل زعيم تنظيم القاعدة في السعودية،.....، وانتهاءً بالقبض على مجموعة من النشطاء بينهم فارس آل شويل الزهراني. وتوحي لغة الإعلام السعودي المحلية، بأن هناك انتصاراً ساحقاً قد تمّ انتزاعه، أو هو في الطريق، بل هو حتمي، كما توحي اللغة الواثقة للإعلام والتصريحات التي يبلي بها المسؤولون الأمنيون والسياسيون. ومع أن المملكة تنتظرها موجة عنف قادمة من العراق، باتت تشكل هاجساً لها، من السعوديين القادمين من هناك والمشاركين





في أحداث التفجير والتفخيخ والقتل... ومع افتراض الانحسار الفعلي - الدائم أو المؤقت - لموجة العنف المحلية، فإن الحكومة السعودية - إذا حدث وتوقف العنف - ستكون أمام مطالب شعبية للبدء بالإصلاحات السياسية.

لكن الوضع الحالي لا يوحي بأن الحكومة، وفي ظل نشوة انتصاراتها وكسر إرادة الإصلاح والعنف معاً، ستقدم على تنازلات كبيرة وسهلة. فمن جهة، تعتقد العائلة المالكة، بأنها ستكون في وضع أفضل وربما مثالي لتصد مطالب الإصلاح، بالعصا التي جرت أولاً، وبالمال الذي يتدفق اليوم بسبب تصاعد أسعار النفط ومن جهة ثانية، فإن الأجهزة الأمنية، وعلى رأسها وزير الداخلية، قد تمددت ونشطت وتوسعت آفاق صلاحياتها بسبب العنف، وهذه الأجهزة، كما الوزير المتولي عليها، ليسوا في وارد قبول الضبط والتقييد، حتى ضمن حسابات الصراعات المحلية.

فوزير الداخلية حصل على قوة مطلقة وصار الملك غير المتوج للبلاد، وحصل على صلاحيات جديدة بحجة مكافحة العنف... وفي غياب الملك المقعد، ووزير الدفاع المريض بالسرطان، وفي وجود ولي عهد ضعيف، فإن الرأس للدولة اليوم عن حق هو الأمير نايف، والذي يستمد قوته من قوة الجهاز الأمني، ومن ثم من الانتصارات حتى الموهومة التي حققها في إدارة شبكة الصراع مع العنقيين. ومن هنا يمكن للمرء ان يتوقع بأن الدولة السعودية التي قطعت شوطاً بعيداً في التحول الى دولة بوليسية، لن تعود الى حالها الطبيعي قبيل أحداث سبتمبر، ولن تقدم بالتالي على إصلاحات ديمقراطية، كون وزير الداخلية من أشد المعارضين لها في العلن، لدرجة أنه لا يقبل باستخدام كلمة (إصلاحات) في الإعلام بل (التطوير)؛ ومن هنا فإن الجناح الراقص للإصلاح أقوى بكثير من الجناح المؤيد له في حدوده الدنيا!

بقيت الضغوط الغربية، خاصة الأميركية منها، فالسعوديون يعتقدون بأنهم تجاوزوا عنق الزجاجة في علاقاتهم مع حليفهم المفضل، والسبب يعود الى الانتكاسات التي مني بها المشروع الأميركي في العراق وأفغانستان، وإلى التنازلات - غير الضارة - التي قدمها الأمراء السعوديون في الحقول الاقتصادية والأمنية ومكافحة الإرهاب وفق الأجندة الأميركية. ويشعر الأمراء السعوديون بأن جناح

أقل من سعر السوق) لن ترضي نهم الغربيين ولا تحل لهم إشكالا استراتيجيا تساهم الحكومة السعودية في صناعته.

نعم انخفضت التهديدات الخارجية التي تواجهها المملكة، ولكن ذلك مبني على قدرتها في مكافحة العنف بأدوات الأمن، وإذا ما فشل الخيار الأمني، وهو سيفشل عاجلاً أم آجلاً، فإن الغربيين سيعدلون من استراتيجيتهم تجاه العائلة المالكة وسيطالبونها بالرحيل أو التغيير.

الذين خافوا من تغول الأجهزة الأمنية وتحول الدولة السريع الى البوليسية، بناء على شناعة مكافحة العنف، لن يطول خوفهم، فالعنف قد يخدم العائلة المالكة في توفير المبررات الوقتية، ولكنه لن يساهم في حل مشاكلها المستقبلية، لأن السياسة القائمة على مهادنة الفكر العنفي ورجاله داخل المؤسسة الدينية سيولد انفجارات قادمة، وما علينا سوى الإنتظار ولو قليلاً.

الصور في الإدارة الأميركية قد مني بنكسة كبيرة، وهو الجناح الذي كان يؤجج الدعوات الى تقسيم السعودية والإطاحة بالعائلة المالكة. وحتى مع مجيء كيري الى سدة الرئاسة الأميركية فإن الأمراء السعوديين يعتقدون بأن المصالح مقترنة مع فشل نهج الإحتلال والتهديد بالتقسيم، ستروّض الإدارة الأميركية الديمقراطية في حال وصولها الى الحكم، وستقبل بالتنازلات السعودية المغرية في المجالات التي لا دخل لها بنظام الحكم السعودي نفسه.

أمر واحد قد يقلب معادلة الحكومة السعودية: أن يستمر العنف في المملكة وأن تستمر معه موجة ارتفاع أسعار النفط، وحينها لن يكون هناك بد من الضغط من أجل الإصلاحات السياسية. وحتى الإغراءات التي ستقدمها السعودية للحلفاء الأوروبيين والأميركيين (ضخ المزيد من النفط، وبيع برميل النفط بعشرة دولارات

## لماذا وكيف..

## المبادرة السعودية حول القوات الاسلامية في العراق

مستبشرين السعودية، الكويت، إيران، تركيا، سوريا، والأردن من أية قوة أمنية مقترحة للمشاركة في حفظ الأمن والاستقرار في العراق، والسبب كما هو واضح أن دول الجوار هذه لها مصالح مباشرة ومعلنة في العراق، كما أن بعضها يشارك بصورة مباشرة في خلخلة الأوضاع الأمنية الداخلية، وباستثناء الكويت نسبياً فإن كافة الدول المذكورة تكاد متورطة في حوادث العنف والاضطرابات الداخلية. فالسعودية تمثل المصدر الأيديولوجي لجماعات العنف العاملة على الساحة العراقية، كما أنها المرزء البشري الثالث للنشاط العنفي المسلح في هذا البلد الجار، كما أن إيران تعتبر مصدر ازمات عديدة في العراق بفعل التداخل المذهبي والاجتماعي والقرب الجغرافي..

وبالعودة الى المبادرة السعودية فقد أمضى ولي العهد السعودي الأمير عبد الله أمضى ثلاثة أسابيع لإبلاغ مقترحه الى دول وشعوب المنطقة والتشاور مع الأمين العام كوفي عنان، حسب مصادر سعودية، مع الإشارة الى أن السعودية ستقوم بتزويد المساعدات المالية دون القوات ضمن الشروط التي وضعها المسؤولون العراقيون على دول الجوار.

## خطة القوات الاسلامية تثير الشكوك

الدول التي تمت مفاوضاتها في موضوع القوة الأمنية الاسلامية وحول احتمال مشاركة قواتها في حفظ الأمن في العراق شملت كلاً من باكستان وبنغلادش، وماليزيا، واندونيسيا، والجزائر، والمغرب، واليمن، والبحرين. وكان دبلوماسيون من الجزائر وتونس والبحرين التقوا في يوليو الماضي مع وزير الخارجية العراقي هوشيار زبيري من أجل مناقشة الخطة.

الآن هذه القوة المقترحة لم تنل أي مصداقية لدى كثير من الدول فضلاً عن القناعة بقدرتها على ضبط الأمن والاضطلاع بدور حقيقي في منطقة بحاجة الى عمل إستراتيجي يعيد اليها الاستقرار الأمني. يقول

هذا الدور، ولكن أصيبت باكستان بصدمة خبر قيام متطرفين في جماعة دينية بالعراق اعدام اثنين من الرهائن الباكستانيين في العراق.

في ظهوره المفاجيء مع رئيس الوزراء العراقي في الحكومة الانتقالية اباد علاوي وصف وزير الخارجية الاميركي كولن باول المقترح السعودي بأنه (فكرة مثيرة للاهتمام)، واقترح بأن تقوم القوة الاسلامية بتوفير الأمن للمنشآت والحماية لموظفي الأمم المتحدة، وذكر باول بأن ثمة عقبات محددة لدى الدول العربية والاسلامية تحول دون ارسال قوات قد جرت ازالته. ويقول باول (هناك عدة دول اسلامية حول العالم تنوي المشاركة) وقال بأن كثيراً منها تعتقد بأنها بحاجة لتفويض من الأمم المتحدة، وأن هذا التفويض حاصل برقم ١٥٤٦، بالرجوع الى قرار مجلس الأمن الموافق عليه في الخامس من يونيو والداعم لتشكيل حكومة

## المقترح السعودي بإرسال قوة

## اسلامية الى العراق صفقة سرية

## بين اطراف عديدة تضم القاعدة

انتقالية. ويضيف باول بأن (هذه الدول تأمل في رؤية حكومة ذات سيادة، وهناك الآن حكومة ذات سيادة قائمة وجارية).

في جولته الى المنطقة قال رئيس الوزراء علاوي بأنه يزور الدول الاسلامية التي تعارض الغزو الاميركي للعراق على أمل أن يقفوا جميعاً ضد الارهاب. ويلفت علاوي من طرف خفي الى المخاوف العراقية من الاجندة الخفية للدول العربية والاسلامية في العراق ولذلك يشدد على (أن يكون ضمير العالمين العربي والاسلامي الدافع والقوة خلف ذلك). يقول علاوي بأن (هناك تحديات وأن هذه التحديات تضر بأمن المنطقة وبهذه البلدان، وإننا يجب مواجهتها). لقد ذكر المسؤولون العراقيون بأنهم لا يريدون من الدول المجاورة للعراق المساهمة في القوة الأمنية،

أثارت المبادرة (السعودية نظرياً) بإرسال قوات عسكرية من بلدان اسلامية الى العراق إهتماماً خاصاً في الاوساط الاميركية باعتبار الولايات المتحدة الأكثر تضرراً في العراق وهي في الوقت ذاته المستفيد الأكبر، بما يجعل مبادرة من هذا النوع مخرجاً عالي الكفاءة وإنقاذياً للقوات التي باتت قواتها تنزف دماً قانياً بدون انقطاع وتقدم الضحايا بصورة شبه يومية على أرض الواقع.

لقد عبرت إدارة بوش عن إهتمامها بالمقترح السعودي القاضي بإرسال قوات أمن من بلدان اسلامية الى العراق، ولكن خبراء السياسة الخارجية أعلنوا عن شكوكهم بأن تنجح هذه الخطة في زيادة القوة العسكرية في العراق بأعداد كبيرة.

من الناحية النظرية فإن المقترح الذي قدمه لوزير الخارجية الاميركي كولن باول في نهاية يوليو الماضي خلال زيارته الى جدة يهدف الى المساعدة في استقرار العراق وهرن المصداقية الاقليمية للحكومة الانتقالية في بغداد. سيما وأن هناك من الدول الأعضاء في قوات التحالف في العراق من يفكر في الانسحاب، بعد أن وأصل الخدمة بعد الثامن والعشرين من يونيو أي حين نقل السلطة الى الحكومة الجديدة. أوكرانيا، على سبيل المثال، قالت بأنها بدأت مباحثات مع الولايات المتحدة وبولندا من أجل سحب قواتها البالغ عددها ١٦٠٠ جندياً.

هناك دول عديدة واقعة تحت تأثير ضغط العنف والهجمات الانتحارية في العراق، حيث تلجأ بعض جماعات المقاومة الى استعمال الخطف والذبح كطريقة لوقف التعاون مع الاميركيين والحكومة الانتقالية. خمس دول حليفة للولايات المتحدة قررت سحب قواتها، بما يشمل الفلبين، التي نجحت في انتقاذ رهينتها من خلال قرارها باستعجال الرحيل من العراق قبل الموعد المقرر.

ولعل المساهم المحتمل للقوة الاسلامية هو باكستان الذي دخل في مباحثات على أعلى مستوى مع المسؤولين السعوديين حول





العنف في العراق: هل يعود الى منبعه السعودي؟

الحرب على الارهاب وتقديم تسهيلات عسكرية للقوات الاميركية في حربه على العراق.

يقول المسؤولون السعوديون بأن المقترح كان الطريق الوحيد من أجل الحصول على التزامات القوات الاسلامية، لأن أغلب البلدان العربية والاسلامية قد ترفض فكرة ارسال قوات تكون جزءاً من القوة الحالية التي تقودها الولايات المتحدة. وكما هو معلوم بالضرورة فإن البلدان المجاورة للعراق، مثل السعودية والاردن لن تكون من ضمن القوة الاسلامية المقترحة حسبما نقل مسؤولون سعوديون، وهو أمر يثير الانتباه كما هو واضح لأن المصلحة السعودية من مقترح كهذا تبدو غير مشروعة وواضحة ما لم يكن المقترح جزءاً من صفقة أخرى تضم أطرافاً أخرى.

المسؤولون الاميركيون من جانبهم نقلوا بأن ادارة بوش تريد أي قوات جديدة تنضم الى القوة المتعددة الجنسيات الحالية، والتي من المقرر أن تبقى في العراق خلال فترة ثمانية عشر شهراً على الأقل من المرحلة الانتقالية، أي حتى اقامة حكومة دائمة، وربما لفترة أطول. لقد ذكر باول خلال زيارته الى بغداد في يوليو الماضي بأن الولايات المتحدة دعمت فكرة القوات الاسلامية في العراق، ولكن لم تضط أكثر في اعتناق الفكرة السعودية حول قوة منفصلة.

في زيارته الاخيرة الى السعودية. ولم تكن إدارة بوش في موقع الرفض للمفكرة حسب قول بعض المسؤولين الاميركيين، لأن المفكرة جاءت من حليف قطفي ثري حاسم ولأن الولايات المتحدة تصارع من أجل قوات جديدة مؤلفة من قوة متعددة الجنسيات. ولكن رد القتل الاميركي الأولي قد تم تهدئته بصورة عاجلة من قبل المسؤولين الذي استعملوا لغة حذرة في العلن ولكنهم أعربوا عن شكوك عميقة في السر. يقول باول (إننا نقدر المبادرة، ولكن يجب أن ندرس في العمق) وهذا الاقتطع يمثل جرئية من تصريح الوزير خلال زيارته للكويت ويعكس الموقف الاميركي

المحفوظ بالريبة من المبادرة السعودية، مع التذكير بأن هذه المبادرة سيطرت على حاشية الوزير باول وفرضت نفسها بصورة غير متوقعة على رحلة الوزير الى الشرق الاوسط وأوروبا الشرقية.

وفي بغداد لحظ باول بأن ثمة شكوكاً مماثلة تساور المسؤولين العراقيين الذين أبدوا قلقهم حيال كيفية قيام قوة عسكرية جديدة منفصلة بالعمل أو بالحلول مكان قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، وأيضاً حيال الاغراض السعودية في اقتراح المبادرة. يقول مسؤول عراقي رفض الافصاح عن إسمه (لن تغلق الباب، ولكن لا أعتقد بأن المبادرة ستلقى قبولاً مفتوحاً كما يقرحها السعوديون).

وفي خلال ثلاثة أسابيع من الدبلوماسية خارج الخوض، فإن السعودية كدولة حاضنة للرحمين الشريفيين قد سعت الى استطلاع رأي الحلفاء حول القوة الاسلامية التي يتم تخفيفها تدريجياً وتحل مكان القوة العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة. أحد الاهداف الرئيسية من أجل تخفيض العداءة المتنامية ضد الولايات المتحدة والغرب في العالم الاسلامي التي أشعلها غزو العراق، والتي جعلت حكومات حليفة للولايات المتحدة عرضة للأخطار حسب ما يذكر مسؤولون سعوديون، اشارة الى ما أصاب السعودية من كروب تحالفها مع واشنطن في

ستيفن كوك خبير في الشأن العراقي في مجلس العلاقات الخارجية الاميركية يقول بأن مثل هذه القوة الحيوية، من أجل تأسيس مشروعية الحكومة الجديدة، سيكون لها أثر رمزي أكثر منه عسكري، إذ ليس من بين المشاركين المحتملين من يملك قدرات عسكرية متميزة. وقال أيضاً، بأن مؤشرات المعارضة داخل المنطقة كانت بادية قبل الافصاح عن الفكرة في صورتها النهائية. في مصر على سبيل المثال، فإن المسؤولين يستبعدون فكرة اختيار حافظي السلام بناء على انتمائهم الديني. يقول مجيد عبد الفتاح الناطق الرسمي بإسم الرئيس المصري حسني مبارك قال بأن (هذه القوات قد تكون كغيرها من قوات الامم المتحدة التي تشمل قوات متعددة من بلدان متعددة، بصرف النظر عن الاثنية والدين).

إن المبادرة السعودية لا رسال قوات اسلامية للمساهمة في استقرار العراق وتخفيض الحاجة الى القوة العسكرية بقيادة الولايات المتحدة ستستغرق ثلاثة اشهر أو أكثر من أجل ارسالها وربما قد لا يتحقق على الارض مطلقاً، حسب بعض المسؤولين العراقيين والاميركيين بفعل الشكوك التي تحيط بكفاءة أي قوة عسكرية أخرى قادرة على استعادة الأمن سيما مع انتشار السلاح بشكل كثيف داخل العراق ووجود قوى اجتماعية منظمة ومسلحة مدعومة من قبل قوى اقليمية.

إن اللوجستيات والدبلوماسية تثير القلق ذلك حتى وإن كان هناك اتفاق على تشكيل قوة عسكرية كهذه، فإن أضخم ارسال للقوات قد لا يتم حتى الخريف وأن التعينة الشاملة قد تتم بعد هذا التاريخ بكثير، ولكن في الحصلة فإنه بات متأخراً كثيراً عمل شيء خارق او جدير بالملاحظة في تأمين الوضع الداخلي في العراق قبل أن تبدأ الحملات من أجل الانتخابات الوطنية التي من المقرر أن تبدأ في يناير القادم حسب ما يذكر بعض المسؤولين.

ولكن القضية المحورية قد تكون ما اذا كانت هذه القوة المشكلة والمرسلة من البلدان العربية والاسلامية ستقدم دعماً للقوات الاجنبية البالغ عددها ١٦٠ ألفاً في العراق أو أنها ستأتي كقوة منفصلة وستبدأ باستبدال القوات الاجنبية والحلول مكانها. إن الاختلاف قد يكسر الفكرة السعودية حسب بعض المسؤولين.

لقد رحبت الولايات المتحدة بصورة فائرة بالمقترح السعودي طالما أنه قد جرى تداوله في المباحثات التي جرت بين ولي العهد السعودي ووزير الخارجية كولن باول

## الشبح السعودي: القاعدة والمبادرة

تحت شعاراً (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب) فسر المناصرون لتنظيم القاعدة المقترح السعودي حول حلول قوة اسلامية مكان قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة في العراق بأنه انتصار معنوي للقاعدة وتحقيقاً لأهدافها المعلنة، وربما استجابة من النظام السعودي لمطلبها. فبعد أن نجح التنظيم في إجبار القوات الاميركية في السعودية على مغادرتها الى قطر فهامهم يجبرون النظام السعودي على تبني خيار مائل خارج حدود المملكة وخصوصاً العراق.

ويقال بأن هذا الشعار كان في قلب جولة محادثات بين ولي العهد والقاعدة والتي انتهت الى مقترح مثير للدهشة تقدم به ولي العهد عبارة عن جيش اسلامي مؤلف من عشرين ألف جندي كيما يستبدل القوات الاميركية في العراق. لقد بشر ولي العهد بالمقترح قبل زيارة رئيس الوزراء في الحكومة العراقية المؤقتة إياد علاوي وقيل أيضاً وصول وزير الخارجية الاميركي كولن باول.

علاوي كرجل عملي رحب بالمقترح، محتسباً بأن السعوديين بحاجة الى تقديم ما بين ٢ - ٣ بليون دولار من أجل الحفاظ على القوة المسلمة. وحسب علاوي: إن هذه الفكرة الرائعة يجب تنفيذها في أقرب وقت ممكن وأنه شخصياً يتطلع لرؤية هذه القوة متوقعة في بغداد. مصادر خليجية ذكرت بأن علاوي وباول عرفا بالضبط ما نتج عن الحوار بين القاعدة والحكومة السعودية وهي باختصار: تركيبة لانهاة الحملة الارهابية ضد المملكة ودفع الحرب المقدسة للقاعدة الى العراق المجاور.

لقد تقدمت الحكومة بعرض للقاعدة وصفت بأنه رشوة: فبعد اخراج القوات الاميركية من المملكة، فإنهم يقترحون الان استبدال تلك القوات في العراق أيضاً، ولذلك فإن القاعدة لابد ذلك من مباركة الحكام السعوديين، وليس مهاجمتهم.

إن كافة الأطراف تدرك تماماً بأن ليس لدى السعوديين عشرين ألف جندياً أو حتى المال الكافي للحفاظ على أي جيش في العراق. فكلهما موقود ليس لديها فحسب بل ولدى أي دولة اسلامية أخرى، فقد اقترح الامراء جيشاً مسلماً للعراق كجزء من الصفقة المشروطة بينهم وبين قادة القاعدة وكما تستغني القاعدة السعودية من حملاتها وهكذا اقناع القاعدة بأن تدع نط المملكة في سلام.

والبريطانية والاميركية والتي تشكل أغلبية القوة العسكرية الحالية المتواجدة داخل العراق. وحسب مسؤول عراقي (سواء كانت الفكرة هي واحد مقابل واحد أو عشرة مقابل واحدة فإنها ليست فكرة جيدة) ويقول بأن (ليس بإمكان الجيش البنغالي ان يحل محل القوة المتعددة الجنسيات الصالية).

بالنسبة للولايات المتحدة فإن المسألة الرئيسية الاخرى التي تتصل بسلسلة الأوامر، وكيفية التنسيق بين القادة العسكريين للقوة المنفصلة العاملة في نفس المناطق أو المناطق المجاورة، حسب المسؤولين الاميركيين والعراقيين. ففي الماضي أصرت الولايات المتحدة على الاحتفاظ بسلسلة متفرقة للأوامر في مناطق الحرب بما في ذلك العراق.

لقد اقترح السعوديون بأن تعمل القوة المسلمة تحت مظلة الامم المتحدة وهي فكرة كان مجلس الامن والسكرتير العام للامم المتحدة يرفضان في السابق النظر إليها بعين الاعتبار، كما أنها تتطلب قراراً من الامم المتحدة.

العراقيون من جانبهم عبروا عن عدم ثقتهم وقلقهم من الفكرة، وقد قال بعضهم بأنه يخشى من أن الدول المجاورة للعراق تستعمل المبادرة من أجل تقويض سيادة العراق. وهذا يعكس صدق الاعتقاد الواسع الانتشار بأن العديد من التفجيرات التي وقعت مؤخراً وأن هجمات العنف الاخرى كان يقوم

## مسؤولون عراقيون يرون بأن

### المبادرة السعودية تقوض

### سيادة العراق

بها متشددون اسلاميون من دول الجوار. وحسب قول أحدهم (أفضل عدم مجيء هذه القوات وخصوصاً من البلدان المجاورة. إنها الدول التي تقف وراء التفجيرات والقنابل، ونحن لا نؤمن بأن هذه الدول تريد مصلحة العراق).

وحتى مقتدى الصدر الزعيم الشيعي الراديكالي القوي فإنه عبر عن رفضه لفكرة القوة المسلمة حيث شجب في خطبة صلاة الجمعة في مدينة الكوفة أمام أتباعه الشباب الفكرة وقال (نحن ننصح البلدان الاسلامية والعربية رفض ارسال قواتها). وحتى لو كانت هذه البلدان اسلامية وصديقة، فإنها حين تأتي الى العراق فإن ذلك يعني أنها متعاونة مع المحتلين، وبالتالي فإنها تستعبر محتلة أيضاً).

لقد قامت الولايات المتحدة بمفاوضات متكررة مع العديد من البلدان الاسلامية وبالصخصوص باكستان من أجل الانضمام للقوة الحالية أو المساهمة بقوات الى قوات الحامية الصغيرة المنفصلة لوفد الامم المتحدة المرسل للمساعدة في الاعداد للانتخابات والقيام بالعمل الانساني، ولكن كافة الطلبات الاميركية قد ترنحت حسب المسؤولين.

اما على الصعيد العراقي، فبعد فترة قصيرة من تسلّمه منصبه في الخامس والعشرين من يونيو كتب رئيس الوزراء العراقي في الحكومة الانتقالية إياد علاوي الى العديد من البلدان الاسلامية بما في ذلك البحرين وبنغلادش ومصر والمغرب وعمان وباكستان وتونس للاسهام بقوات عسكرية في العراق لحفظ السلام. ولكن كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة فإن القيادة العراقية الجديدة ترجّح بقوة انضمام هذه القوات الى القوة الحالية المصراحة من قبل الامم المتحدة.

وهناك دول عربية تناقش سبل مساعدة العراق حسب وزير الخارجية الكويتي محمد الصباح الذي يقول (كان هناك لقاء بين الدول المجاورة للعراق في القاهرة، وقد اتفقتنا على أن العراق بحاجة للحصول على المساعدة الكاملة من الاشقاء العرب والاخوة المسلمين)، وقد جاء تصريح الصباح بعد أحاديث مع الوزير الاميركي باول.

ولكن في المقابل هناك كثير من البلدان واقعة بين الرغبة في الاطمئنان الى أن عدم الاستقرار في العراق لا ينتقل الى المنطقة أو أن يخلط افغانستان اخرى كملجأ للمتشددين الاسلاميين والاختطاف من الوقوع في شرك التمرد القتالي في العراق حسب ما يقول بعض المسؤولين العرب. إن زيادة معدلات الخطف مؤخراً في العراق حيث كان مدنيون مسلمون من الصومال وباكستان ومصر ولبنان بين هؤلاء المخطوفين قد يضيف أعباء على صانعي القرار في البلدان الاسلامية لارسال قوات الى العراق.

إن الفكرة التي تقضي في نهاية المطاف للسماح لقوات مسلمة بالحلول مكان قوة تقودها الولايات المتحدة تدخل ضمن لعبة الأعداد العسيرة والصعبة، حسبما يقول مسؤولون عراقيون وأميريكيون. يدعو المقترح السعودي الى تبادل قوات واحد مقابل واحد، والتي قد لا يكون صالحاً لاحتواء أو إخضاع العصيان والتمرد. فمعظم القوات القادمة من بلدان اسلامية ليس مدربة بشكل كاف أو ليست مسلحة كما الحال عليه القوات الأوكرانية والنمساوية والبولندية

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة

### واجهة حكومية لم يكن لها دور سوى شاهد الزور



ماذا تفعل جمعية حقوق الإنسان؟

(عناية رئيس الجمعية الوطنية السعودية لحقوق الإنسان حفظه الله  
بلغنا عن طريق الصدفة ومن أحد الأساتذة  
الحامين وفقهم الله، أن المعتقلين الثلاثة من دعاة  
المجتمع المدني والإصلاح الدستوري سيحالون  
للمحاكمة يوم الإثنين ١٤٢٥/٦/٢٣ الموافق  
٢٠٠٤/٨/٩ بعد أن يكونوا قد أمضوا خمسة  
أشهر في المعتقل. وكما علمنا فإن المعتقلين لم  
يبلغوا حتى مساء الأربعاء الموافق  
١٤٢٥/٦/١٨ بهذا الخبر. وهذا بالتأكيد تهيش  
لحمنا وحققه في الإشعار المبكر عن هذه الخطوة  
المصرية.

لذا فإن الحرص على أن تكون المحاكمة عادلة  
وعنيفة، ووفقاً للشريعة الإسلامية السحراء، وما  
نصت عليه المواثيق الدولية ومبادئ حقوق  
الإنسان، وبما يمكن أسير المعتقلين، والإعلام  
المحلي، والنخب المثقفة في الوطن، من حضورها،  
يدفعنا لطلب منكم الحضور كمرافقين أثناء  
جلسات المحاكمة.

إن حضوركم للمرافقة، والتأكد من سريان ما كفلته  
الأنظمة الأخرى التي أصدرتها بلادنا، كالنظام  
الأساسي للحكم، ونظام المرافعات القضائية،  
ونظام الإجراءات الجزائية أمر في غاية الأهمية  
والجيدة لضمان عدالة المحاكمة، والتأكد من أنها  
منسجمة مع ما تضمنته المعاهدات والمواثيق  
الدولية التي أقرتها ووقعت عليها حكومة بلادنا،  
ومن ضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،  
ويشكل خاص ما تضمنته من كفالة لحقوق الإنسان  
السياسية والمدنية، وكذلك ما تضمنته وبلغنا  
العهد والإصلاح التي وقعت عليها المملكة في  
مؤتمر القمة العربي الأخير في تونس.

إننا نكرر تأكيدنا على أهمية حضوركم جلسات  
المحاكمة، والحرص على توفير محاكمة علنية  
وإنسانية، باعتبار المتهمين من سجناء الرأي  
والضيمير والعمل السلمي، للملحوظ بؤساست  
المجتمع المدني وتحقيق الإصلاح الدستوري.  
شاكرين لكم سلفاً تعاونكم معنا في هذا السبيل،  
والله الموفق.

١٤٢٥/٦/١٩ - ٢٠٠٤/٨/٥ م

منذ اعتقالهم في مارس/آذار الماضي، وهم على  
الدميني والدكتور متروك القالح والدكتور عبد الله  
الحامد؛ وأفادت الأنباء الواردة أن السلطات تعتزم  
تقديمهم للمحاكمة. وفي خطاب نشرته هيومان  
رايتس ووتش، أرسلت إلى اللجنة الحقوقية  
السعودية في ٢٠ يوليو الماضي تمت عليها تقديم  
معلومات عن التهم المحددة الموجهة للمعتقلين  
الثلاثة، والوضع القانوني لقضاياهم. وقالت سارة  
ليا ويتسن، المديرية التنفيذية لقسم الشرق الأوسط  
وشمال إفريقيا: (حينما أعلن عن تأسيس الجمعية  
الوطنية لحقوق الإنسان في مارس/آذار، قال  
زعماؤها إنها منظمة مستقلة عن الحكومة؛ ونظراً  
لما يحدث منذ فترة لبعض من أبرز وأجهر الناشطين  
السياسيين المرموقين في السعودية، فقد آن الأوان  
لأن نسمع صوت زعماء هذه الجمعية المدافعة عن  
حقوق الإنسان. وقالت ويتسن (ما زلنا نترقب  
مثالب خطيرة في نظام القضاء السعودي، بما في  
ذلك افتقاره الملحوظ للشفافية؛ وما كان ينبغي  
تقديم هؤلاء الأشخاص للمحاكمة أصلاً، ولكن إذا  
قدموا للمحاكمة، فلا بد أن تتم الإجراءات  
القضائية على وجه السرعة، وبصورة علنية  
وعادلة).

وورد أن بعض دعاة الإصلاح الذين اعتُقلوا في  
مارس/آذار، تم أفرج عنهم لاحقاً، قد منُعوا من  
الحقوق للصحافة، ومن السفر للخارج كالتناط  
الحقوقى محمد سعيد طوب: وقد طلبت هيومن  
رايتس ووتش من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان  
إجراء تحقيقات بشأن القيود على حرية التعبير  
وحرية التنقل، التي فرضتها وزارة الداخلية على  
المواطنين السعوديين المسجونين، بما في ذلك  
مصادرة جوازات سفرهم ومنعهم من السفر  
للخارج، كما حثتها على تسليط الضوء على هذه  
الانتهاكات في تقاريرها.

وأشارت هيومن رايتس ووتش في رسالتها أيضاً  
إلى ما ذكرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من  
اعتزامها التعاون مع المنظمات الدولية لحقوق  
الإنسان؛ وقالت هيومن رايتس ووتش إنها أرسلت  
خطاباً للجمعية المذكورة في وقت سابق من العام  
الحالي، طلبت فيه عقد اجتماع مع أعضائها في  
السعودية، ولكنها لم تلتق أي رد على هذا الطلب.  
وقالت ويتسن: (لا يزال بدوننا الأمل في أن يرسل  
الدكتور العبيد وزملاؤه دعوة لهيومن رايتس ووتش  
لزيارة الرياض؛ وسوف نكون هناك مجال فسح  
مشترك للحوار المستمر بين منظمتهما).

وقبل المحاكمة أرسلت عوائل المعتقلين إلى رئيس  
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رسالة تطلب منه  
العون والمساعدة، ويقول النص:

اللجنة التي شكلتها الحكومة لتكون  
(وطنية) لم تخدم وطناً ولم تدافع عن  
مواطن حتى الآن.

لم يكن العبيد، رجل الحكومة، وهو رجل أمن  
وعسكري سابق، سوى الشخصية الأمل لوزير  
الداخلية لكي يدافع عن حقوق المواطنين؛  
وأعضاء اللجنة، لا يعلمون هل هم حكوميون أم  
أهليون.

واللجنة هل هي أهلية أم رسمية أم بين بين؟  
اللجنة التي سقطت يوم إعلانها في الإختبار، حين  
اعتقل الإصلاحيون بلا مذكرة قضائية وبانتهاك  
قن، لم تقم بعمل شيء ألبتة. بل قال العبيد وأحد  
الأعضاء الآخرين بأنه يحق للحكومة أن تعتقل،  
وبالطريقة التي تراها!

وخلال خمسة أشهر من اعتقال الإصلاحيين، لم تقم  
اللجنة بعمل شيء ألبتة.  
ولذا لم يكن غريباً أن يقول الإصلاحيون وفي  
الجلسة العلنية الأولى للمحاكمة بأن لجنة العبيد  
والحكومة لم تقم بشيء.. لم تلتق بهم، ولم تحضر  
لتراهم، ولم تدافع عنهم؛ وفي ذلك فضح لدور  
الجمعية المشبوه. حتى الآن!

فما هو دور اللجنة إذن؟  
لقد كتبت عوائل المعتقلين إلى العبيد ولجنته  
مستغيثين من تعول السلطات، ومطالبيين بإطلاق  
سراحهم، وتهيبين الحامين للدفاع عنهم، ولكن لم  
تقم اللجنة بعمل شيء ولم تتصل بعوائل المعتقلين  
الذين ينادوا بالاتصال بها.

ولما جاءت المحاكمة، حضر ممثلون عن اللجنة،  
شأنهم شأن أي عابر، أو حاضر فيها. لا بصفة  
الرقيب، ولا مدافعاً عن معتقل. وراح أجهرة  
الدعاية الحكومية وصحافتها تقول بأن أعضاء من  
اللجنة الحقوقية قد حضروا!

ليحضروا! ماذا؟!

لم نسمع من اللجنة كلمة حق، بل كانت أقرب إلى  
السلطة، وتدافع عن ممارساتها. ولم تنشر تقريراً أو  
تصدر بياناً بمناسبة الإعتقال، ولم تتعاون مع  
المنظمات الدولية بتزويدها بالمعلومات على  
المعتقلين، حتى تلك التي لها علاقة بمنظمة الأمم  
المتحدة.

في ٢٠٠٤/٨/٥، طلبت هيومان رايتس ووتش من  
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة بأن  
تتبري للدفاع عن دعاة الإصلاح وأن تجاهر بذلك.  
وقالت في بيان لها إنه ينبغي على منظمة حقوق  
الإنسان المحلية الوحيدة المرخص لها من قبل  
الحكومة السعودية أن تتبري للدفاع عن حقوق  
دعاة الإصلاح السياسيين السائمين في المملكة.  
ولا يزال ثلاثة من دعاة الإصلاح وراء القضبان



## السعودية وخيار الضرورة

في محاضرة ألقاها الباحث المصري الدكتور طارق حجي بعنوان (السعودية والخيار الحتمي) في الثامن والعشرين من يوليو الماضي نشرها موقع (رياح التغيير) على شبكة الانترنت وتضمنت عرضاً تاريخياً للحركة الوهابية زائداً ضوءاً على دور البيئة الصحراوية النجدية في تنشئة ميول متشددة بالمقارنة مع دول حضرية ذات جذور ثقافية وحضارية عريقة لم تغلح الافكار الجامدة والغارقة في ماضويتها في اختراقها. كما حاول الباحث ان يدحض الفكرة الشائعة في الغرب والمؤسسة على اعتبار العرب كتلة صماء موحدة في نظراتها وأفكارها وميولها وعاداتها

الاجتماعية واخيراً في نظرتها للغرب ولمنتجات الحضارة الحديثة. وفيما يلي عرض إجمالي للمحاضرة مع توضيحات طفيفة تقتضيها الترجمة:

للإستعمار هي ظاهرة مشروعة وصحية في حد ذاتها، ولا تعني بالضرورة كراهية الغرب

### كراهية الإستعمار، وليس

### الحضارة الغربية، ظاهرة

### صحية، وإيجابية، وإن أي بديل

### عنها سيكون مخزياً ومذلاً

بصورة إجمالية أو التقدم الغربي، وإنما كراهية جانب من الغرب وهو الإستعمار.

ولذلك نجد أن بلداناً ذات ميراث حضاري وتاريخي ثري مثل مصر وسوريا الكبرى والعراق كانت قادرة على الجمع بين مقت الإستعمار والاعجاب بالخالص بالتقدم، ولذلك فهي تبدي تفهماً صادقاً للتقدم باعتباره خاصية منفصلة عن مشروع التغريب. إن البديل عن ذلك هو إبداء الاعجاب دونما تمييز بين الإستعمار والتقدم، والذي يمثل ظاهرة إنذالية وإزدرائية قد تتوّل الى موت أشياء كثيرة تشمل العزة والكرامة.

وعلى أية حال، فإن من الخطأ الافتراض بأن كل دول المنطقة هي سواء في مواقفها

ثمة قناعة صلبة وراسخة في الدوائر الأكاديمية الغربية وبخاصة الأميركية تفيد بأن كراهية الغرب هي نتاج تدخل القوى الغربية في حياة الشعوب العربية، والتي بدأت منذ إستعمار الجزائر عام ١٨٣٠، ومصر عام ١٨٨٢ والمغرب عام ١٩١٢ وهكذا.

وبالرغم من أن هذه القناعة لا يمكن القبول بها بصورة إجمالية وبهذه البساطة، خصوصاً وأن هذه القناعة تقوم على فرضية أن الشعوب العربية تمثل كتلة اجتماعية وايدولوجية وفكرية وسياسية موحدة، والحال أن هناك مناطق عربية لم تخضع للإستعمار المباشر، إضافة إلى أن هناك جوانب في المعادلة الجامعة بين الأطراف المفترضة: الشعوب العربية، الغرب والإستعمار قد تلتقي في نقاط وتفرق في أخرى، وبالتالي فإن ما يعتقد بأنه إجماع شعبي عربي تام حيال الغرب يبدو متسغياً لغياب الأدلة العلمية والدقيقة القادرة على رصد اتجاه الرأي العام العربي حيال قضية جدلية واشكالية كالموقف من الغرب، فضلاً عن أي جانب من الغرب يدور الحديث عنه، فهو الغرب الاستعماري، أم هو الغرب التكنولوجي، أم هو الغرب الاجتماعي والاخلاقي وهكذا، فنحن إذن أمام قضية ذات جوانب وأبعاد متعددة. فكراهية شعوب المنطقة



جيش الوهابية الإخواني القديم

والعقيلة التي تحملها والنهج الذي تسير عليه. ولذلك يبدو صحيحاً القول بأن الدول العربية مثل المغرب وتونس وليبيا والى حد أقل المناطق الساحلية للجزيرة العربية التي جعلها الوضع الجيوبوليتيكي أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي من تلك المناطق الخاضعة للنمط البدوي في الداخل. إن الأوضاع الجيوبوليتيكية الصارمة للنمط المعيشي البدوي وحدها التي تمنح العقيلة القبلية الجامدة والصارمة وغير المتسامحة فرصة النمو والازدهار وترفض تكوينياً (الأخر) مهما كان هذا الآخر.

إن تاريخ الكراهية لدى هذه المجتمعات الصحراوية ضد أي شخص يختلف معهم في الدين أو الفكر بات معروفاً. وأن هذه العدواة، على النقيض مع ما يعتقد البعض، ليست نتيجة للشكل الحنبلي للإسلام (أي تفسير ابن تيمية) الذي تعتنقه هذه المجتمعات، فهذه المدرسة الصارمة والجامدة كانت مرفوضة بشدة من قبل العالم الإسلامي ولم تلق قبولاً سوى في هذه المنطقة المعزولة. في واقع الأمر، فإن أفكار وتعاليم وأحكام ابن تيمية (بكل ما فيها من صرامة وتعصب وكراهية لغير المسلمين) لم تجد لها مناصرين لأكثر من ألف من عام في مصر، سوريا وفي المغرب العربي، حيث من غير الممكن أن يقبل المتحذرون من حضارات عريقة اعتزال بقية البشر.

لقد أرسى محمد بن عبد الوهاب الخطوط



الدين بنسخته الوهابية مشكلة للدولة

أن يكون التقدم متساوياً وموازياً للتغريب، وهذا يعتبر موقفاً إيجابياً وهو يشير إلى الكرامة والحكمة معاً.

على أية حال، إنها حقيقة بأن أتباع مذهب ما يقتنون بشكل ظاهر أي شيء خارج العالم الضيق الخاص بهم. لقد أرسل محمد علي (مؤسس مصر الحديثة) جيشاً بقيادة ابنه إلى الجزيرة العربية لمحاربة أولئك المتعصبين، وفي عام ١٨١٨ تم احضار قساند هؤلاء المتعصبين إلى مصر، وتمت محاكمته واعدامه. وفي ١٩٢٠ شهر مؤسس السلالة السعودية الثالثة السلاح ضد هؤلاء كنتيجة لاستحواذ فكرة محاربة كل رمز للحياة العصرية الحديثة. ما يحتاجه السعوديون المتشورون والديوثون اليوم هو إدراك أن مشكلتهم تكمن بصورة رئيسية في معالجة الذهنية المشوثة التي ليس لها مكان في عالم اليوم، وفي الواقع في أي مكان أو زمان. فمن غير المناسب واللائق أن يتم إكراه هؤلاء على التعايش مع هذا النوع من الفتاوى التي تحظر على المرأة قيادة السيارة، وهذا مثال واحد فقط.

فليس هناك أية قرآنية تمنع السعودية من تشكيل نظام جديد للفقه الذي يمكن استعمله كمصدر شرعي يكون أكثر تنويراً ومدنية من تلك المدرسة التي أسسها ابن تيمية أو حتى ابن حنبل. إن مقارنة قيمة ما قاله ابن تيمية مع العلماء الكبار المرموقين مثل ابن حنيفة أو ابن رشد تعادل المقارنة بين الجمل كوسيلة للنقل مع سيارة رولز رويس.

التي يستعملها هؤلاء الناس ضد ما يطلقون عليهم بالاعداء هي جزء من (النهج الاسلامي عبر القرون).

يشعر أي مسلم (خارج عالم ابن تيمية الضيق) بالازدراء والغضب حيال العقلية التي يمكنها أن تضخ مثل هذا النوع من الفتاوى (الفتاوى رقم ٢١٤٠٩ ٢١٤٠٩/٣/٢٩ هـ)، أو مصطلحات متصالحة مثل (إن هذه عادة جاءت إلينا من البلدان الكافرة وأخذها ضعاف الايمان الذين سقطوا تحت تأثيرهم..).

إنها الذهنية التي تحارب السور، كرمز للجمال، والخير، والصداقة، والبراءة والحب في كافة الثقافات. فالورد، يرمز في العديد من اللغات إلى

طائفة من المعاني الجميلة والعلو، ولكنها وحدها العقلية الضيقة لدى تلك القبائل البدوية هي التي تأمل في تحويلنا إلى حضارة أعداء الورد.

وإذا كان هؤلاء الناس ينظرون إلى غير

## المناصرون لأفكار المدرسة

### الوهابية لا يدركون أن

### لا مكان في العالم سيتعايش

### مع تلك الافكار

المسلمين بهذه الطريقة، فليس من المستغرب إذن أن نجد من وقت لآخر أن هؤلاء يدفعون أشخاصاً يفتحون النار بلا تمييز على رموز الحضارة الحديثة والاجانب (الكفار) الذين يذنون حسب زعمهم تراب الجزيرة العربية (بإستعمال أسلحة مصنعة من قبل ما يطلق عليهم بالكفار).

الحاصل النهائي من ذلك هو إن كراهية الاستعمار تعتبر ظاهرة اعتيادية، صحية، وإيجابية، وإن أي بديل عنها سيكون مخزياً ومذلاً. ومهما يكن من أمر، فإن هذه البلدان في المنطقة الآمنة في طول تاريخ الحضارة ليس لديها نفور من التحديث والتقدم وبالتالي لا تحمل كراهية للاجانب، إنها ببساطة لا تريد

العريضة لدعوته (ولم تكن مدرسة في الفقه، فالرجل كان ببساطة مبشراً وليس تيولوجياً) عام ١٧٩٨، وهي السنة التي شهدت أول مواجهة مع الغرب في العصور الحديثة، أي حملة نابليون على مصر.

إن السنين الأولى لولادة الدولة السعودية (والتي قضى عليها إبراهيم باشا في ١٨١٨) والدولة السعودية الثانية (التي انتهت في ١٨٩١) كانت واضحة من حيث الرفض العنيد للحداثة وهكذا كافة متعلقات الحضارة الحديثة، مشفوعة بالكراهية لغير المسلمين وفي حقيقة الأمر كل المسلمين غير المتبعين لنفس المعتقدات. فالسلم المصري أو السوري الذي لا يرى ضيقاً في الغناء، على سبيل المثال، يعتبر في أزمته الدولة السعودية الأولى والثانية، ليس أفضل من الكافر، وحين حارب الأخوان الملك عبد العزيز عقب السماح لبعض منتجات الحضارة الحديثة مثل الراديو والسيارة بالدخول إلى المملكة، وهكذا السماح للاجانب بالقدوم إلى الجزيرة العربية (مع التذكير بأن هذه العملية تتم في القرن العشرين)، كان هؤلاء يجهرن بمتبنياتهم العنصرية القديمة ونظام التعاليم الدينية التي يتسمون به، والذي ليس له مكان في الأزمنة الحديثة، والذي لا يمكن له البقاء في أي مكان سوى في بيئة من هذا النوع التي فرضت خصائصها الجغرافية عزلتها.

إن أفكار المدرسة الوهابية هي تركيبة فكرية تقليدية ناتجة عن بنية تحتية محددة (أي الخصائص الجيوبوليتيكية والاقتصادية لصحراء نجد)، وأن المناصرين لهذه المدرسة لا يمكنهم إدراك بأن ليس هناك مكان آخر على الأرض سيتعايش مع معتقدات كهذه. إن هؤلاء يعيشون وهم ثبوت حقيقة الاستنتاج الذي توصل إليه ماركس، والمشتق من نظريات كل من فيورباخ وهيجل بأن هناك رابطة ثابتة ومؤكدة بين أفكار ومعتقدات مجتمع ما والبنية التحتية (الجغرافية والاقتصادية) التي يعيشونها.

من منظورات عديدة وحتى اللحظة فإن التعليم الديني السعودي يقضي بأن شراء الورد وتقديمها للمريض يعتبر حراماً لأنها عادة جاءت إلينا من البلدان الكافرة. وهذا مثال واحد قد يبدو للبعض بأنه ضئيل الأهمية أو قضية هامشية ولكن حقيقة الأمر غير ذلك، لأنها تكشف عن العقلية التي ترفض بصورة عمياء أي شيء يأتي من خارج القيود الضيقة الخاصة بها. وتكشف أيضاً عن التناقضات المضحكة المتأصلة في هذا النمط من الفكر: تقديم الورد يعتبر إثمًا لأنه (ليس من تقاليدنا الاسلامية عبر القرون)؛ كما لو أن السفر بالطائرة أو السيارة أو استعمال الكمبيوتر، وفي الحقيقة استعمال الأسلحة الحديثة السعدة



## لأنحة الاتهامات التي قدمها الإدعاء ضد الناشطين الإصلاحيين

### اتهامات تشير الشفقة وتفرض ديكتاتورية الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية  
هيئة التحقيق والإدعاء العام  
لأنحة دعوة عامة

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده،  
وبعد

فبصفتي مدعياً عاماً في هيئة التحقيق والأدعاء العام أدعي على كل من :

١- عبدالله بن حامد بن علي الحامد، السعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال المدنية (١٠٠٩٤٦٢٥٢٢)

٢- متروك بن هابس بن خليف الفالح، السعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال المدنية (١٠٣٠٤٦٠٧٧٦)

٣- علي بن غرم الله بن أحمد الدميني الغامدي، السعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال المدنية (١٠٢١٣٠٩٨٤٢٢).

الموقوفين بتوقيف المباحث بتاريخ ٢٥-١-١٤٢٥ هـ لقيامهم بتبني بين الحين والآخر إصدار بيانات وعرائض والسعي بطريقة أو بأخرى إلى الحصول على توقيعات أكبر عدد من المواطنين والحث على تبنيها والمطالبة بها، حتى أصبح هذا التوجه أشبه ما يكون بمضمار يتنافس فيه هؤلاء، وكانهم أوصياء على المواطنين، وهم فئة قليلة، وأصبحت هذه العرائض تشكل ظاهرة مسيئة للأمة والشعب والدولة، وجعلت المملكة عرضة بين الحين والآخر لوسائل الإعلام، ولتشبيهات لا تليق بوعي هذا البلد وأهله، وقيامهم بعد اجتماعات ومندتيات وأصدار وثائق لاجتماعاتهم، ومن ذلك الاجتماع الذي عقد مؤخراً في فندق العهد كراون بمدينة الرياض في ٥-١-١٤٢٥ هـ، وعزمهم على عقد اجتماع لاحق في ٨-٤-٢٠٠٤ م، للحوار فيما بينهم وتهينة الطول لأنفسهم في التأثير على حكومة هذه البلاد، وحملها على تحقيق مطالب وأهداف ومصالح قاموا بتحديد مسبقاً، ويزعمون بأنها من الإصلاح ومحاولات الزام ولي الأمر بها، وحث الناس على ذلك. (وهي تتضمن في مجملها تهمة دور ولي أمر هذه البلاد والإعتراض على ما نص عليه النظام الأساسي للحكم في المادة (٤٤) (من أن الملك هو مرجع سلطات الدولة الثلاث التنفيذية والتنظيمية والقضائية) ويعتبرون هذا النص تدخلاً في استقلالية

القضاء، والإعتراض على المبدأ الشرعي في أن ولي الأمر هو القاضي الأصل، وأن القضاء هم وكلاء عنه، والإدعاء بأن الأزمات والقمع التي مرت بها العصور الإسلامية لم تنته للعلماء آنذاك لتقرير مبدأ يخالف هذا التوجه الشرعي في أن منبع الولاية هو ولي الأمر ومدى قولهم بهذا نزع يد الطاعة.

وقد ساهم المعنويين في إصدار بيانات وطرحها للتداول للرأي العام الدولي والمحلي ورفعها لولي الأمر، رغم ما تحويه من تشكيك في نهج الدولة، وتضليل وإثارة الفتنة، وتجاهل لولي الأمر في أمور تتعلق بمسائل عامة ومصالح كبرى للأمة، استغلالاً منهم للظروف الدولية والداخلية الخطيرة والحساسية، واتصال الأول والثالث بوسائل الإعلام الخارجي والتحدث إليها باعتبارهما من زعماء الإصلاح السياسي، وزعمهم بأن بلدنا تفتقر للأقرار بحقوق المواطنين الأساسية، وتضمن حديثهما الطعن والتشكيك بنظام الحكم ونزاهة القضاء ومؤسسات الدولة، ويشيرون في تلك البيانات بما مؤداه وجوب النهوض لتحقيق هذه الأهداف واتخاذها كوسائل للضغط على ولي الأمر لتحقيق ما يسعون له، كما تضمنت تبرير العنف والإرهاب من أجل غايتهم، ويظهر ذلك جلياً في بزمه المدعي عليهما الأول والثاني بأن للثقافة السعودية على حالين: إما الصمت المطبق أو العنف المنفعل، والإستدلال بأن هجمات الحادي عشر من سبتمبر كان فيها خمسة عشر سعودياً من أصل تسعة عشر، وقولهما في بيان أسماه (دعوة الإصلاح الدستوري السعودية - سداد) المعد من الأول والثاني: بأنه لن يأبه كثير من الناس بمشروع الإصلاح ما لم توجد أزمة اجتماعية أو سياسية أو قومية. إلى غير ذلك مما ورد في تلك البيانات والعرائض المرفقة، ويدعون إلى المطالبة بالإصلاح المزعوم وحث غيرهم من أطراف واتجاهات مختلفة عبر المنابر والمجالس والمساجد والجوامع والنوادي لدعم هذه العرائض وجمع توقيعات المشاركين وإعلانها عبر الوسائل المتاحة، ليكون النداء عريضة شعبية، مما يدل على أن الغاية ليست الإصلاح بل التأثير على الرأي العام لدعم هذا التوجه، كما أنه من لازم تحركاتهم وبياناتهم أن ما تقوم عليه بلادنا من مبادئ شرعية ونظامية غير صالحة، وأن هذه المبادئ لا تصلح لقيام دولة حديثة، وهم بذلك يشبهون التكفيرين من جانب آخر في

التطرف والسعي في زعزعة الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية.

وباستجوابهم كان مما أفاد به المدعي عليه الأول قيامه بالمشاركة في إعداد وتبني إصدار بيانات وعرائض وقيامه بالسعي لجمع توقيعات عدد من المواطنين عليها، وأن فكرة إعداد خطاب (رؤية لحاضر...) بدأت أثناء لقاء في مملكة البحرين، حيث جرى نقاش بين عدد من الأطياف الثقافية منها إسلامية وليبرالية وعلمانية، واتفق بينهم على أسسه، وشارك هو في إعداده، ثم قام بعد ذلك بإعداد البيان المسمى (نداء إلى القيادة والشعب معاً) حيث أسند له ذلك من قبل زملائه، وهذا البيان توسيع لما ورد من أفكار في خطاب (رؤية) وقام رفق زملائه بجمع التوقيعات عليه كلاً من طرفه، وقيامه بعد ذلك رفق الثاني بمراجعة عدد من التوقيعات كما تضمنت أقواله ما يفيد اعتراضه على ما تضمنته النظام الأساسي في الحكم في المادة (٤٤) بأن الملك هو مرجع القضاء، وقوله بأن هذه الفقرة تجسيدا لاتجاه فكري قديم يرى أن الحاكم القاضي الأصل، وأن القضاء ليس ألا وكلاء، وأنه أدرك بالمصلحة، وأنه الحكم عند التنازع، ومطالبته بفصل القضاء عن سلطة ولي الأمر، وإدعائه بأن الفقهاء القدماء في ظل الاستبداد القديم لم يتمكنوا من بناء منظومة دستورية متكاملة تحدد مركز ولي الأمر.

كما أفاد بمشاركته في الدعوة والإعداد للاجتماع الذي تم في فندق العهد كراون، وأن إصصال الدعوة قد كتب بإسسه وأنه تم هذا الاجتماع مناقشة أمور عامة تتعلق بالإصلاح في البلاد، كما زعم بأن غياب المجتمع المدني هو الذي أدى إلى الصراعات الدموية، وأن عدم الأخذ بما يطالب به ورفاقه من إصلاح مزعوم قد يؤدي إلى الفتن أو الفوضى أو الحروب الأهلية. كما أقر بإجراء مصادلة مع قناتة أ بي سي بتاريخ ٩ و ١٠-١-١٤٢٥ وقد تضمنت هذه المصادلة إعلانه الرضخ لأي إصلاح تقوم به حكومة هذه البلاد، بما في ذلك قيام الدولة بإقامة هيكل التجمع المدني الأهلي على نطاق تدريجي، والتوجه إلى المشاركة الشعبية بالانتخابات في المجالس البلدية ومن ثم مجلس الشورى، وهذا يدل على أن الغاية التي يسعى لها المتهمون المذكورون ليس إلا مناهضة ولي الأمر، ويتضح ذلك بجلاء خلال هذه المصادلة والتي سعى فيها المتهم الأول إلى اثبات هذا



المقصود علنا عند مشاركته في البرنامج الحوارية وموضوعه مسيرة الإصلاح في المملكة العربية السعودية، حيث أخرج المذكور الحوار عن موضوعه الأساسي، فبدأ حديثه بالتشكيك بالخطوات الإصلاحية القائمة اليوم في هذه البلاد لاثارة الناس ضد ولي الأمر، وحاملا عبر حديثه مضامين باغلة في دعوة الناس لتأييد الأحداث الإرهابية كأداة من أدوات الإصلاح، ذلك لأن الإصلاح - بحسب زعمه ورأيه المستف من عباراته وأسلوب حديثه - الذي تقوم به الدولة ليس هو الإصلاح المرتضى لديه، فبدأ حديثه متشككا في كلمة الإصلاح التي تستخدم لتصحيح أوضاع نظامية من قبل الدولة وركز - من خلال عباراته - على أن المراد من الإصلاح بما مؤاده نزع يد الطاعة، وقد أورد هذا المضمون مغلفا بمصطلحات سياسية غريبة، كقوله بتطوير آلية الحكم إلى ملكية دستورية، ثم يربط في حديثه بين مشكلة الفقر ونظام الحكم الشرعي في هذه البلاد، مبهدا في ذلك لفكرته غير الشرعية في ضرورة نزع يد الطاعة من أجل الإصلاح.

ويشير المتهم الأول خلال حديثه أيضا أن التفاهم مع الحكومة وصل إلى خط مسدود، طالما أن الملك هو المرجع للسلطات الثلاث، وأن الحكم في هذه البلاد لن يكون ملكية دستورية، وكان خلال حديثه لا يألو جهدا في تأليب وإثارة الناس ضد توجهات ولي الأمر الإصلاحية، فيرفض الإصلاح في مجال التعليم، لمجرد أن الحكومة من وضع الخبراء مطالبا بأن يكون الإصلاح لأمانة، بعبارته عامة تدل على عدم الرضا على توجهات الدولة الإصلاحية ومحاوله السعي في إثارة الرأي العام بتأييد العمليات الإرهابية كخطوة تمهيدية للإصلاح حسب زعمه. وكان مما أفاد به المدعي عليه الثاني، إقراره بالأشتراك مع المدعي عليه الأول في التوقيع على بياني (رؤية لحاضر... ونداء للقيادة) وأنه قد تم توقيع بعض الأشخاص بناء على مشورته وقيامه بمشاركة المدعي عليه الأول وآخرين، ومراجعة التوقيعات التي جمعت من مدينة الرياض، وأنه أحد الداعين للاجتماع الذي عقد في فندق الفهد كراون للاجتماع والباحث في أمور الإصلاح العامة، وقد تضمنت أقواله ما يفيد تبنيه لما ورد في البيانين المشار لهما والذي قام بالتوقيع عليهما وبما يطالب به رفاقه.

وبما أفاد به المدعي عليه الثالث قيامه بكتابة عدد من الخطابات والبيانات، وبعضها بنفسه، وبعضها بمشاركة آخرين، منهم المدعي عليه الأول، والتوقيع عليها، وجمع التوقيعات عليها من المواطنين، ونشر بعض منها في وسائل الإعلام، فقد قام بالمشاركة في إعداد خطاب رؤية، وجمع التوقيعات عليه بمشاركة المدعي عليه الأول، وكذلك قيامه هو بإعداد البيان المسمى (دفاعا عن الوطن) والبيان المسمى (معا في خندق الشرفاء) وساهم مع آخرين في جدة والرياض والدمام وجمع التوقيعات عليها، كما قام بالمداخلة في منتدى الساحل الشرقي - واحة

سبها بتواريخ ٢-١١-٢٠٠٣ و ٦-١١-٢٠٠٣ م والاتصال بالاذاعة الفرنسية واذاعة مونت كارلو، وقد تضمنت هذه العرائض والبيانات ومع المداخلة عبر الانترنت والمحادثة الهاتفية للاذاعة المذكورة، وأقواله أثناء التحقيق بما مجمله، أن من أهم أسباب انتشار العنف في المملكة هو احتكار تيار فقهي واحد من التيارات الأربعة ونفي ماعداه من مذاهب وطوائف، أدى إلى تغلغل هذا التيار في كافة مفاصل النظم التعليمية والتربوية والاجتماعية والسياسية، وأنه تم استقطاب الشباب وتجنيدهم ضمن رؤية أيديولوجية تكفر المجتمع، وأن مجتمعنا أصبح مجتمع الرأي الواحد المغلق، بالإضافة إلى عوامل معيشية تتمثل في أزمتنا صحية وأسكانية وتعليمية والفقر والبطالة، كما تضمنت التشكيك في نهج الدولة والوطن في كيانها القائم على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وتبرير العنف والإرهاب، واستغلال العمليات الإرهابية للذليل من نهج البلاد، والوطن في مركزاتها الدينية، وزعمه أن نهج الدولة وسياساتها ساعدا في نشأة الفكر الإرهابي والتكفيري، وزعمه بأن هذه الآراء والمطالب التي يطالب ورفاقه بها تعبر عن تطلمات مختلف فئات الشعب السعودي - رغم فئة قليلة - وتعرضه وطعنه بأنظمة الدولة الاقتصادية والسياسية والثقافية، والسعي إلى إثارة الفتن وبث بذور الخلاف بين أبناء الشعب، وإثارة التحزب المذهبي والبطائفي، واتهامه أن مؤسسات الدولة هي المنتج للقائمين بقيادة تفجير الحادي عشر من سبتمبر إلى جزوي إلى قلب الرياض، وأنهم نتاج مناهجهم وإبرامها الثقافية المتعددة والجديدة، وأن هذه المؤسسات لا تستجيب - على حد زعمه - لضرورة التغيير، وحثه على استغلال المرحلة الدبلوماسية الحالية والمعارضة المطالبة في الخارج في الضغط على الحكومة للتغيير - بما يخرج مصالحهم - وكذلك الحث على استغلال السياسة الأمريكية الحالية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في المنطقة والتي ترفع شعارات مكافحة الإرهاب والخطر الإسلامي والدفاع من حقوق الانسان والصناعات الاثنية والدينية وحقوق المرأة، حيث يمكن - على حد قوله - أن تتقاطعت مصالح تطوير البلاد مرحلها مع تلك الشعارات، وأنه يجب الاهتمام بها والسعي بكل السبل في تعزيز فعاليتها وتطبيقها في البلاد، وناقش به بعض قضايا الشأن العام للبلاد والتصريح لأحد المصادر الإعلامية للترويج لما يطلب به. وانتهى التحقيق إلى توجيه الاتهام لهم: بالضلوع في المشاركة في تبني إصدار العرائض المشار إليها، وتزعم الموقعين عليها، وحث غيرهم على توقيع هذه العرائض المتضمنة التشكيك في نهج ولي الأمر وكيان الدولة القائم على الكتاب والسنة، وفي إثارة الفتن وتبرير الإرهاب، والتشكيك في استقلالية القضاء والتدليس على الناس بهدف التشويش على أرائهم، وتآليبهم على ولي الأمر، والتشكيك في

المبادئ الشرعية التي تقوم عليها بلادنا، وتشكيل جماعات ضغط على الدولة وتزعيمها، وعقد الاجتماع لهذا الغرض، ومن ذلك ما عقد بفندق الفهد كراون بتاريخ ١٥-٢٥-١٤٢٥ هـ، وكل هذه الأمور تؤدي إلى الإساءة إلى سمعة الدولة، وعصيان ولي الأمر والخروج عليه. وذلك للأدلة التالية:

١- ماورد في أقوالهم واعتراقاتهم المدونة في محاضر التحقيق المرفقة المعلقة بكل منهم، الأول على ملف (١) والصفحات (٧ إلى ١٦) وملف (٢) الصفحات (١ إلى ١٢)، والثاني على الصفحات (٧ إلى ١٤) والثالث على الصفحات (٣ إلى ١٠).

٢- إعداد الأول للعرائض (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله، ونداء إلى القيادة الشعب معا، دعوة الإصلاح الدستوري السعودية "سداء"، إعداد الثالث للعرضتين (دفاعا عن الوطن، ومعا في خندق الشرفاء) والمشاركة في إعداد (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) والتوقيع عليها بمشاركتها الثالث، وقيامهم بجمع التوقيعات على هذه العرائض المرفق منها صور بملف القضية، ومراجعة الثاني لبعضها وتأييدها لها.

٣- ما أتضح من خلال أقوالهم من إصرار على الاستمرار في هذا النهج.

٤- ما ورد في العرائض المشار إليها المرفقة.

٥- ما ورد في أقوال الثالث في موقع الانترنت المسمى منتدى الساحل الشرقي - واحة سبها - المرفق بأوراق القضية.

٦- البيان المرفق لنص الحوار الذي أجرته قناة (ال بي سي) الفضائية في الأول.

وقد تبين من خلال أوراق القضية أن الأول سبق سجنه ثلاث مرات ومنع من السفر، ثم وجه وزير الداخلية بتسليمه جواز سفره، وأخذ عليه تعهد بتاريخ ٢٢-١٠-١٤٢٠ هـ وأفهم بأن العودة إلى شئ من مسببات الخطر يستدعي عقوبات أشد، لكنه لم يلتزم بما تعهد به، والثالث سبق توقيفه بتاريخ ١٤-٣-١٤٠٣ هـ لانتقامه لما يسمى بالحزب الشيوعي في السعودية.

ولأن ما قام به المذكورون مخالف لما ورد في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من وجوب الطاعة لولي الأمر والنصح له والنهي عن إثارة الفتن أو ما من شأنه أحداث الفرقة، وتمكين الآخرين في النيل من الأمة في دينها أو وحدتها أو الوطن في قيمها وثوابتها، ويتنافى مع ما نصت عليه المادة الثانية عشرة من النظام الأساسي للحكم..

وحيث أن ما أقدم عليه المذكورون فعل محرم ومعاقب عليه شرعا ونظاما فإنني أطلب إثبات ما أسند إليهم من جرم، والحكم عليهم بعقوبة شديدة، تتلائم وخطورة ما أقدموا عليه، مع ربطهم بالتعهد بعدم العودة لهذه الأمور وما شابها.

وبالله التوفيق

المدعي العام: عوض بن علي الاحمري  
١٧-٦-١٤٢٥ هـ

## قراءة في فكر وآراء ومشايخ فارس الزهراني

### الزهراني لم يخرج عن العقيدة السلفية في رؤاه السياسية

يخطئ كثيراً من يظن بأن العنف سينتهي في المملكة. والسبب الأساس في ذلك، هو أن هناك تنظيراً قوياً وتأسيساً محكماً لمشروعية العنف ومواجهة الدولة. والمشروعية هذه تستقي مجمل آرائها وأفكارها ومعتقداتها من نتائج السلفية الهائل في مجال التكفير والقتال. ولا نقصد هنا السلفيون القدماء فحسب كابن تيمية وابن القيم ومحمد بن عبد الوهاب، بل الأجيال التالية التي تربت على هذا الفكر وطورته وقدمت نصوصاً بمثابة مخازن بارود قابلة للإنفجار والاستخدام. الصراع العنفي بين قوى الأمن السعودية ودعاة العنف في المملكة من التيار السلفي - القاعدة، قد ينسب جبهة العنف الأهم والأخطر، والتي ميدانها الفكر والمعتقد. وإذا كانت الحكومة قد استطاعت أن ترد الصاع صاعين في الشهور الثلاثة الماضية، وأن تقتل من القيادات العنقية عدداً غير قليل، وأن تعتقل بعضهم وتغري البعض الآخر بالاستسلام (وفق منطق العفو الحكومي) فإنها في الجانب الفكري والمواجهة العقيدية أضعفت بكثير من خصمها الذي تخرج من جامعة الإمام محمد بن سعود ومن مساجد وجوامع نجد، وترى في أحضان العلماء المقربين منها. في ظننا أن الحكومة السعودية تخسر على جبهة الفكر، وقد تنجح مؤقتاً على جبهة المواجهة مع العنف بالآليات الأمنية. والسبب أن الفكر السائد العنفي لتيار العنف، هو فكر أصيل ليس دخيلاً على المملكة، وهو فكر تتبناه المؤسسة الدينية الرسمية التي تعتبره مقياساً صحيحاً في كل الدنيا إلا في تطبيقه على الحالة السعودية وعلى العائلة المالكة السعودية. ومن هنا، فإن خريجي المدرسة السلفية، ممن انخرطوا في العنف، لم يزيدها شيئاً في ذلك الفكر، وإنما طبقوه وكانوا أميين في استخدامه، وأميين على معتقداتهم.

حين نقرأ الآراء والنصوص والآراء والفتاوى

التي يستخدمها العنفيون، سنجد أنها ذات النصوص التي تستخدمها المدرسة السلفية المؤيدة للحكومة. هي ذات النصوص التي تدرس في الجامعات والمناهج الدينية. ومن البديهي أن تلك النصوص والآراء والفتاوى تنتظر تطبيقها على المدرسين أنفسهم (رجال المؤسسة الدينية الكبار الذين يقفون مع الحكومة) كما على الدولة ورؤوسها من الأمراء. ليس صحيحاً القول بأن ما يحمله العنفيون هو فكر شاذ، أو معتقد باطل. بل الصحيح أنه هو الرأي السائد لدى التيار الديني السلفي الرسمي في المملكة. وهو الذي يسمى إن استخدمه (الرسمي) عقيدة صحيحة، وإن استخدمه العنفي قيل له أنه (شاذ)؛ المخزون الفكري كبير، ومفرداته كبيرة. وكان من المتوقع أن تصدر بين الغينة والأخرى انفجارات تنبع من ذلك المعتقد. فالعنف ما هو إلا منتج لذلك الفكر، ومحاربه تستدعي محاربة الفكر نفسه والعقيدة السلفية نفسها، أو على الأقل تشذيبها. وهذا من المستحيل فعله والقيام به دوناً بالمخاطرة بمصادمة مع المؤيدين للحكومة من رجال الدين الكبار. وإذا ما بقي هذا الفكر، فإنه سيكون القاعدة التي يستند إليها العنفيون في إخراج السلطة من دائرة الدين، والمحفز على قتالها وإعادتها إلى حظيرة (السلف الصالح)؛ بالطبع فإن الحكومة تزج بكل رجال التيار السلفي المؤيد لها في مكافحة فكر العنفيين. وكما ظهر على شاشات التلفزيون وبشكل مكثف خلال الأشهر الماضية، فإن من الصعوبة بمكان التفريق بين المتناظرين من جهة المرجعية الفكرية، فالإختلاف ليس حتى في تفسير النص، وإنما في (تطبيقه) على الواقع. وفي كل الأحوال تقريباً بدا أن فكر العنف أصعب من أن تزجحه (الللحى) الدينية الرسمية أو تضعفه، فإضعافه أو الطعن فيه، إنما هو طعن في مرجعية الفكر نفسه والذي يستند إليها الرسميون أنفسهم. لقد بدا أن المواجهة الفكرية ليست بين

تيارين فكريين مختلفين، بل تيار واحد، يفصل بينهما أن العنفيين يطبقون الرأي، ويطعن فيهم الرسميون بأن التطبيق على الدولة السعودية لا يجوز؛ ولذا فمبررات الأخيرين تبدو ضعيفة بشكل واضح، بل هي شاذة وفق المنظور الوهابي نفسه. ومن هنا فإن حرب الفكر لا تميل لصالح رجال المؤسسة الرسمية، ومن المتوقع أن يحمل المستقبل الينا أخبار موجات عنف أخرى قد تكون أشد، في حال عاد العنفيون السعوديون من العراق. يستند العنفيون في المملكة في فكرهم إلى ابن تيمية وابن عبد الوهاب ومشايخ الدولة المعاصرين كابن باز والعثيمين وغيرهم. ولأنهم احتاجوا إلى تطبيق آراء هؤلاء وفتاواهم على أرض الواقع وتأسيسها، ظهر طلاب ذلك الفكر من المدارس والجامعات الحكومية السلفية (جامعة الإمام على نحو خاص) فأصلوا لفكر العنف مستندين إلى نصوص وأقوال وفتاوى العلماء الكبار، وهي نصوص واضحة لا تحتمل اللبس أو إساءة القراءة. الحكومة اعتقلت منظري العنف وهم الشيوخ: ناصر الفهد، وعلي الخضير، والخالدي. ولكن التنظير لم ينته، والحقيقة فإن المنظورين كثر، ونظراً للتعليم الديني، فإن أكثرية المواطنين تحفظ تلك النصوص والفتاوى، الأمر الذي يسهل على المنظرين استخدامها وإقناع الآخرين بها. وفي ٢٠٠٤/٨/٥ أعلنت السلطات الأمنية مرة أخرى أنها اعتقلت منظر للقاعدة وهو فارس آل شويل الزهراني، وهو يحمل الماجستير ويحضر الدكتوراة في جامعة الإمام. فمن أين جاء الفكر المنحرف أو الشاذ كما تقول السلطات الأمنية؟ وهل فارس الزهراني هو المنظر الوحيد، في وقت تقول فيه ذات السلطات بأنها تعتبر الشيخ عبدالله الرشود، وهو أحد منتجات الجامعات الوهابية الرسمية، منظرًا للقاعدة؟ هذا يفيد بأن المنظرين كثر، ويفيد بأن معركة الفكر لا يمكن حسمها في صالح



فارس الزهراني: قبل وبعد الاعتقال

١ - الباحث عن حكم قتل أفراد المباحث. رسالة في جواز قتل أفراد المباحث السعودية.

٢ - رسالة في التحريض على اغتيال المسؤولين السعوديين، وجواز إستخدام وسيلة الإغتيالات.

٣ - الآيات والأحاديث

الجزيرة على كفر قوات درع الجزيرة. حيث كفر قوات درع الجزيرة واعتبر أفرادها مرتدين ورد على كل من شك في كفرهم أو تورع عن قتالهم.

٤ - رسالة حول أحكام الإغارة والتتريس. وهو بحث حول مسألة التتريس في حالة وجود مسلمين مندسين بين صفوف الكفار، وحكم قتل هؤلاء المسلمين لكونهم متتريسين.

٥ - وجوب استنقاذ المستضعفين من سجون الطواغيت والمرتدين. رسالة في نصرة المعتقلين من أنصار القاعدة في المملكة، ووجوب تخليصهم من سجنهم، وبيان للوسائل التي يمكن اقتداؤهم بها عن طريق خطف شخصيات غربية أو مسؤولين للمساومة على افتدائهم.

٦ - أسامة بن لادن، كتاب كبير عن تاريخ أسامة بن لادن.

٧ - إتحاف البشر بفضائل الملا عمر. وفيه تعريف بالملا عمر ودولة طالبان، حيث يعتبرها الزهراني، كما عدد من المشايخ السلفيين (الشيخ حمود العقلا مثلاً) الخلافة الإسلامية الشرعية الوحيدة في هذا العصر.

٨ - وصايا المجاهدين. ويحوي وصايا تكتيكية وحربية للمجاهدين في أحوال كثيرة كحالات الاعتقال أو التحقيق أو كيفية تنفيذ العمليات العسكرية.

٩ - العلاقات الدولية في الإسلام. ويقع في مجلدين، ويحوي قراءة سلفية وهابية متطرفة لفقه العلاقات الدولية، واعتماد التصنيفات (دار الحرب ودار الإسلام) كما أوضح حكم التعامل السياسي مع الدول، وكفر الهيئات العالمية مثل هيئة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومحكمة العدل الدولية وجميع المنظمات والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة، والجامعة العربية، والمؤتمر الإسلامي، ورأى أن العلاقات مع الدول الكافرة لا تجوز، سواء تسمت بالعربية أو الإسلامية أو لم تنسم بذلك.

١٠ - فتاوى متنوعة في قضايا جهادية.

الحكومة حتى ولو حسمت الأمر على الأرض أمنياً. ومن الواضح أن الفكر الوهابي بمجمل حملته يعدّ خزّاناً للفكر العنفي لا ينضب مع تقادم الأيام والسنين، وحتى الآن فإن معالجات الحكومة لأثاره فاشلة، بل أنها تزيد النار التهاباً حين تفسح المجال له لوجده بالنشاط والعمل والتوسع. ولكن من هو فارس آل شويل الزهراني، وما هي أفكاره، وهل تختلف عما لدى مشايخ السلطة، أو وعاظ السلاطين كما يسميهم مخالفينهم؟

لا يعد فارس بن شويل الزهراني الذي اتخذ لنفسه اسماً حركياً هو أبو جندل الأزدي مجرد رقم في قائمة المطلوبين ولكن تنبّع خطوته في أنه أخذ شيئاً من العلم الشرعي قبل أن يتجه إلى العنف، واتخذة أفراد القاعدة منظرًا لهم يبيح أفكاره التكفيرية والتحريضية على الإنترنت، وقد ذكر البيان الرسمي بأنه (رأس من رؤوس الفتنة وداعية للتكفير والتفجير، وما زين له سوء عمله التطاول على علماء الأمة وبث الدعاوى المزيغة والمحرّضة على قتل رجال الأمن). هذا ضوء على مؤلفاته وأفكاره والمصادر التي استقى منها آراءه.

الاسم: فارس بن أحمد بن شويل الزهراني، أبو سلمان.

الكنية الحركية: (أبو جندل الأزدي). المؤهل العلمي: بكالوريوس وماجستير في الشريعة من جامعة الإمام محمد بن سعود، وتم الانسحاب من برنامج الدكتوراة، وتفرغ لمجاهدة الحكومة السعودية نفسها. المكانة: يعتبر فارس من أهم الشخصيات العلمية بالإضافة إلى (يوسف العبيدي، عيسى العوش، عبدالله الرشود) في تنظيم القاعدة بالمملكة، بل يعدة الكثيرون المنظر الأول للأفكار العلمية التي تتبناها الجماعة، وكتابة البحوث الشرعية التأسيسية، والفتاوى للمنوازل والعمليات التي تحدث على أرض الواقع، إضافة إلى كونه متابعاً لتاريخ ورموز ورجالات وكتب (لعمل الجهادي) في مختلف الأقطار العربية والإسلامية، مع أنه لم يشارك في أي من ساحات القتال سواء في أفغانستان أو البوسنة أو الشيشان أو حتى على مستوى العمليات المحلية، وهذا يرجع إلى سياسية تبادل الأدوار التي تلعبها الجماعة في تفرغ بعضهم من ذوي الخلفيات العلمية والشرعية إلى دور بلورة وتأسيس الأفكار التي تتم على أرض الواقع.

مؤلفاته:

١١ - مقالات في مجلة صوت الجهاد ونشرة البتار.

١٢ - حوار في موقع (التوحيد والجهاد) الناطق باسم أبو محمد المقدسي الأردني.

١٣ - نداءات صوتية تتداول على شبكة الإنترنت وأشهرها دعوة الحوالي والعواجي للصحار حول تكفير الدولة، إضافة إلى هجومه على مبادرة العفو السعودية. وقد حوت النداءات المكتوبة إلى أن سفر الحوالي حاول إقناعه بالتسليم، وإلا فليخرج ليجاهد (في العراق!) وقال الزهراني أنه رفض ذلك، لأن الجهاد في المملكة أوجب.

مصادره وشيوخه: يمكن تقسيم مصادر وشيوخ (فارس آل شويل الزهراني) إلى ثلاثة أقسام:

الأول: مصادر عامة: وهذه المصادر هي كتب التراث الإسلامي التي دائماً ما يحال إليها في الكلام على أبواب الجهاد والقتال مع استخدام آلية الإسقاط والتحويل، ولي أعناق النصوص وتوجيهها في غير وجهتها. فهذه الكتب تحتوي على كلام شرعي حول مسائل الكفر والإيمان والجهاد والقتال بشروط وظرف تاريخي معين، يتم أخذها وإسقاطها وفهمها بما يلائم سبب الاقتباس منها لإضفاء المزيد من الشرعية على كلامه فنحن نعلم أن الخطاب الديني بكل أطيافه وتشكلاته هو خطاب (نصوصي) يركز على الاقتباس من كتب الفقهاء وأقوال الأئمة والسلف.

الثاني: مصادر يركز عليها دعاة العنف ضد الدولة دائماً، ومن أهمها: أبواب الجهاد من كتب الفقه، إضافة إلى نصوص فقهاء معينين تحدثوا عن موضوع الجهاد والتكفير في سياق تاريخي يتم تشبيهه بما تمر عليه الأمة الآن خاصة وأن هؤلاء الأعلام يحظون بمكانة كبيرة وقبول منقطع النظير من قبل المتلقين في الخطاب الديني. ومن هؤلاء: ابن تيمية، ابن القيم، ابن كثير، سيد قطب، أبو الأعلى المودودي، والشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ محمد بن





الإسلامية عدا حكومة السعودية وشعب (نجد السلفي). ولقد حدث بعض التطور في الستين الأخير، بحيث أنهم لا يعلنون ما يرونه من كفر الدول الإسلامية صراحة، ووفق المقاييس نفسها، تحول آل سعود ودولتهم إلى دولة كافرة شأنها شأن البقية، لأنها تنكبت طريق الحق، واستخدمت الإسلام، ولذا قام نفر من علماء السلفية في المملكة بتكفيرها، ولولا خشية الفتنة - كما يرى علماء الوهابية الكبار - لأفتوا بكفر آل سعود، ولكنها المصالح التي يقدمها إضعاف المذهب الوهابي نفسه، وخسارة دعم الحكومة له ولرجاله، ولذا قالوا بتكفير الفعل وليس الفاعل. فالربا والزنا والخمر وترك الصلاة وغيرها تؤدي إلى الكفر، ولكنهم لا يطلقون على الفاعل صفة الكفر، خاصة إذا ما كان من بين النجديين السلفيين. ولكنهم يتوسعون في التكفير إذا ما كان المراد تكفيره من خارج مذهبهم.

ويقول فارس الزهراني: (الحكومات الجائفة على الحكم في بلاد المسلمين وحكامها اليوم لا يشك في كفرهم إلا من طمس الله على بصيرته وأعماه عن نور الوحي مثلهم، إذ إن كفرهم متلون متنوع من أبواب شتى). ويضيف: (ولا يماري في هذه الحقيقة إلا اثنان من الناس: إما جاهل بواقع هؤلاء لا يعرف أنظمتهم وسياساتهم وواقع حكوماتهم فيعرف بما لا يعرف، ويتكلم فيما لا يعلم، ضالاً عن جادة الحق ضالاً للناس؛ أو منافق خبيث من أولياء هذه الحكومات علفوه حتى حرفوه، وأرضعوه حتى أخضعوه وأشبعوه حتى أسكتوه).

٢ - العجز عن الخروج المسلح لا يعني ترك تكفير الأنظمة وعملائها من المناققين: يقول: (فإذا عجز المسلمون في وقت من

تجتمع بعض الفرق على الكفر الصريح الواضح الذي لا شك فيه: كاجتماع الأحزاب القومية والوطنية على أساس الرابطة القومية، وإنكارها للأخوة الإسلامية، ومنحها حق التشريع والسلطة للبشر من دون الله، وإهانتها للإسلام وأهله، وكاجتماع بعض أصحاب الطرق الصوفية على زعمائهم المدّعين لأنفسهم رتبة أعلى من رتبة النبوة؛ بل والمدّعين حلول الإلهية فيهم، والناسخين للتكاليف عن أتباعهم ومريديهم، والزاعمين الأخذ عن الله بلا واسطة. وهذه الراهية وتلك تجمع المناققين نفاقاً اعتقادياً، ممن يحادون الله ورسوله، ومن لا يستحي من التصريح بالردة والخروج عن الدين - وعمامة القادة المتبوعين منهم كذلك - كما تجمع الرعاع والدهماء حين يلتفون حولها رغبة أو رهبة خاصة من تلك القوة والسلطان، أو تكون على علاقة بمن يملك القوة والسلطان ممن لا يؤمن من الأمر شيئاً، ولا يفهمون من أصول الفرق التي ينتسبون إليها شيئاً، وليس لديهم استعداد - أصلاً - لسماع شيء من تلك الأصول، أو مناقشتها، أو قبولها، فهم مشغولون بهمومهم اليومية عن ذلك، ولكنهم في الجملة مصلون، مقيمون للشعائر الظاهرة) ص ٢٦.

آراءه ومواقفه: لسنا بحاجة إلى دراسة متأنية تقرأ ظاهرة (فارس الزهراني) باعتباره من المتحولين من التيار العلمي الصحوي إلى التكفيري الجهادي، لا سيما وأن له أفراً كبيراً على قطاعات من الشباب المتعاطف مع فكر القاعدة، ومع ذلك يمكن الإشارة إلى جملة من آرائه، وهي في معظمها آراء سائدة معروفة ومقبولة لدى الشارع السلفي العريض في المملكة، وبعض تلك الآراء مما يتفرد به هو إما اختياراً أو توسعاً في الاستدلال وإيراد الحجج والشواهد. أي أن فارس الزهراني ليس الوحيد ولا الأول ولا الأخير ممن يقول بهذه الآراء بين علماء الوهابية، حتى الرسميين منهم من يؤمن بأكثر الآراء التي يوردها فارس في كتاباته. ومن أمثلة ذلك:

١ - موقفه من الدول الإسلامية وخاصة المملكة: يقول: (حكام بلاد الإسلام في هذا العصر كلهم طواغيت مرتدون كافرون خرجوا من الإسلام من جميع أبوابه، ولم يبق أمام المسلمين الموحدين سوى الحديد والنار، سوى الجهاد في سبيل الله لإعادة الخلافة على منهاج النبوة). وهذا رأي عامة علماء الوهابية فهم يكفرون الدول والشعوب

إبراهيم، وعدد من مشايخ السلفية الوهابية في المملكة، حيث يتم التركيز على نصوص أقوالهم وفتاواهم التي تناقض الوضع السعودي الحالي، وتتخذ الدولة بصورة ملتوية أو صريحة، وهذا النوع من الفتاوى هو الذي يسبب إرباكاً في الساحة السعودية، كونها مرجعاً للدولة نفسها، وكون المقتين في أعلى قائمة الهرم الديني. الثالث: الشيوخ المعاصرون. من أهم من يذكرهم أبو جندل في كتبه ورسائله: أبو محمد المقدسي المنظر الأول لجماعات التطرف المسلح، وصاحب المؤلفات الشهيرة في التفاصيل لقضايا التطرف والعنف وتكفير الأنظمة والخروج عليها، لا سيما وأن المقدسي لا يقتصر فقط على الاستشهاد بسيد قطب والمعاصرين، بل يحرص على دعم مواقفه وآرائه وربطها بفكر ابن تيمية وأئمة الدعوة النجدية السلفية (الوهابية) الأمر الذي أثر بشكل كبير في الوسط الخليجي والسعودي. والمقدسي اعتقل قبل عام في الأردن، وقد قتل ولده في عملية انتحارية في العراق راح ضحيتها كثير من العراقيين الأبرياء.

وهناك غير المقدسي ممن يركز عليهم (فارس): كـ: عبدالقادر عبدالعزيز، عبدالسلام فرج وهما من الجماعة الإسلامية المصرية، أبو قتادة الفلستيني المعتقل في بريطانيا، أبو بصير عبدالمنعم حلينة، بالإضافة إلى الشيخين (ناصر الفهد وعلي الخضير) المعتقلين حالياً في السجون السعودية. ويعتبر (فارس) من أشد المعارضين والمنكرين لسفر الحوالي وسلمان العودة ورموز التيار الصحوي ويسميهم بالخونة والمنافقين حيث يرى أنهم تنكبوا لمبادئهم وللأفكار التي كانوا يشيعونها ضد النظام السعودي، ودائماً ما يورد النصوص القديمة لهم لإحراجهم. وهذا الهجوم المتكرر منه له دالتان: الأولى أنه يعلم مدى تأثيرهم البالغ على الخطاب الصحوي وهو يحتل الشريحة الأعرض في المجتمع من الشباب المتدين، والثانية: أنه يراهم غير صادقين فيما يطرحونه من أفكار، وأن الذي قادهم إلى ذلك هو الجبن والخوف ومراعاة المصلحة والمكاسب التي لا يريدون خسارتها، ويتجلى موقفه ذلك من خلال دوائه الشهير للحوالي والعواجي بالمناظرة العلنية في تكفير الدولة؛ كما أنه حين سنل عن الحوار والمصالحة التي شارك فيها الصحويون رد بأنه لن يجد أشقى مما قاله سلمان العودة في سلسلته الشهيرة (الغربة) بقوله: (قد



العوفي: زعيم القاعدة الجديد

صوفية وهو يعني هنا تيار الصحوة المدعي للسلفية. يقول: (لا يمكن للرجل أن يكون سلفياً في عقيدته كما يزعمون وإخوانياً في طريقته ومنهجه، كما أنه لا يمكن كذلك أن يكون سلفياً في عقيدته وصوفياً في طريقته ومنهجه، والسبب الذي يستدعي هؤلاء القوم إلى هذا التقسيم الخرافي، هو أنهم لم يفهموا من السلفية إلا شيئاً جزئياً في البناء الشامل للمنهج السلفي، مثل ظنهم أن السلفي هو من يعتقد بمنهج الأسماء والصفات الإلهية على طريقة الأوائل من أئمتنا، فظنهم هذا يدعوهم أن يقولوا عن فلان أنه سلفي في عقيدته (عقيدة الأسماء والصفات) وإخواني الطريقة والمنهج، مع أن السلفي لم يكن يوماً من الأيام شعاره الذي يتميز به عن غيره هو موضوع عقيدة الأسماء والصفات فقط، بل السلفي هو ذلك الشخص الذي يحمل المنهج الشامل في عقيدة التوحيد بشقيها: توحيد الشرع وتوحيد القدر). في هذا الأمر، لم يخرج الزهراني بعيداً في رؤيته للمذهب السلفي بنسخته السعودية. فهذا المذهب لم يكن منذ نشأته إلا مذهب قتال. تكفير عقائدي أولاً وقتال ثانياً. هكذا نشأت الدولة السعودية، وهذا هو يديدها حتى اليوم.

١١ - دعوته لخطف شخصيات مهمة لافتداء المجاهدين. يقول: (المفاداة بأسرى الكافرين أي بأن نأسر من الكفار وبالذات الرموز المهمة ثم نطالب بفكاك أسرائنا مقابل فك أسراهم يعني مثلاً يؤسر بعض الجنرالات من الأمريكان أو السفراء والضباط). فهو يرى أنه في حرب، يجوز فيها ما يجوز للعدو نفسه، بما في ذلك خطف المسؤولين السعوديين من الأمراء الكبار، أن أتيحت الفرصة.

الله. والآخرين يعطون التفصيل على وجه علمي: بأن الدولة زائلة لأن سنن الله في الكون تقتضي زوالها، فأخطأوا وأمرأضها، وفساد القائمين عليها، والظلم المنتشر، والحقوق المقتضية، كلها تؤدي إلى ذلك الإنهيار. فيما يقول المثقفون بأن الدولة معرضة فعلاً للإنهيار، لأن الوحدة الوطنية ضعيفة، والهوية الوطنية غير موجودة، والتمييز على أساس طائفي أو مناطقي يشعل المرارة في النفوس ويفسح الطريق لدعوات الانفصال للنمو بحيث أغرى ذلك الدول الأخرى على تفكيك السعودية، المسيطر عليها مناطقياً (نجد).

وبناء على توقع الإنهيار ومشهده القادم، حث فارس الزهراني المواطنين أمثالته بالإستعداد للوضع المتوقع وحماية النفس. يقول: (نوصي الجميع بالاستعداد للقفوضي والتوحيش القادم بالسلاح والتسليح والتسوين والتخزين والبدء بالأعداد والتعود على شغل العيش وشراء المستلزمات).

٩ - عدم اعتراف الزهراني بالجنسية السعودية واستبدال إسم المملكة السعودية بلفظ الجزيرة العربية. وهذا ليس جديداً ولا هو أول من قال به. فالكثيرون يشمنزون من نسبة البلاد والمواطنين إلى العنائلة المالكة (سعودي، وسعودية). والمملكة هي الدولة الوحيدة في العالم التي تنسب أبناءها إلى عائلة مالكة. أما الجنسية السعودية، فهذه رؤية تشمل عدداً غير قليل من المتدينين، الذين لا يعترفون بالحدود بين الدول الإسلامية وهي حدود صنعها الإستعمار أي أن الدولة القطرية الحديثة التي صنعها المستعمر عشية الحرب العالمية الأولى، لم تكن ذات جاذبية - ولا تزال. فرفض الجنسية والولاء على أساس قطري يناقض الجامعة الإسلامية والوحدة الإسلامية. ولم يزل عدد من المفكرين الإسلاميين مشغولين بهذا الأمر حتى هذا اليوم. وما يقوله الزهراني وغيره من السلفيين، إنما يحوي إنكاراً للدولة القطرية السعودية، وهو يفضل الدولة الدينية الواسعة - مفتوحة الحدود. في حين يرى القوميون العرب ذات الشيء، ولكن على أساس (القومية العربية) التي يدخل في مكوناتها الإسلام.. أي على أساس أن العرب أمة واحدة، وأن الحدود من صنع الإستعمار. هذا رأي شائع على أية حال، ولربما وجدنا ما يعضده حتى من نصوص المناهج التي تدرس في السعودية.

١٠ - ادعائه بأن السلفية الحقبة هي سلفية القتال، وكل سلفية عدا تلك هي سلفية

الأوقات عن الخروج على الحاكم الكافر وتغييره، فلا يعني هذا أن يتركوا تكفيره، بل هذا حكم شرعي يستطيعونه).

٣ - دعوته إلى ضرورة بناء تنظيمات مسلحة لقلب الأنظمة الحاكمة. يقول: (بناء تنظيمات مسلحة، قادرة على الترقى عن مرحلة شوكة النكاية إلى شوكة التمكين).

٤ - الحوار الوطني انهزام وضلال، والوطنية عقيدة كفرية. يقول: (يجب التحثية على ضلال دعوة بعض القادة بوجوب الحفاظ على النسيج الوطني، أو اللحمة الوطنية، أو الوحدة الوطنية، فعلاوة على أن هذا القول فيه شبهة الوطنية الكافرة، إلا أنه يدل على أنهم لم يفهموا قط الطريقة السننية لسقوط الحضارات وبنائها).

٥ - اعتبار من اغتال السادات بطلاً من أبطال الإسلام. ويصفهم بالأبطال الخمسة. فهو يؤيد تكفير السادات، ويؤيد قتله غيلة. وهذا رأي كثير من المتدينين وغير المتدينين في العالمين العربي والإسلامي.

٦ - اعتباره ما جرى لطالبان ليس هزيمة بل هو تكتيك، وأنها دولة الخلافة يقول: (ما جرى لدولة الإسلام في أفغانستان فهو بالمقاييس العسكرية ليس بهزيمة بل هو تكتيك تقتضيه المرحلة: إن من المعروف لدى كل متابع لأفغانستان أنهم إنما انتصروا على الاتحاد السوفيتي بعد توفيق الله عز وجل لهم بهذا النوع من الحروب - حرب العصابات).

٧ - ويرى فارس آل شويل الزهراني بأن مسيرة الجهاد في السعودية ضد نظام الحكم متواصلة وأن المتعاطفين كثر. في حين ترى الحكومة أن هؤلاء مجرد (شرذمة قليلون) وأنهم مجرد (قشة ضالة). والزهراني لا بد يدرك حجم التعاطف مع زملائه، وحجم الكره المتصاعد للحكم السعودي، فهو قريب من التيار الرسمي، بل كان واحداً منه، وهو يلحظ التغييرات الطارئة عليه نفسياً وفكرياً. ومما لا شك فإن ما يقوله الزهراني أقرب إلى الصدق من دعاوى الحكومة وإعلامها. يقول: (مسيرة الجهاد في صعود وتبلور ونمو، وما يقال في وسائل الإعلام ليس بصحيح، فالأعداد التي انضمت لمسيرة الجهاد زادت بنسبة كبيرة جداً).

٨ - ويعتقد الزهراني بأن الدولة السعودية في طريقها إلى النهاية. وهذا رأي يقول به الكثير من المواطنين والصلحين السياسيين في داخل المملكة وخارجها، وإن اختلفت المقاربات، والرؤى حول الأسباب، فالتيار السلفي يرى أن الدولة زائلة بسبب بعدها عن

## هيومن رايتس ووتش في تقريرها عن أوضاع العمال الأجانب في السعودية (يوليو ٢٠٠٤)

### أحلام مزعجة

## استغلال العمال المهاجرين وانتهاك حقوقهم في السعودية

### استغلال العمال

يتضمن كل فصل من فصول التقرير شهادات من العمال المهاجرين الذين دخلوا المملكة بصورة قانونية، ملتزمين تمام الالتزام بتعليمات الحكومة السعودية. وكان كثيرون منهم قد دفعوا مبالغ باهظة لشركات توظيف العمالة في بلدانهم الأصلية للحصول على تأشيرات عمل قانونية، الأمر الذي جعلهم في كثير من الأحيان يتحملون ديونا طائلة أو يبيعون ممتلكاتهم لتدبير التكلفة المالية اللازمة. وغرر وصولهم إلى المملكة، وجدوا أنفسهم تحت رحمة الكفلاء القانونيين وأرباب العمل الفعليين الذين يتمتعون بسلطة فرض ظروف عمل قمعية عليهم، في غياب واضح للإشراف الحكومي الفعال. ولما كان هؤلاء العمال لا يعرفون حقوقهم، أو يحجمون عن الجهر بالشكوى مخافة أن يفقدوا أعمالهم، فقد تعرض أغلبيتهم لاستغلال فادح في مجال العمل.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، أجرينا مقابلات شخصية مع عمال مهاجرين من بنغلاديش كانوا يضطرون إلى العمل ما بين عشر ساعات واثنى عشرة ساعة يوميا، وأحيانا طوال الليل دون تقاضي أجر عن ساعات العمل الزائدة، وذلك في إصلاح مواسير المياه تحت الأرض في بلدية تبوك. ولم يحصل هؤلاء على رواتبهم في الشهرين الأولين فاضطروا للاستدانة من مواطنيهم لشراء الطعام. وقال مهاجر هندي إنه كان يتقاضى ١٣٣ دولاراً في الشهر ويعمل ١٦ ساعة يوميا في المتوسط في مدينة حائل. وقال مهاجر من الفلبين إنه كان يعمل من ١٦ إلى ١٨ ساعة يوميا في مطعم في الهفوف، إلى أن يستبد به التعب لدرجة أن يشعر وكأنه "متخلف عقليا"، على حد قوله. وذكر مهاجر من بنغلاديش كان يعمل جزارا في الدمام أن صاحب العمل أجبره على

مغادرة المملكة دون دفع راتبه المتأخر عن ستة أشهر كاملة.

### العاملات المهاجرات

كانت بعض النساء اللاتي قابلناهن لا زلن يعانين من الصدمة من جراء تعرضهن للاغتصاب والانتهاك الجنسي على أيدي مخدوميهن السعوديين، فلم يستطعن قص رواياتهن دون إظهار الشعور بالغضب أو اليكاء. ونظرا لتعودهن على حرية الحركة في بلادهن، فقد وصفت هذه النساء وغيرهن الأبواب المغلقة في الرياض وجدة والمدينة والدمام التي كانت تجعلهن في واقع الحال كالمسجونات داخل الورش والبيوت والمساكن المقامة على طريقة غنابر النوم التي توفرها لهن شركات توظيف العمالة من الباطن. ويسبب العيش تحت وطأة هذه القيود القسرية أو العزلة الشديدة يصبح من الصعب أو من المستحيل على هؤلاء النساء طلب النجدة أو الإفلات من ظروف الاستغلال والانتهاك والسعي للحصول على تعويضات قانونية.

وقد علمنا أن مئات من الأسويات اللاتي يتقاضين أجورا زهيدة نظير القيام بأعمال النظافة في مستشفيات جدة يعملن ١٢ ساعة يوميا بدون طعام أو فترة راحة، وأنهن يعشن حبيسات غنابر النوم في غير أوقات العمل. كما أخبرتنا بعض الحائكات الماهرات من الفلبين أنهن غير مسموح لهن بمغادرة متجر الملابس النسائية الذي يعملن به في المدينة ١٢ ساعة يوميا، وأنه يحظر عليهن مخاطبة العميلات والمالكين السعوديين إلا بكلمات قليلة.

وأفادت العديد من النساء اللاتي يعملن خادما في مدن شتى عبر أنحاء المملكة أنهن يعملن ١٢ ساعة يوميا أو أكثر، ومعظمهن يعشن حبيسات في البيوت على مدار اليوم، بأمر من مخدوميهن

الخصوصيين، في عزلة عن العالم الخارجي. ووصفت امرأة فلبينية لم يكن مخدوموها في الدمام يعطونها ما يكفيها من الطعام أنها طلبت العون من السائق الهندي لدى تلك الأسرة، الذي كان ممنوعا عليها الكلام معه، وأنها كانت تكتب قوائم حاجياتها وتلقيها من النافذة للسائق، الذي يقوم بشرائها و"توصيلها" إليها بإلقاء العبوات على سطح المنزل لتلتقطها من هناك. وقالت فلبينية أخرى كانت تعمل لدى أسرة في الدمام إنها كانت تراقب دائما بوابة البيت الأمامية المغلقة في انتظار فرصة للهروب بعد أن اغتصبها مخدومها في يونيو/حزيران ٢٠٠٣.

### انتهاكات حقوق الإنسان في إطار نظام القضاء الجنائي

تعرض بعض العمال المهاجرين لمعاملة مروعة في إطار نظام القضاء الجنائي السعودي، وفي حالة المهاجرين الذين أعدموا بعد محاكمات جائرة ليست من الشفافية في شيء، كانت الأسر، التي مازالت تتجرع غصص الكرب والحزن على أبنائها، هي المصدر الذي استقينا منه المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع.

وفي كثير من الحالات، لم يكن المحكوم عليهم بالإعدام يعلمون بالحكم، ولم تكن سفاراتهم تبلغ إلا بعد تنفيذ الأحكام. وقال دبلوماسي هندي في مقابلة تليفزيونية في عام ٢٠٠٣ "إننا لا نتلقى أية معلومات مسبقة قبل إعدام مواطنينا الهنود، بل نعرف هذه المعلومات عموماً من الصحف المحلية بعد الإعدام".

وفي حالات الإعدام الموثقة في هذا التقرير، لم ترد الجثث إلى الأهالي، وأخير الأقارب منظمة هيومن رايتس ووتش أنهم لم يتلقوا أي معلومات رسمية عن مكان رفات ذويهم في المملكة العربية السعودية.



وجدير بالذكر أن هناك عدداً غير محدد من الأجانب محكوماً عليهم بالإعدام في المملكة، ولم ينفذ فيهم الحكم بعد. وتحاط التفاصيل الخاصة بمحاكماتهم والأدلة المقدمة لإدانتهم بستر من السرية وكأنها من أسرار الدولة العليا.

ولا زالت المملكة العربية السعودية تنتهك بالتزاماتها المنبثقة من المعاهدات المبرمة في ظل القانون الدولي والمحلي. ومع ذلك فالمسؤولون القنصليون لا يخطر ببالهم بالقبض على مواطنيهم؛ كما أن المشتبه فيهم جنائياً لا يبلغون بحقوقهم التي يكفلها لهم القانون. ويتزّل محققو وزارة الداخلية صنوف التعذيب بالمشتبه فيهم، دون أن ينالوا أي عقاب على أفعالهم التي يرتكبونها وراء ستار الحيز الانعزالي الطويل الأمد، بغية انتزاع اعترافات يمكن أن توصف بمصادقتها بأنها واهية على أفضل تقدير. وقد أخير عدد من العمال المهاجرين هيوين رايتس ووتش أنهم أجبروا على توقيع اعترافات لا يستطيعون قراءتها، وذلك تحت وطأة التهديد بمواصلة تعذيبهم. ووصف لنا خياط هندي عمره ٢٣ عاماً كيف تعرض للضرب على مدى يومين في حبس الشرطة؛ وفي اليوم الثالث أعطاه المحققون صفحتين مكتوبتين بخط اليد بالعربية، وأمره بتوقيع اسمه ثلاث مرات على كل صفحة منها. وقال "كنت خائفاً جداً، فلم أجروا أن أسأل عن هذه الأوراق وما كتب فيها".

وتعد روايات المهاجرين عن محاكماتهم أمام المحاكم الشرعية بمثابة دليل على وجود نظام قضائي لا يتفق مع المعايير المعتمدة دولياً للإنصاف القضائي. فلم يكن من بين من قابلناهم من أئمتهم له المساعدة القانونية قبل محاكمتهم، أو من تمكن أن توكيل محام يتولى الدفاع عنه عند مثوله أمام المحكمة. وقال لنا أحد العمال الهنود المهاجرين إن قاضياً رماه بالكذب مراراً عندما رد على أسئلته في أثناء المحاكمة. وذكر عامل فلبيني، كان قد سجن خمس سنوات قبل مثوله أمام المحكمة للمرة الأولى، أن قاضياً حكم عليه بالجلد ٣٥٠ جلدة لأن المحققين انتزعوا منه اعترافاً كاذباً. وبرر القاضي هذا العقاب البدني بأن الاعتراف القسري الذي انتزع بالتهديد والتعذيب لم يكن صحيحاً. وكشفت المقابلات التي أجريناها مع المهاجرات في سجن النساء بالرياض أن معظمهن لم يبلغن بحقوقهن، ولم يفهمن الأساس القانوني للقبض عليهن. ولم يعرفن وضع قضايهاتهن، ولم يستطعن الاستعانة بمحاميين أو غير ذلك من أشكال المساعدة القانونية.

## ضرورة اتخاذ إجراءات حكومية

تؤكد الروايات التي يضمها هذا التقرير على الحاجة الملحة لاعتراف الحكومة السعودية بأن قوانينها ولوائحها تسهل استغلال وانتهاك العمال المهاجرين المستضعفين، وعلى ضرورة إصلاح قوانينها وممارساتها بناءً على ذلك. وسوف نورد فيما يلي بعض التوصيات الرئيسية في هذا الصدد، بينما يضم الفصل التاسع مجموعة كاملة من التوصيات الموجهة لمسؤولي الحكومة السعودية والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي.

ومن أكبر الجوانب المأساوية في هذه الأوصاف أن العديد من المهاجرين يتقبلون الاستغلال والحرمان من حقوقهم في صمت لأنهم يعتبرون أنهم لا حيلة لهم ولا سبيل أمامهم للانتصاف الفعال. وهؤلاء العمال يأتون إلى المملكة العربية السعودية وهم يجهلون الحقوق التي يكفلها لهم القانون السعودي، أو لا يعرفونها إلا لاسماً، مثلما يجهلون الإجراءات التي يمكن اتخاذها في حال تعرضهم للظلم أو الإساءة.

وهذه مشكلة يجب على حكوماتهم معالجتها، ومن سبل ذلك التوعية الفعالة والموسعة لهؤلاء العمال قبل سفرهم إلى السعودية. لكن حكومة المملكة العربية السعودية تتحمل المسؤولية الأساسية في تعزيز واحترام حقوق الجاليات المهاجرة الضخمة في المملكة على نحو أكثر حزماً وقوة وعلانية. تمشياً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، وعلى السلطات أن تقدم بياناً واضحاً بالحقوق المكفولة تحديداً للعمال المهاجرين، في ظل قوانين المملكة ولوائحها. وعليها أن توضح الواجبات القانونية المفروضة تحديداً على الكفلاء وأرباب العمل، وإعداد قائمة شاملة بالممارسات غير القانونية، وإعطاء تعليمات مفصلة عن كيفية قيام العمال بالإبلاغ عما قد يتعرضون له من الانتهاكات ومكان التبليغ. ويجب أن تكون هذه المعلومات عملية، لا نظرية، ويجب أن تستند إلى الانتهاكات المحددة التي يمكن أن يتعرض لها المهاجرون، مثل تلك المشار إليها في هذا التقرير، وأن تقدم تعليقات ونصائح يعتد بها في هذا الصدد. كما يجب ترجمة هذه المعلومات إلى لغات البلدان الأصلية للعمال المهاجرين، وتقديمها لكل عامل فور وصوله إلى المملكة كإجراء روتيني من إجراءات الهجرة. كما يجب على الحكومة أن تجد سبلاً أخرى لتوصيل هذه المعلومات إلى الجاليات المهاجرة في شتى أنحاء المملكة باعتبار ذلك دليلاً آخر على التزامها بحماية حقوقهم على

## نطاق واسع.

كما يجب على السلطات السعودية أيضاً أن تعترف بأن الكثيرين من العمال المهاجرين يخشون الإبلاغ عما يلاقونه من سوء المعاملة خوفاً من إغصاب كفلائهم أو أصحاب العمل بحكم الواقع، مما يجبر عليهم وبالعقاب انتقاماً منهم، ويقفدهم وظائفهم. ويجب على مسؤولي الحكومة اتخاذ ما يلزم من خطوات للاتصال مباشرة بالعمال المهاجرين في المملكة، باستخدام كل السبل المتاحة، بما في ذلك الوسائل المذاعة والصحافة المطبوعة للإعراب عن تأكيدهم على أن أحداً لن يفقد وظيفته ولن يتعرض للترحيل الفوري إذا ما تظلم من الممارسات غير المشروعة من ظروف العمل التي تنطوي على انتهاكات لحقوق العاملين<sup>(١)</sup>.

وتقول الحكومة السعودية إنها تخطط لتخفيض عدد العمال الأجانب بنسبة ٥٠٪ على مدى العقد القادم. إلا أن هذا الهدف لا يقلل من الضرورة الملحة على الدولة لمعالجة استغلال العمال المهاجرين الموجودين الآن في المملكة، ولوضع حد للممارسات التمييزية التي تقلص من حقوقهم بشدة في ظل القانون السعودي. وحتى لو تحقق تخفيض العمالة الذي تخطط له الحكومة خلال عشر سنوات، فلا يزال يتعين على المملكة بموجب القوانين المحلية والدولية أن تحمي حقوق هؤلاء العمال المهاجرين الباقين فيها. وإذ لم تتخذ السلطات السعودية إجراءات جادة لمعالجة أنماط انتهاك حقوق العمال المهاجرين، فسوف تظل القضية موضع التحقيق والتحقيق، وستظل موضوعاً على جداول أعمال منظمات حقوق الإنسان الدولية ومنظمات حقوق المهاجرين غير الحكومية في البلدان الأصلية وانتقادات منظمات حقوق المرأة ومنظمات حقوق الإنسان في العالم الإسلامي وخارجه.

وجدير بالذكر أن هناك شعوراً عاماً يسود في المملكة وفي غيرها من دول الخليج بالعاطف مع محنة العمال المهاجرين، ليس أقله أن أعلى سلطة دينية إسلامية في المملكة، وهو المفتي الأكبر الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، قد اعترف بأن المهاجرين يعانون "من الاستغلال والقمع"<sup>(٢)</sup> وتضمنت تصريحات له نشرتها الصحيفة السعودية اليومية "المدينة" عام ٢٠٠٢ قوله "إن الإسلام لا يسمح بهضم حقوق العمال بغض النظر عن دينهم... فكما نطالبهم بأداء واجباتهم فعلياً أن نفي بواجبنا وأن نلتزم بشروط التعاقد". وانتقد المفتي الأكبر ترهيب العمال الأجانب قائلاً إن حجب رواتبهم أو التأخر في سدادها مع تهديدهم بالترحيل "ليس أمراً مشروعاً،

ويمثل نوعاً من الغش". وأفتى بأن الإسلام يحرم "ابتزاز العمال (الأجانب) وتهديدهم بالترحيل إذا رفضوا شروط أرباب العمل المخالفة للعقد".

وشمة مثال آخر نجده في دولة البحرين المجاورة حيث ينظم مركز البحرين لحقوق الإنسان، وهو منظمة غير حكومية، حملة لرفع مستوى الحماية للخدمات، حيث وصف أحد مسؤولي المركز هؤلاء النساء في عام ٢٠٠٣ بأنهن "الأكثر تعرضاً للانتهاك من بين القوى العاملة بأكملها"، واتهم الحكومة بأنها لا تتخذ ما يكفي من خطوات لكسر أسفاد الاستغلال التي تقيدهن". وحث المركز منظمات المجتمع المدني في البحرين، ومن بينها منظمات حقوق المرأة، على الاهتمام بهذه القضية (٣).

### المُنتَهِج

جمعت الشهادات الواردة في هذا التقرير من مقابلات شخصية مع عمال مهاجرين من بنغلاديش والهند والفلبين بعد عودتهم إلى بلادهم من المملكة العربية السعودية، وبعضهم عاد منذ عهد قريب في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣. وقد اضطرت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى إجراء بحثها حول هذا الموضوع خارج السعودية لأن المملكة ظلت حتى وقت كتاب التقرير مغلقة أمام باحثي منظمات حقوق الإنسان الدولية.

وقد اخترنا بنغلاديش والهند والفلبين لإجراء البحث الميداني لعدة أسباب.

أولاً: أن العمال المهاجرين من هذه البلدان الثلاثة من أكبر الجاليات المهاجرة في المملكة العربية السعودية. ففي عام ٢٠٠٣ قدرت الحكومة السعودية أن هناك ما يتراوح بين مليون و٩.٥ مليون من الهنود في المملكة إلى جانب نفس العدد من مواطني بنغلاديش. وأفادت حكومة الفلبين في العام نفسه بأن أكثر من ٩٠٠ ألف من مواطنيها يعملون ويعيشون في المملكة.

ثانياً: أن هذه البلدان تمثل التنوع الذي كنا نبحث عنه بين من أجرينا معهم المقابلات الشخصية، حيث يشمل العمال الذين ترد رواياتهم في هذا التقرير مسلمين من بنغلاديش وهندوساً ومسلمين من الهند ومسيحيين ومسلمين من الفلبين.

وقد تبين لنا أن المهاجرين الفلبينيين هم الأقل حظاً من التعليم، وأنهم عادة ما يكونون شباناً غير مهرة من الريف يتقاضون أقل الأجور التي سجلناها في السعودية. كما أجرينا مقابلات مع مهاجرين هنود في المدن

الكبرى والصغرى والقرى الزراعية في الريف في كيرالا، وهي ولاية صغيرة في جنوب غرب الهند تعدادها نحو ٢٣ مليون نسمة وتقع على ساحل المالبار بين المحيط الهندي وبحر العرب. وأغلب المهاجرين من كيرالا قد تلقوا قسطاً من التعليم يتفق حظ نظرائهم البنغلاديشيين، ويعملون في مجموعة أوسع من وظائف العمال المهرة وغير المهرة. أما المهاجرون من الفلبين فيتمتعون بأعلى مستوى من التعليم، ومنهم نساء تلقين قسطاً من التعليم الجامعي ويتقاضين رواتب تصل إلى ٢٠٠ دولار في الشهر عن العمل خادماً في المنازل. أما معظم الرجال الفلبينيين الذين أجرينا مقابلات معهم فكانوا من العمال المهرة، من الميكانيكي إلى المهندس، ويتقاضون أعلى الرواتب النسبية. وعلى الرغم من هذا المزيج المتنوع من العمال المهاجرين، فقد سجلنا وجود مشاكل متشابهة بدرجة مدهشة، بغض النظر عن الجنس والعرق والديانة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، ومن بينها نمط انتهاكات حقوق الإنسان في القضاء الجنائي بالمملكة.

وتبين الموضوعات التي يغطيها هذا التقرير أن أفضل سبل التوثيق الشامل للظروف التي يواجهها العمال المهاجرون في المملكة العربية السعودية هي إجراء الأبحاث داخل المملكة. فبالإضافة إلى مزية التحدث مباشرة مع المسؤولين والكفلاء وأصحاب العمل، فإن هذا الأبحاث تسمح لنا بمقابلة عدة آلاف من المهاجرين والمهاجرات في السجون ومراكز الترحيل بالمملكة أصحاب القصص التي تحتاج لمن يسمعها ويرويها.

جدير بالذكر أن هناك عدداً غير محدد من العمال المهاجرين الذين حكم عليهم بالإعدام، وما زالوا ينتظرون التفتيش. ويتبعي هنا السماح للمحققين المستقلين في مجال حقوق الإنسان بالتحدث إلى هؤلاء المحكوم عليهم، بشأن التحقيقات والمحاكمات التي مروا بها. كما أن هناك أكثر من ٣٠ من مكاتب العمل الحكومية في شتى أنحاء المملكة يرفع إليها بعض العمال شكوى عن ظلم أصحاب العمل لهم، إلى جانب "المالاجي" التي يمكن أن يحمي بها المهاجرون الذين يتعرضون للانتهاكات.

جدير بالذكر أننا غيرنا في هذا التقرير أسماء العمال المهاجرين الذين أجرينا المقابلات معهم، حفاظاً على سلامتهم، إذا ما قرروا العودة إلى المملكة العربية السعودية، وحفاظاً على سلامة أقربائهم الذين كانوا لا يزالون في المملكة وقت إجراء المقابلات. وتحفظ منظمة هيومن رايتس ووتش

بأسماؤهم الكاملة رجالاً ونساء. والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة هو حالات العمال المهاجرين الذين أعدموا أو حكم عليهم بالإعدام: ففي هذه الحالات فقط نذكر الأسماء الحقيقية.

وفي وقت كتاب هذا التقرير كانت المباحثات دائرية بين منظمة هيومن رايتس ووتش والحكومة السعودية حول السماح للمنظمة بالدخول إلى المملكة بغرض إجراء بحوث في مجال حقوق الإنسان. وقد تمكن وفد رسمي من المنظمة من دخول البلاد مرة واحدة فقط، في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣. وخلال هذه الزيارة التي اقتصرت على أسبوعين، التقى ممثلونا في الرياض مع العديد من كبار مسؤولي الحكومة إلى جانب العديد من المحامين والصحفيين وأساتذة الجامعة وغيرهم من المهنيين السعوديين وأعضاء مجلس الشورى (الذي يضم ١٢٠ عضواً). لكن الصلاحيات المحددة لهذه الزيارة لم تكن تتضمن إجراء بحث ميدانية.

وبدون السماح لمنظمة حقوق الإنسان بدخول المملكة، تبقى السعودية على قائمة البلدان المغلقة أمام إجراء بحث في ميدان حقوق الإنسان.

أما المنهج البديل المستخدم لإعداد هذا التقرير فبين للحوكمة السعودية أن منظمة هيومن رايتس ووتش - على الرغم من الوقت والتكلفة الإضافية التي تكبدتها - مستعدة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، حتى إذا منعت من دخول المملكة. إلا أننا فضل العمل بطريقة أكثر انفتاحاً ومباشرة بالتعاون النشط مع الحكومة، ونأمل أن يتفهم كبار المسؤولين الحكوميين مزايا هذا المنهج، وأن يفتحوا أبواب المملكة للباحثين من هيومن رايتس ووتش وغيرها من منظمات حقوق الإنسان الدولية.

### توصيات أساسية

تشير أحدث المعلومات الصادرة من وزارة العمل السعودية إلى أن عدد المغتربين والمغتربات في المملكة يصل إلى ٨.٨ ملايين نسمة، أي زهاء ٥٠٪ من إجمالي تعداد السكان الأصليين (انظر الفصل الأول). ويقدم هذا التقرير توثيقاً موسعاً لأنواع القائمة من استغلال العمال وانتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها العمال الأجانب في المملكة. ويلاحظ أن العدد الكبير من الجاليات المغتربة في السعودية وخطورة المشاكل التي كثيراً ما يواجهونها تتطلب إجراءات تصحيحية شجاعة ومبتكرة من جانب الحكومة. ونورد في الفصل التاسع من هذا

التقرير التوصيات المفصلة التي تقدمها هيومن رايتس ووتش إلى الحكومة السعودية ووزاراتها المتعددة وغيرها من الأجهزة المعنية الدولية والإقليمية.

ومن بين توصياتنا الرئيسية إلى حكومة المملكة العربية السعودية ما يلي:

١. الشروع في إجراء تحقيق وطني علني وشامل ومستقل في أوضاع العمال المهاجرين في المملكة.

وجدير بالذكر أن السلطات السعودية لم تقوم بتقييم شامل علني للقوانين التي يولجها العمال المهاجرين في المملكة. ولذا فإن هناك وعي رسمي وعلني محدود لطبيعة ومدى المشكلة. ووفقاً لذلك فإن منظمة هيومن رايتس ووتش تؤكد على ضرورة قيام صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، النائب الأول لرئيس الوزراء وقائد الحرس الوطني، بتعيين لجنة ملكية مستقلة ومحايدة لبحث المشاكل والانتهاكات الخطيرة التي يولجها المهاجرون من النساء والرجال يومياً، وتقديم تقارير عنها.

وفي إطار صلاحياتها، يجب أن تعقد هذه اللجنة جلسات عامة في كل المدن الكبرى عبر أنحاء المملكة، يدعى إليها العمال المهاجرون وأسرهم ومحاموهم للشهادة، إلى جانب المنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية ذات الخبرة في مجال قضايا العمال المهاجرين وحقوقهم.

وتلتزم اللجنة قانوناً بالانتهاء من تحقيقاتها في المدة الزمنية المحددة، وبالإعلان عن نتائجها وتوصياتها على الملأ.

٢. اتخاذ إجراءات فورية لإبلاغ كافة العمال المهاجرين في المملكة بحقوقهم في ظل القوانين السعودية والدولية.

يوضح هذا التقرير أن عدد كبير من العمال المهاجرين لا يعلمون الحقوق المتاحة لهم تحت القانون الموجود حالياً. ولذا فإنه من الضروري أن تبذل جهوداً حكومية مكثفة لإبلاغ العمال المهاجرين بحقوقهم خاصة وأن هؤلاء العمال يواجهون عادة عقبات لغوية ويقسمون بالمملكة لسنوات معدودة فقط. ينبغي على الحكومة السعودية أن تفرض بمرسوم ملكي "شريعة حقوق" نافذة بخصوص العمال الأجانب. ويجب أن يتم الإعلان عن هذه الشريعة على نطاق واسع في المملكة، باستخدام وسائل الإعلام المذاعة والمطبوعة وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيري. وينبغي أن يتم إصدار المرسوم بالتزامن بالعربية وبكل اللغات الأخرى التي تنطق بها بلدان الجاليات الرئيسية للعمال

المهاجرين إلى المملكة، وهي الأردنية والهندية والماليزية والبنغالية والبهاسا الإندونيسية والتجالوج والسنتالية.

ويجب أن توضح "شريعة الحقوق"، بصيغة شاملة ومفهومة، كل الحقوق الممنوحة للعمال المهاجرين في ظل قوانين المملكة ولوائحها. وينبغي أن تصبح الشريعة أداة توعية عملية للعمال وأصحاب العمل على حد سواء، وأن تبذل الغموض القانوني وغيره من الأمور الغامضة التي تفضي إلى إساءة المعاملة.

٣. فرض عقوبات كبيرة على أصحاب العمل والكفلاء السعوديين الذين يستغلون العمال المهاجرين ويعرضونهم للمخاطر.

تنفيذاً للالتزامات القانونية الدولية الواقعة على عاتق المملكة العربية السعودية، ينبغي النص تحديداً على أن العمل القسري أو الإكراهي يعتبر جريمة في ظل القانون المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي فرض عقوبات كبيرة على أصحاب العمل الذين يجبرون جوازات السفر وتصاريح الإقامة عن العمال المهاجرين، وعلى من يتقاضون رسوماً غير قانونية لاستخراج وثائق الهجرة الرسمية.

٤. وضع ضمانات حماية شاملة في إطار قانون العمل المحلي.

من أوجه الخلل التي ينبغي على الحكومة السعودية معالجتها بصورة عاجلة غياب ضمانات قانونية لحماية النساء والرجال العاملين في الخدمة المنزلية والأعمال الزراعية في المملكة؛ فهؤلاء محرومون حتى من ضمانات حماية العمال المحدودة والقاصرة المطبقة حالياً في ظل القانون السعودي. ويجب أن تشمل ضمانات قانون العمل بالمملكة كل العمال المهاجرين بصرف النظر عن كونهم إنساناً أو ذكوراً، أو عن توصيف عملهم مهما كانت أعمالهم تعتبر أعمالاً وضيعة.

٥. إنهاء الحجز القسري للعمال المهاجرين على الأجهزة التنفيذية بالحكومة وعلى مجلس الشورى اتخاذ خطوات تشريعية فورية ضماناً لعدم حجز أي عاملة مهاجرة ضد رغبتها في مواقع العمل أو الإقامة العامة أو الخاصة. ويجب نشر تعليمات بهذا الخصوص على وجه عاجل والإعلان عنها على نطاق واسع إلى الجمهور السعودي باستخدام كل وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة وغيرها. ويجب أن تنص هذه التعليمات على فرض عقوبات كبيرة على أصحاب العمل الذين يستمرون في هذه الممارسات، مع تقديم تعويضات منصفة بالتساوي للضحايا، بما يتناسب مع طول

مدة حجزهم وقسوتها.

٦. إنهاء سجن النساء والأطفال بسبب الحمل "غير الشرعي".

القيام على وجه السرعة بوضع حد للقبض على السعوديات والمهاجرات اللاتي يحملن برغبتهم أو بسبب تعرضهن للعنف الجنسي، ووضع حد لسجنهن هن وأطفالهن؛ وينبغي الإفراج فوراً عن النساء والأطفال الموجودين في السجن حالياً وتقديم الخدمات الاجتماعية لهن، وغيرها من خدمات الدعم حسب الحاجة.

٧. معالجة المثالب الخطيرة في نظام القضاء الجنائي السعودي على وجه السرعة. يجب التوفيق فوراً بين ممارسات القبض على الأشخاص واحتجازهم في تتبعها ووزارة الداخلية ونصوص اتفاقية فيينا الخاصة بالعلاقات القنصلية.

فأى شخص يقبض عليه في المملكة للاشتباه في اقترافه جريمة جنائياً يجب إخطاره بحقوقه التي تكفلها له قوانين المملكة، بما في ذلك الحقوق المنصوص عليها والمكفولة في ظل قانون الإجراءات الجنائية الجديد. ويجب توصيل هذه المعلومات شفويًا وكتابيًا باللغة التي يفهمها المشتبه فيهم.

ومن الضروري وجود إشراف قضائي فعال على العاملين بوزارة الداخلية. ويجب على السلطات اتخاذ إجراءات فورية ضماناً للرقابة القضائية على التحقيق مع كافة المشتبه فيهم، بغرض إنهاء الممارسات مثل التحقيقات التي تشتمل على انتهاكات، ومثل التعذيب وانتزاع الاعترافات قسراً.

وعلى السلطات أن تنشر معلومات تفصيلية عن جميع الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام في المملكة، والذين ينتظرون التنفيذ، سواء من المواطنين السعوديين أو الأجانب. ويجب إيقاف تنفيذ كل أحكام الإعدام حتى يتقرر بصورة مستقلة ما إذا كان المتهم قد عذبوا أم لا، وما إذا كانت اعترافاتهم قد انتزعت منهم بالإكراه أم لا.

١- سلطان الدوسري: "الحكومة تتوقع تخفيض العملة المقترية بنسبة ٥٠٪ خلال عشر سنوات". عرب نيوز، الخامس من فبراير/شباط ٢٠٠٤.

٢- "رجل دين سعودي يدعو إلى حقوق العمال". قناة بي بي سي الإخبارية الدولية، الثالث من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢. وكالة الأنباء الفرنسية "مفتي السعودية يحذر أصحاب الأعمال من تقص العهدين"، الثاني من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢.

٣- ميرا رافي: "المنظمات النسائية غير الحكومية وأجهزة حقوق الإنسان يجب أن تكون أكثر اهتماماً برصد أوضاع العمل"، بحرين تريبون، ٢٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٢.



أضواء على ..

## تاريخ مفاتيح الكعبة المشرفة



مغطاة بالقماش، جرى إعدادها مسبقاً، حتى يتمكن جميع الحاضرين في الاحتفال من مشاهدتها والنظر إليها. ثم يركب الجميع جيادهم وقد تصدرهم أغا دار السعادة والى جواره الكتخدبا بك حاملاً المفاتيح في الصينية الباب الهمايوني (في قصر طوب قابي)، ومنه إلى الباب الأوسط حيث ينزلون هناك المروغة باسم (غرفة البردة الشريفة) أو في مكان آخر من القصر. وعند

الوصول إلى باب السعادة يعلن السلطان عن استقباله لأغا دار السعادة ويقبل المفاتيح ثم يجلس على كرسي العرش الذي وضع له هناك ويمر من أمامه للتهنئة: رجال الدولة وأغوات الأندرون (القائمون على إدارة شئون البلاط العثماني) وأغوات الانكشارية (أي كبار قوادها) والعلماء ورؤساء البوابين (أي رجال الحرس السلطاني والمشرّفون على دخول وغروب الناس من وإلى القصر) وأغوات الركاب (وهم رجال المعية السلطانية الذين كانوا يسيرون في الموكب إلى جوار السلطان)، كل حسب ترتيب وظيفته وتبعاً لنظام البروتوكول. وهذه المسيرة التي تصور لنا طريقة وصول المفاتيح إلى مصر طوب قابي كانت تبدأ في بعض الأحيان من أماكن أخرى أيضاً. فقد كانت المفاتيح تصل أحياناً إلى الميناء المعروف بإسـم (وزير إسكـله سي) أي ميناء الوزير حيث تبدأ مسيرة الاحتفال من هناك. كما نقلهم كذلك إلى المفاتيح كانت تأتي أحياناً أخرى إلى جامع السلطان أحمد الشهير فيجبداً الموكب من هناك، حيث ينطلق من ساحة الجامع متوجهاً إلى شارع (بييكخانه) ثم يصعد منه إلى شارع ديوان (بولي)، وعند وصوله إلى النصب التذكاري البيزنطي المعروف بإسـم

إلى العثمانيين. وهو ما يمكن أن نفسره على أنه حركة هدف العثمانيون من ورائها آنذاك إلى أن يشعر الآخرون بوجودهم كقوة جديدة ظهرت في العالم الإسلامي. والمعروف أن تلك الأقفال والمفاتيح كانت تصل إلى استانبول وتدخل القصر العثماني في موكب عرف بإسـم (موكب المفتاح). ويمكننا أن نعرف شيئاً عن ذلك الموكب من خلال المصدر المورخ في ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م والمحفـوظ في أرشيف متحف طوب قابي، إذ نعلم من خلاله أن السلطان محمود الثاني أجرى بعض التعديلات والترتيبات الجديدة على الاحتفال الذي أقيم لمفاتيح مكة والمدينة عندما وصلت عن طريق البحر إلى استانبول عام ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م. فقد قدّم له موظف التشریفات (البروتوكول) صورة لهذه التعديلات الجديدة فوافق عليها. ويفهم من ذلك البروتوكول أن المفاتيح كانت تأتي عن طريق البحر، إذ كان خبر اقتراب السفينة من موقع البارودخانه يصل الباب العالي قبله بسـوم. فنـقد جاء في دفتر التشریفات (البروتوكول) أن الأشخاص المقرر اشتراكهم في الحفل يقومون بالتوجه مبكراً إلى منطقة داود باشا (تكنة داود باشا في استانبول) ويملاهم الرسمية الخاصة بالاحتفال، أما الموظف المعروف باسم كتخدبا بك (أي الوكيل الذي يتوب عن الصدر الأعظم) فكان يتوجه قبل هؤلاء بساعتين، وفي موكب آخر إلى ساحل البارودخانه، حتى يستعد هو الآخر لاستقبال السفينة فيستسلم بكل التعظيم والاحترام المفاتيح من الأغا الذي جاء بها ثم يقبلها ويرفعها على رأسه ثم يتوجه مع القادمين بها إلى منطقة (داود باشا). وعند اقترابهم من تلك المنطقة يكون في انتظارهم جمع من المستقلين وعلى رأسهم شيخ الإسلام وأغا دار السعادة (أكبر موظفي القصر الهمايوني والمشرّف على دائرة الحرم فيه) والقيامقام باشا (الوزير الثاني بعد الصدر الأعظم والنائب عنه في غيابيه) والقطبان باشا (قائد الاسطول العثماني) وغيرهم من رجالات الدولة، فيتقدمون أربعين أو خمسين خطوة إلى الأمام لاستقبالهم، فيقوم الكتخدبا بك مرة أخرى بتقبيل المفاتيح التي وضعها على صينية من القضة، وبعد أن يرفعها على رأسه يعود فيقدمها لأغا دار السعادة، فيتناولها هو الآخر بنفس التعظيم والأجلال ويضعها على منضدة

لا شك أن مجموعة المفاتيح والأقفال الخاصة بالكعبة المشرفة تعتبر إلى جانب قيمتها الدينية المقدسة من أندر المجموعات التي يكتننها متحف سراي قابي في استانبول، وهي تحفظ في دائرة البردة الشريفة ضمن ما عرف بإسـم (الامانات المباركة) التي لفت انتظار المسلمين وحظيت بإهتمامهم منذ زمن طويل.

غير أن هذه الآثار ومنها مفاتيح وأقفال الكعبة المشرفة كانت تحفظ داخل القصر العثماني في صناديق وخزائن مغلقة باختام السلاطين. ومن ثم لم يكن في مقدور أحد من خارج القصر أن يطلع عليها ويشهد محتوياتها، حتى ولو كان من خدام البردة الشريفة. ولهذا السبب نكاد لا نعرف على شيء من المعلومات في المصادر التاريخية حول تلك الآثار. وقد حفظت أقفال ومفاتيح الكعبة هذه مع بقية الأمانات المباركة لما لها من قيمة دينية، فلما تناولها البعض وبدأت دراستها ظهر ما لها من قيمة فنية وأثرية إلى جانب قيمتها الدينية.

وقد كان دخول هذه الأقفال والمفاتيح لأول مرة إلى القصر العثماني في أيام السلطان سليم الأول، أي منذ دخلت مكة المكرمة والمدينة المنورة تحت الحكم العثماني عقب دخول السلطان سليم الأول مصر عام ٩٢٣هـ/ ١٦١٧م وقضاته على دولة الماليك التي كانت تتبعها الأراضي الحجازية. وكان أمير مكة آنذاك هو الشريف بركات بن محمد، فأرسل ابنه الشريف أبا نعي، وكان يبلغ من العمر اثني عشر عاماً إلى مصر بصحبة سفير عرف بإسـم عرار، فسلم مفاتيح الكعبة للسلطان سليم.

والمعروف أن الشريف أبا نعي دُعي إلى ديوان السلطان يوم الثالث عشر من جمادى الآخرة عام ٩٢٣هـ/ ١٥٧١م لتقديم تلك المفاتيح وغيرها من الهدايا التي جاء بها. إن أقفال ومفاتيح الكعبة التي ترجع إلى العهدين العباسي والمملوكي جيء بها من مصر إلى استانبول مع انتقال الخلافة الإسلامية إلى العثمانيين. ثم جرى العثمانيون على عادة إرسال الأقفال والمفاتيح إلى الكعبة المشرفة كما جرى عليها العباسيون والمالـك من قبل. ومن المعروف أيضاً وجود قبـلـين ضمن مجموعة كان السلطان العثماني بايزيد الثاني قد أرسلها هدية إلى الكعبة قبل انتقال الخلافة

(ديكولي طاش) ينزل من ناحية (الصدفجية) ثم إلى (التسرجية) فيدخل إلى جامع بايزيد من باب يعرف باسم (بوغدايجيلر) ثم يمر من ناحية (القرانجية) حتى باب السراي القديم، فيعبر من أمامه إلى خان الوالدة، ثم ينزل إلى سوق محمود باشا متوجهاً منه إلى (المتجنّة)، ثم إلى حي جبال أوغلي فينزل إلى أسفل، ليمر من أمام الجوسق المعروف باسم (الأي كوشكي)، ثم يميل من ركن جامع (زين سلطان) إلى أياصوفية ثم من أمام باب (شكرجي) إلى الساحة المعروفة باسم (سراي ميداني) ثم يدخل إلى قصر طوب قابي من الباب الهامبوني متوجهاً من ناحية الباب الأوسط، حيث ينزل الجصيع من على جنيابدهم، وعلى هذه الصورة كانت تتاح لحريم القصر فرصة مشاهدة الموكب من الجوسق المذكور.

وفي عام ١٢٣٤هـ/١٨١٨م عادت مكة المكرمة مرة أخرى إلى الإدارة العثمانية فأمر السلطان محمود الثاني آنذاك بإقامة احتفال كبير لاستقبال المفاتيح القادمة من الأراضي الحجازية، فخرج الموكب هذه المرة من مسجد أبي أيوب الأنصاري.

وجاء في وثيقة أخرى تحمل تاريخ ١٢٢٨هـ/١٨١٣م أن المفاتيح القادمة من مكة حملها إلى استانبول كامل إسماعيل باشا. بينما جاء في وثيقة أخرى كذلك بخصوص المفتاح المحفوظ في دائرة البردة الشريفة في قصر طوب قابي داخل كيس مشغول بالقصص أرسله أمير مكة إلى استانبول عام ١٢٣٤هـ/١٦٣٣م على أيام السلطان مراد الرابع. وكان ذلك المفتاح وضع بجانب صندوق السنجق الشريف ليصاحبه في بعض الصلوات العسكرية. وقد استخدمه السلطان مراد الرابع لأول مرة في ذلك الغرض في حملته على بغداد، ثم حفظه في العدة في خزنة الغرفة الخاصة المعروفة في القصر باسم (خاص أوده). ثم خرج نفس المفتاح مرة ثانية عام ١٢٩٤هـ/١٦٨٣م في حرب العثمانيين على النمسا، وذلك باقتراح من الدفتردار وتصديق من السلطان.

وتتحدث إحدى الوثائق أيضاً عن تنظيم موكب المفتاح، وتذكر المشاركين في الحفل، والملابس التي لبسوها، مما يدل على مدى عناية السلاطين العثمانيين بذلك الموكب ومدى الأهمية التي حظي بها كغيره من الاحتفالات الأخرى التي كانت تقام بمناسبة إرسال الصرة والمحمل الشريف إلى الأراضي الحجازية. وقد جرى تنظيم تلك الموكب والاحتفالات بشكل أكثر دقة وعناية، وخاصة عندما دخلت الدولة العثمانية مرحلة ضعفها، وتثير المصادر التاريخية إلى أن هذه الموكب والاحتفالات نظمت عدة مرات على أيام السلطان محمود الثاني، فقد كانت ترمز، بل وتؤكد على أن السلاطين العثمانيين هم حكام مكة والمدينة وخلفاء المسلمين. وكان قسم هام من المفاتيح القادمة - بطرق شتى إلى متحف سراي طوب

قابي - يعرض حتى أيام الحرب العالمية الثانية في القسم المعروف باسم قسم (الخزينة) أما اليوم فهي تعرض في قسم الأمانات المباركة وقسم الخزينة معاً مع بقية مقتنيات الأخرى. ولأجل الاطلاع على معلومات مفصلة عن بناء الكعبة وتاريخها وعمل الأبواب والأقفال لها والاهتمام بها في العصور السابقة للإسلام وفي عصر صدر الإسلام وفي العصر الأموي نلقت الانتباه إلى مصنفات المؤرخين القدامى الذين كتبوا بإسهاب عن هذا الموضوع أمثال الطبري والأزرقني وابن إسحاق وابن هشام وغيرهم.

وفي العصر العباسي، كان يحدث أن يشترك الخليفة في القافلة التي تسير من بغداد لأداء فريضة الحج، وهكذا كان يفعل هارون الرشيد وغيره من الخلفاء العباسيين، إذا ما خرجوا للحج، ويتضح من صور وكتابات المفاتيح التي ترجع إلى أواخر العصر العباسي - من هذه المجموعة - أن أولها يرجع إلى زمن المستنجد بالله (٥٥٥هـ/١٦١٠م)، كما ترجع ثلاثة أخرى إلى زمن أبي العباس الناصر (٥٧٥ - ٦٢٢هـ/١١٨٠ - ١٢٢٥م). أما آخر مفاتيح هذه المجموعة العباسية فيرجع إلى زمن المستنجد بالله (٦٢٢هـ/١٢٢٥م) أي آخر عهد الخلافة العباسية ببغداد. ومن الملاحظ أن استخدام الذهب على وجه الخصوص في الإصلاحات والترميمات الواسعة التي حدثت في الكعبة في العهد العباسي زمن الخليفة المتوكل - فال معروف أن إسحاق بن سلام الصانع عمل في الكعبة وغيرها من المباني الهامة في الفترة بين رجب ٢٤١هـ/٨٥٦م وشعبان ٢٤٢هـ/٨٥٦م.

وقد زار ابن جبير الكعبة عام ٥٧٩هـ/١١٢٨م وتحدث في رحلته عن بابها وأوضاع بعلومات كثيرة حول الموضوع. إن ذكر أن الباب بعرض ثمانية أشبار وارتفاع ثلاثة عشر شبراً، وأنه من الفضة ومطلي بالذهب. كما يضيف أنه يطل على الجهة الشرقية وله حلقان من الفضة. وتدلنا النقوش الكتابية على الرخام الموجود في الججر والتي عملت بأمر أبي العباس أحمد الناصر عام ٥٧٦هـ/١١٨٠م أنه أحدث بعض التجديدات في الكعبة. ويثير أحد المفاتيح الموجودة إلى ذلك التاريخ - وهذا أيضاً يثبت أن المفتاح جرى تجديده أثناء تلك التجديدات. والمعروف أن الخليفة الناصر كان في سعي دائم من أجل وحدة العالم الإسلامي ولكنه لم ينجح في ذلك. أما في العهد المملوكي فقد استمر المماليك لأول مرة سنة إرسال المحمل بكسوة الكعبة إلى مكة فكان أول من أرسل المحمل منهم هو السلطان الظاهر بيبرس (٦٥٨ - ٦٧٦هـ/١٢٦٠ - ١٢٧٧م)، والمعروف أن المحمل كان يذهب في موكب خاص وأول مفتاح يرجع إلى ذلك العهد في المجموعة هو المفتاح الذي أرسله الظاهر بيبرس، ويمكن القول إنه أرسل مع أول محمل للكعبة.

ولما دخل العثمانيون مصر جرى خلفاؤهم على تلك السنة، إلا أن سلاطينهم قبل انتقال الخلافة إليهم كانوا يهتمون بمكة والمدينة، وروي أنهم أرسلوا الصرة إليهم، إلا أن مفاتيح وأقفال الكعبة لم ترسل إلا من السلطان بايزيد الثاني.

وعند وجود مفتاح أو قفل يرجع إلى السلطان سليم الأول أمر يسترعي الانتباه، إلا أنه يمكن القول أن المفاتيح المرسلة من قبل هذا السلطان لم تصل إلينا لسبب ما، إلا أنه يمكن لسلطان سلمت إليه مفاتيح الكعبة عقب دخوله مصر أن لا يكون أرسل هو الآخر قفلاً أو مفتاحاً إلى الكعبة.

أما في عهد السلطان سليمان القانوني (٩٦٦ - ٩٧٤هـ/١٥٢٠ - ١٥٦٦م) فقد بلغه أن سقف الكعبة تداعي للسقوط، وأن الميازيب يلزم تجديدها، وكان قد عملها الوالي العثماني في مصر (مير أحمد) من معدن آخر غير الذهب والفضة، فأمر السلطان سليمان القانوني أن يصنع الميزاب من الفضة ويستبدل بالقديم. أما الميزاب الذي أمر يصنعه والي مصر (مير أحمد) فقد جئ به إلى استانبول حيث حفظ في خزنة الدولة. وفيما يتعلق بباب الكعبة فقد ذكرت المصادر، وهي تتحدث عن الترميمات التي جرت عام ١٠٣٩هـ، أن الباب الذي أمر السلطان سليمان القانوني بصنعه قبل ذلك من الذهب والفضة قد وضع في مكانه من الكعبة مرة ثانية. كما يوجد ضمن المجموعة قفل من الفضة يرجع إلى نفس السلطان ويحمل تاريخاً يسبق وفاته بعام واحد، وهو أول قفل فضي في المجموعة.

ويضم القسم الثالث من الرسالة المعروفة باسم (رسالة معمارية) التي تتحدث عن حياة رئيس المعمارين التركي محمد أغا معلومات عن أعمال ذلك المعمار وعن ترميم الكعبة في عهد السلطان مراد الثالث (٩٨٢ - ١٠٠٣هـ/١٥٧٤ - ١٥٩٤م). فقد بلغ السلطان خبر حاجة الكعبة للترميم، فأرسل معمار سنان إليها عام ١٥٩٠م، فقام بتفحص حالتها ثم وضع لها الرسم والخطة وعاد إلى استانبول. غير أن التحفظ من القيام بترميمات في الكعبة حال دون تحقيق المطلوب لترميمها ولم تعد تلك المحاولات إلى الأعداء.

ويعد ذلك ساءت حال الكعبة وأوشك بناؤها على الانهيار فقام شيخ الإسلام صنع الله أفندي بإبلاغ السلطان أحمد الأول بذلك، وأشار عليه بضرورة تغيير ميزابها ونطاقها. وعليه كلف السلطان أحمد الأول المعمار محمد أغا بترميم الكعبة. فقام ذلك المعمار، حسب المصادر التي رسمها قبل ذلك المعمار سنان، فجدد الميزاب والنطاق، وبعد أن عرضا في احتفال كبير في مزرعة داود باشا أرسل إلى الكعبة، ووضعها في مكانيهما، كما تشير المصادر إلى أنهم أرسلوا منبواً عاليًا للمسجد النبوي وثلاثة مفاتيح للحجرة المطهرة.

## كي لا يعود ابن لادن مرة أخرى!

محمد عبد اللطيف آل الشيخ



أوضاعنا الداخلية كأنهم يتحدثون عن دولة لا تمت للإسلام بصلة. فهذا هو أحدهم، وهو من أساطينهم، يخرج شريط كاسيت يوجهه بصرامة ومباشرة إلى رجال الأمن، يدعوه في جهاراً نهاراً إلى التمرد، ورفض الأوامر، والانصياع إلى فكره الذي يستعبره دون غيره هو الإسلام! (١)، سماه: (رسالة إلى رجل الأمن)، ومع ذلك

بقي بعيداً عن المسألة. أما الآخر، وهو صحوي مشهور أيضاً، فقد وصف المجتمع السعودي في إحدى مؤلفاته وصفاً لا يليق بمجتمع أبي جهل فكيف بمجتمعنا، يقول بمنتهى الجراءة: (لقد ظهر الكفر والإلحاد في صحفنا (كذا)، وفشا المنكر في نواديها، ودُعي إلى الزنا في إذاعتنا وتلفزيوننا، واستبحنا الربا، حتى أن بنوك دول

### صحوي مشهور وصف المجتمع السعودي في أحد مؤلفاته وصفاً لا يليق بمجتمع أبي جهل

الكفر لا تبعد عن بيت الله الحرام إلا خطوات معدودات.

أما التحاكم إلى الشرع - تلك الدعوى القديمة - فالحق أنه لم يبق للشرية عندنا إلا ما يسميه أصحاب الطاغوت الوضعي الأحوال الشخصية (كذا)، ويعض الحدود التي غرضها ضبط الأمن (ومنذ أشهر لم نسمع شيئاً منهم عن حد أقيم)، ومع ذلك وضعنا الأغلال الثقيلة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وصعدنا الدعوة والموعظة بالقيود المحكمة، وهذا من استحكام الخذلان وشدة الهوان ومن يهن الله فما له من مكرم... هذا كلامه نقلته بالنص، والسؤال البسيط الذي يجب ألا نتجاوز به ونجيب عليه ونحن نتعامل مع هذه الظاهرة هو: إذا سمع مرافق لم يتعد عمره الثامنة عشرة مثل هذه الأقوال، ومثل هذه الأحكام، ومثل هذه

يبدو أن حربنا الداخلية على الإرهاب قد بدأت تأتي أكلها أسرع مما كنا نتوقع. وهذا بكل واقعية يحسب إنجازاً ونصراً حقيقياً للسلطات الأمنية في المملكة وللقائمين عليها والتي تعاملت مع هذه الظاهرة بحزم من جهة، ومن جهة أخرى بروية وحصافة. وكنا نعلم منذ البداية أن الإرهاب ليس سوى مرض طارئ على مجتمعنا، وهو لا يسقط دولا، ولا يهز استقرار المجتمعات على المدى الطويل، فضرره في النهاية هو ضرر إعلامي أكثر مما هو ضرر حقيقي. وكنا نقول ونردد ونؤكد أن المهم ليس هزيمة هذه الظاهرة، فهي مهزومة حتماً، إنما المهم أن نستوعب الدرس، وأن نتعامل من الآن فصاعداً مع ظواهر التعصب والتشدد الديني بلجمها ومحاصرتها وتطويرها لا بالتساهل والتسامح معها. كما يجب أن نتعرف أن تعاملنا مع ظاهرة (جهيمان) بالتنازلات هو الذي أفرز ظاهرة ابن لادن فيما بعد، وكذلك ظاهرة الانتهازيين الصحويين، كما أشار إلى ذلك سمو الأمير خالد الفيصل في لقائه مع قناة (العربية).

صحيح أن (تثوير الإسلام السني) سياسياً كان ظاهرة عالمية لم تقتصر على المملكة فحسب، وإنما شملت العالم الإسلامي، بل وغير الإسلامي أيضاً، إلا أنها في المملكة كانت أعلى صوتاً وأعمق تأثيراً وأوسع انتشاراً، فلم يكن صدفة - إطلاقاً - أن معظم انتحاريي ١١ سبتمبر مثلاً سعوديون. كما أن كل المؤشرات تقول أن أغلب مجاهدي العرب في أفغانستان والبوسنة والهرسك وربما الشيشان أيضاً هم من السعوديين. والسعودية كتعداد سكاني - كما هو معروف - ليست الأعلى من بين الدول العربية، ومع ذلك نجد أن السعوديين هم دائماً يشكلون رقماً أعلى في كل ما يمت للعنف والجهد بصلته. هذه مؤشرات لا بد أن نقف عندها طويلاً، وأن نتعرف بها، وأن نبحثها بعمق وجدية لكي نضمن عدم تكرارها مرة أخرى.

وفي تقديري أننا تساهلنا كثيراً مع أولئك الدعاة الذين يتسمون (بالصحويين)، فتجروؤوا على حض الشباب على التمرد على الدولة وعلى الشرعية، وبالقوى في نقد المجتمع وتسفيهه وتجهيله إسلامياً، بل وتكفيره في بعض الأحيان، وكانوا حينما يتحدثون عن

التخريجات، ثم ثار وتطرف وتعصب، وخرج على الدولة وعلى شرعيتها بحجة أنها خارجة عن الإسلام - كما يقول هذا الشيخ - ألا يعتبر قائل مثل هذه الأقوال محرصاً له على الخروج، ومشاركاً معه في الجريمة؟

قد يقول قائل: إن هؤلاء الصحويين تراجعوا عن مثل هذه (الزيادات) بعدما رأوا أثرها وخطرها وما انتهت إليه مائلاً أمام أعينهم، ولكن، لو أن ذلك صحيحاً، لأعلنوا جهراً، وعلى رؤوس الأشهاد، ودون أية مواربة، رجوعهم إلى الحق دون الاكتراث بانتهكاسات تلك الاعترافات على مواقفهم وقيمهم أمام مريدتهم؟ هذه مواقف العلماء الحقيقيين أيها السادة.

إننا ونحن - على ما يبدو - نشهد نهاية حقبة الإرهاب، أجد أننا وبكل صراحة في أمس الحاجة إلى فهم البواعث التي أوصلتنا إلى هذه الظاهرة كي نمنع تكرارها، وبأني على رأس قائمة هذه الأسباب أو البواعث (تساهلنا) مع كل من رفع شعار الدعوة للإسلام، وتمترس بقال الله وقال رسوله، حتى وإن كان يدعو إلى فكر الخوارج، ومن دون أن نقول للمخطئ أخطأنا وللمحسن أحسننا، ومن دون أن نتصارع قبل أن نتصالح، ومن دون أن نتحاسب على هذا الأساس ومن هذه المنطلقات، سنظل بعيدين عن علاج ظاهرة الإرهاب، كما يجب أن تكون المعالجة، وتتبقى هذه الظاهرة مثل المرض العضال الفتاك، يكمن حتى يضعف الجسم، ليعود نشاطه من جديد.



## عبد الرحمن بن يحيى بن علي العلمي

(١٣١٢هـ - ١٣٨٦هـ)

عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن أبي بكر المعلمي العتمي، اليماني، ثم المكي. ولد بقرية (المحاقرة) من عزلة (الطفن) من مخلاف (رزاح) من ناحية (عتمة) في اليمن. كفله والده، وكان من خيار تلك البيئة، وهي بيئة متدينة صالحة، ثم قرأ القرآن على رجل من عشيرته، وعلى والده، قراءة متقنة مجودة، وقيل أن يختم القرآن ذهب مع والده إلى بيت (الريمي) حيث كان أبوه يعلم أولادهم ويصلي بهم. ثم سافر إلى الحجرة حيث كان أخوه الأكبر محمد بن يحيى رحمه الله كاتباً في محكمتها الشرعية، وأدخل في مدرسة حكومية كان يعلم فيها القرآن والتجويد والحساب واللغة التركية، فكثت فيها مدة، ومرض مرضاً شديداً، فحوله أخوه إلى بيت أرملة هناك فمرضته حتى شفاها الله، ثم جاء والده إلى الحجرة وسأله عما قرأه فأخبره، فقال له: والنحو؟ فأخبره أنه لم يقرأ النحو، لأنه لا يدرس في المدرسة، فكلّم أخاه وأوصاه بقراءة النحو، فقرأ عنده شيئاً من (شرح الكفراوي) على (الأجرومية) نحو أسبوعين، ثم سافر مع والده. ثم اتجهت رغبته إلى قراءة النحو فاشترى بعض كتب النحو، فلما وصل بيت الريمي، وجد رجلاً يدعى أحمد بن مصلى الريمي، فصاروا يتذاكران النحو في عامة أوقاتها مستعينين بتفسيري الخازن والنسفي. وأخذت معرفته تتقوى حتى طالع المغني لابن هشام نحو سنة، وحاول تلخيص بعض فوائده المهمة في دفتر، وحصلت له ملكة لا بأس بها.

ثم ذهب بلده (الطفن) ورأى والده أن يبقى هناك مدة ليقرأ على الفقيه أحمد بن محمد سليمان المعلمي، وكان متبحراً في العلم فلازمه ملازمة تامة، وقرأ عليه الفقه والفرائض والنحو، ثم عاد إلى بيت الريمي، وانكب على كتاب (الفوائد الشنشورية في الفرائض) يحل مسائله، ويعرض مسائل أخرى، ويحاول حلها ثم امتحانه وتطبيقها. وقرأ (المقامات) للحريري، وبعض كتب الأدب، فوّلغ بالشعر فقرر، فجاء أخوه من الحجرة فأعجبته تحصيله في النحو والفرائض، ثم استقدمه بعد عودته إلى الحجرة فسافر إليها، وبقي هناك مدة يستفيد فيها، إلا حضوره مجالس يتذاكر فيه الفقه، ثم رجع إلى (عتمة) وكان القضاء قد صار إلى الزيدية، وعين الشيخ علي بن مصلى الريمي كاتباً للقاضي، فأنابه السيد علي بن

يحيى بن المتوكل، وكان رجلاً عالماً فاضلاً معمرًا إلا أنه لم يقرأ عليه، ولا أخذ عنه إجازة. ثم عين بعده القاضي السيد محمد بن علي الرازي، وكتب عنده مدة.

له إجازة من صدر شعبة الدينيات وشيخ الحديث في كلية الجامعة العثمانية بحيدر آباد الدكن الشيخ عبد القدير محمد الصديقي القادري، قال فيها بعد البسملة والحمد لله والصلاة على النبي الأعظم صلوات الله عليه: (إن الأخ الفاضل والعالم العامل الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني قرأ عليّ من ابتداء صحيح البخاري وصحيح مسلم، واستجابني ما رويته عن أساتذتي، ووجدته طاهر الأخلاق طيب الأعراق، حسن الرواية، جيد الملكة في العلوم الدينية، ثقة عدلاً، أهلاً للرواية بالشروط المعتمدة عند أهل الحديث، فأجزته برواية صحيح البخاري وصحيح مسلم وجامع الترمذي، وسنن أبي داود وابن ماجه والنسائي والموطأ لمالك رضي الله عنهم - بتاريخ ١٣ القعدة ١٣٤٦هـ).

في عام ١٣٢٩هـ، ارتحل الشيخ عبد الرحمن المعلمي إلى جيزان والتحق في خدمة السيد محمد الإدريسي أمير عسير، فولاه رئاسة القضاة، ولما ظهر له من ورعه وعلمه وزهده وعدله لقبه بشيخ الإسلام، وكان إلى جانب القضاء يشغل بالتدريس، ومكث معه حتى توفي الإدريسي سنة ١٣٤١هـ، فارتحل المعلمي إلى عدن ومكث فيها سنة مشغلاً بالتدريس والوعظ.

وبعد ذلك ارتحل إلى الهند، وعين في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، مصححاً لكتب الحديث وما يتعلق بها وغيرها من الكتب في الأدب والتاريخ... وبقي في الهند مدة، ثم سافر منها إلى مكة المكرمة، ووصل إليها في سنة ١٣٧١هـ. وفي العام التالي سنة ١٣٧٢هـ، عين أميناً لمكتبة الحرم المكي الشريف، حيث بقي فيها يعمل بكل جد وإخلاص في خدمة رواده المدرسين والطلاب، حتى أصبح موضع الثناء العاطر من جميع رواد المكتبة على جميع طبقاتهم، بالإضافة إلى استمراره رحمه الله بعد أن أدى صلاة الفجر في المسجد الحرام، وعاد إلى المكتبة حيث كان يقيم فيها، وتوفي على سريره. من مؤلفاته: طليعة التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: رسالة في مقام إبراهيم

وهل يجوز تأخيرها: الأنوار الكاشفة بما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازة: محاضرة في كتب الرجال وأهميتها، أُلقيت في افتتاح دائرة المعارف بالهند سنة ١٣٥٦هـ: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، في مجلدين: إغاثة العلماء من طعن صاحب الورثة في الإسلام: تنزيه الإمام الشافعي من طعن الكوثري: كشكول: رسالة في تفسير قوله تعالى: (ولقد فطنا سليمان وألقينا على كرسيه جسداً): أسئلة وأجوبة البيع: رسالة في قوله تعالى: (وأتوا اليتامى أموالهم): رسالة في التعقيب على العلم عبد الحميد الغرايضي: مجسوع رسائل في الإجهاد والتقليد: أصول ينبغي تقديمها: رسالة حول سير النبي صلى الله عليه وسلم في حجة المشاعر: رسالة في توسعة المسعى بين الصفا والمروة: فلسفة الأعياد وحكمه في الإسلام: كلام في مسألة الطلاق في القرآن والسنة: كتاب العبادة: رسالة حول قوله تعالى: (وما كنا معذبين): رسالة في هل الجمعة سنة قبلية في سبب تسمية الجمعة: قيام رمضان: رسالة في القيلة وقضاء الحاجة: رد على أحد المعاصرين الشارحين لسنن الترمذي: رسالة في شأن البناء على القبور: رسالة في بحث صلاة الرجل الفجر.

### مصادر:

- ترجمة المؤلف في التنكيل، ج١، ص ٩، ومجلة الحج ج١٠، ص ١٦٦/٤/١٣٨٦هـ، ص ٦١٧-٦١٨، وج١١ في جمادى الأولى سنة ١٣٨٦هـ.

- الزركلي، خير الدين: الأعلام، ج٣، ص ٣٤٢، طبعة أخيرة.

- سلطان، محي الدين: علماء العربية ومساهماتهم في الأدب العربي من ١٢٦٤هـ إلى ١٣٦٧هـ رسالة قدمها لنيل شهادة الدكتوراة في العربي، تحت إشراف البروفيسورة سيدة مهر النساء بالقسم العربي. سابقاً مديرة وسكرتيرة دار المعارف، الجامعة العثمانية بحيدر آباد - الهند، ص ٤٧٢.

- بلي، هدى بنت خالد بن إبراهيم: عبد الرحمن المعلمي ووجوده في السنة. رسالة (ماجستير) مقدمة إلى قسم الدراسات الإسلامية في كلية التربية للبنات بمكة المكرمة، تحت إشراف د. عبد الفتاح علي، ١٤١٠هـ.

## المعتقلون الإصلاحيون لا يحتاجون الى عفو بل الى العدالة

فعلاً.. فإن المعتقلين الإصلاحيين لا يحتاجون الى مكرمة من الملك أو ولي عهده أو غيرهما ليغفوا عنهم. فالإعتقال من أساسه باطل، وهو اعتقال سياسي، والتهمة سياسية، لا دخل لها بجناية محددة، والإتهامات في مجملها فاسدة باطلة لم يقدم الإدعاء عليها دليلاً واحداً في لائحته.

ما يحتاجه المواطن السعودي العادي، كما الإصلاحي المعتقل في السجن الصغير أو الكبير، هو تحقق العدالة في كل الأمور، وهو ما دعت اليه عرائض الإصلاحيين، والتي تحولت بقدرة قادر الى تهمة في زمن الإصلاح السعودي العجيب.

حتى بعد الاعتقال غير المنصف فإن العدالة تقضي محاكمتهم بصورة علنية، وأن يصدر الحكم غير متأثر بوزير الداخلية وما يريده.

لقد دعا مشكوراً الدكتور أحمد الربيعي في مقالة له في الشرق الأوسط (٨/١١) الى (إصدار عفو عن المتهمين الثلاثة) وقال أن ذلك (سيكون لمصلحة الجميع، وسيعطي فرصة للتأكيد على مبدأ الحوار الوطني). وقال بأن تهمة (زعزعة الوحدة الوطنية هي بالتأكيد تهمة فضفاضة وتحتل الكثير.. ورأى ان القضية في مجملها تتعلق (باجتهادات يمارسها البشر في كل المجتمعات فيصيبون ويخطئون).

والحقيقة فإن المعتدي وبشكل واضح لا غبار عليه هي السلطة ممثلة في وزارة الداخلية، ولا أدل على ذلك الإتهامات الغريبة التي لا يعضدها دليل، وبقاء المعتقلين خمسة أشهر بدون محاكمات، والتضييق على المعتقلين في السجن خلافاً لكل المواثيق والأعراف الدولية، فضلاً أن يأتي ذلك من دولة ترفع لواء الإسلام، وتعلن الإصلاح، وتنشئ جمعية وطنية لحقوق الإنسان!

الإصلاحيون يحتاجون الى معاملة عادلة، لا مكرمة ملكية.. ومقتضى العدالة أن يطلق سراحهم ويعتذر إليهم، وأن يعوضوا عما لحق بهم، لا أن تتكرم سلطات القمع بإطلاق سراحهم بعد سجن خمسة أشهر على الأقل. ولا أن يطلق سراحهم بشروط عدم الكلام وعدم المطالبة بحقوق المواطنين الأولية، ولا أن يرافق العفو المفترى إن تم، سحب جوازات سفرهم، والإستمرار في إبعادهم عن وظائفهم كما حدث لزملائهم، وكما حدث لبعضهم أيضاً حتى وهم داخل السجن.

لقد دفع الإصلاحيون ثمناً باهظاً حتى الآن، وإذا كانت وزارة الداخلية ووزيها بالتحديد يشعران بنزعة انتقامية ضدهم، فيفترض أن تكون الإعتقالات قد شفت صدورهم من الغيظ، وهو غيظ أعمى الأمراء عن حقيقة أن البلاد بحاجة الى إصلاح، ومع زعمهم القيام بإصلاح، فإنهم يتهمون

الإصلاحيين بأنهم ضد الإصلاح!  
كلام غريب وعجيب!

وأعجب منه اتهام الإصلاحيين بأنهم يدعون الى العنف! وأنهم ضد الوحدة الوطنية! مع أن عناوين العرائض يفضح هذه الإفتراءات.

ها هم الإصلاحيون قد اعتقلوا فماذا جنت السلطة من ذلك؟ لقد توقفت المسيرة!

ربما لبعض الوقت!

هل توقف العنف؟

ربما لبعض الوقت!

هل نجت الدولة من الكوارث التي تنتظرها وصارت أقرب الى الإستقرار؟

كلا.. فالخوف زاد، والفاصلة بين المواطن والعائلة المالكة كسلطة سياسية اتسعت بشكل مخيف.

ماذا سيحدث إذا انتفتت آمال الإصلاح؟

هل هناك غير السيف الأملح ليشهر بوجوههم، كما يريدون هم؟

سيخرج الإصلاحيون عاجلاً أم آجلاً..

وسيخرجون كباراً وزعماء! ومن حضر قاعة المحاكمة وشاهد ما يجري عن كذب يؤكد ذلك.

لقد مضى ذلك الزمن الذي يعتقل فيه نايف مخالفة بالتهمة والظنة، فلا أحد يعلم، ولا أحد يتحرك، بل ينفر الأقرباء قبل الأبعد عن الضحية!

ذاك زمن ولى.

ولربما كان خيراً أن اعتقل زعماء الإصلاح، فقد كان ذلك تمحيصاً لهم وتوضيحاً للجمهور كيف هي العقلية الملكية، وصناعة سريعة للرمز الوطني الذي غاب عن الساحة واحتله الجبهة صغاراً وكباراً من الأسرة الحاكمة.

الإصلاحيون سيعودون الى قواعدهم سالمين كباراً ورموزاً شامخة، سترقد حركة الإصلاح بعنفوان جديد.

أما الأمراء، فلم يعذرهم في فعلهم أقرب المقربين إليهم.

ولم يصدق اتهاماتهم حتى الأطفال.

ومن حق الجميع أن يقارن اليوم كيف أن العائلة المالكة ومن رمزها الأول تعلن عفوها عن الإرهابيين والقتلة والمجرمين، في حين يعتقل دعاة الإصلاح لمجرد كتابة عريضة تطالب بالتغيير السلمي تفادياً للعنف ومنعاً لتدخل الأجانب وحفاظاً على وحدة الدولة، وتالياً تعزيزاً لسلطة الأمراء على رأس الحكم بدون تغول ولا استبداد ولا استئثار بخيرات البلاد.

الإصلاح ينقذ العائلة المالكة، وهي لا تريد أن تنقذ.

ولكن من يدير.. قد يتطور الإصلاح الى إزالة الحكم الملكي من جذوره.



# الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

السيد محمد علوي المالكي..  
الفتية المقرئ عليه

كان العنوان الرئيس لصحيفة عكاظ، وهي إذ تسرد بضاً من ذكريات مقني الحجاز وفتية مكة الدكتور السيد محمد علوي المالكي، في حلقات بدأت منذ بداية شهر مايو الحالي، هو: (المالكي.. الفتية المختلف حوله). ولا نعم سبياً وجبهاً لاختبار هذا العنوان، سوى محاولة الجريدة أنفة الذكر للثاني بنفسها عن نبئ آرائه، وكأنها تريد القول بأنها مجرد (ناقض) وليس (متبن) لآفكار المطروحة، وهي بالتالي تكف في الوسط بينه وبين لثاعين فيه من مشايخ الوهابية ومريديهم.



الدكتور السيد محمد علوي المالكي

أيضاً فإن الجريدة (الخديوة) تريد أن تظهر وكأنها حيادية في موضوع حسسه النظام السياسي ورموزه، وهو التصدي لشيخ محمد علوي المالكي ومناجزته والتشهير به، وطبع الكتب الكثيرة في داخل البلاد، وإجازة حكومية، ضده.. وهي بهذا، تفق الطريق موراً أسام مشايخ الوهابية لئلا حول ما يكتب، والظن في هذه الشخصية الغدة التي تقول الجريدة أنه (فتية مختلف حوله).

التمايز التجدي - الحجازي:

## العائلة المالكة والسباحة عكس تيار الإصلاح التفكيك الهاديء للسلطة

يمكن القول ابتداءً أن لكل دولة تجربتها الخاصة في التطور والإصلاح والتأني من ظروفها الخاصة الداخلية بالدرجة الأولى التي جانب تأثير الأحوال الخارجية عليها.. والسعودية ليست بدعاً من الدول، إذ لا يمكنها استيراد نموذج اصلاحي من الخارج، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن تنأى بنفسها عن التعبيرات الجارية خارج الحدود بحجة (إن تقاليدنا الدينية لا تسمح بذلك) أو أن الأوضاع الداخلية ليست ناضجة بدرجة كافية بما يجعل من وتيرة التعبير بطيئة للغاية التي درجة تقرب من التوقف، فيتم تحت هذه الذرائع تجاهل التطورات الداخلية أو إساءة تفسيرها أو نفى الحاجة إلى موكبة التحولات الخارجية والتي تتطلب درجة من التفاعل من أجل المسير المتوازن والموازي مع حركة العالم الخارجي..

### الحجازية د. مي يمانى

#### الدعوات الانفصالية تلاحق الحكم التجدي

#### النظام في السعودية لن يستطيع البقاء طويلاً

واضح ان الأميركيين في حيرة الآن فيما يتعلق بالموضوع السعودي. نحن نعرف انهم يحمون السعودية. وعندما أعدت الإدارة الأميركية تقريرها للكونغرس في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وحجبت منه 82 صفحة عن الجزء الخاص بالسعودية، برر البيت الأبيض والخارجية الأميركية اسباب حجب هذه الصفحات عن الملاء على أساس انها حساسة جداً وقتها رفض الديمقراطيون مثل هذا التبرير من الإدارة الجمهورية. لكن القصد الحقيقي كان حماية العائلة المالكة السعودية لانهم بحاجة اليهم.

### تأجيل الانتخابات المحلية

#### تشييد أسوار القمع

كان اعتقال الإصلاحيين في 16 مارس الماضي مجرد حلقة في منهج الإرتداد على (و عود) الإصلاحات.

الاعتقالات كانت تشبهاً لتساية (إعادة الفران) التي جورها، كما كان يتوعد وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز. وقد تبع الاعتقالات مباشرة خطوات متوازية، أصبحت أكثر وضوحاً مع مرور الأيام.

ففي صعيد هامش حرية الصحافة، والذي كان يقاس به مدى الرغبة الحكومية في الإصلاحات، فقد تقلص ذلك الهامش حتى كاد يلمس حدود ما قبل ثلاثة أعوام. الصحافة المحلية التي كانت تتحدث بمفردات المشاركة الشعبية والإصلاح السياسي والانتخابات ومؤسسات المجتمع المدني.. والصحافة التي كانت تنقد السياسات الحكومية في الميادين المختلفة، ووصلت إلى نقد الوزراء، وفي بعض الأحيان كانت تغرز بـدائرة الأسراء وسرقاتهم وجهتهم..

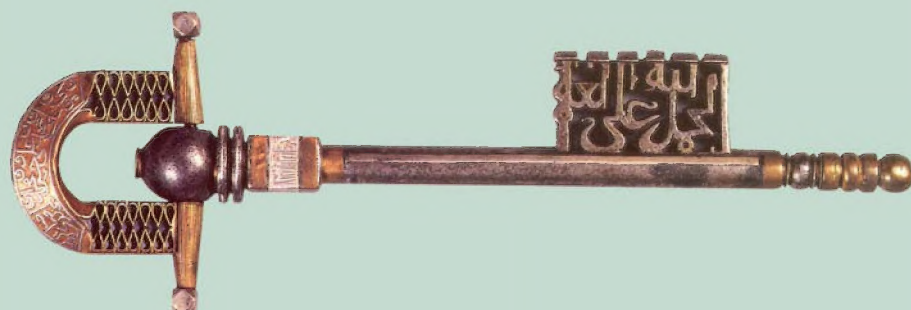
### وراة العرش السعودي

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- استراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفة
- مساجد الحجاز
- أثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات







صور متنوعة لمفاتيح الكعبة المشرفة